جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تطور محددات التنافسية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة
(دليل التنافسية العالمي نموذجا)
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010 - 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبين:

- الواهم جمال الدين
- عاشور خالد

إشراف الأستاذ:

د. لقوي عبد الحفيظ

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
حبيبة حناش	20أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
عبد الحفيظ لقوي	20أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر ب	مقررا
خديجة خنطيط	20أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم

والذين أوتوا العلم درجات والله

بما تعملون خبير)

المجادلة: 11

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد أعانني سبحانه على إتمام هذا العمل الذي أرجو أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

إنه لمن دواعي السرور بعد إتمام هذه الدراسة المتواضعة أن أتوجه قبل كل شيء بالحمد والثناء على الله سبحانه وتعالى أن منحنا القدرة على الاجتهاد والمثابرة في إنجاز هذه الرسالة، فإن كان ثمة هفوة من تقصير فحسبي أن الكمال لله تعالى وحده.

كما نتقدم بفائق الشكر إلى من بذل خالص وقته وجهده، وأعطى حصيلة علمه وفكره لتخرج هذه الرسالة، إلى مشرفي الأستاذ الدكتور الفاضل: لقوي عبد الحفيظ فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من الأساتذة الذين قدموا كل معلومة نفعتنا مهما كانت متواضعة. والشكر موصول لإخوتي وأصدقائي وزملائي وكل من ساندني.

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من ذكرنا ومن لم نذكر، ونلتمس العذر إن كان قد خاننا التعبير ولم نعطِ كل ذي حق حقه.

والله وَلِيُ التَّوْفِيق ،،،

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

☺ إلى قرة العين، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى التي وهبتني كل شيء إلى

أغلى إنسان، أمي الغالية حفظها لله.

☺ إلى الرجل العظيم، صاحب الصبر الجميل، إلى الذي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى

أعز إنسان، أبي العزيز حفظه لله.

☺ إلى من هم دعمي وسندي في هذه الدنيا إلى من لولا وجودهم لا طعم للحياة اخوتي

☺ إلى جميع الأصدقاء دون تفضيل وجميع من دعمني ولو بذره لأكمل مشواري نحو المزيد من العلم والمعرفة.

خالد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

☺ إلى قرة العين، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى التي وهبتني كل شيء إلى

أغلى إنسان، أمي الغالية حفظها لله.

☺ إلى الرجل العظيم، طيب الله ثراه وجعل قبره روضة من رياض الجنة، إلى فقيدي الغالي، أبي العزيز رحمه لله.

☺ إلى من هم دعمي وسندي في هذه الدنيا إلى من لولا وجودهم لا طعم للحياة اخوتي

☺ إلى جميع الأصدقاء دون تفضيل وجميع من دعمني ولو بذره لأكمل مشواري نحو المزيد من العلم والمعرفة.

جمال

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور محددات التنافسية وذلك حسب التغير الذي حصل في بنية دليل التنافسية العالمي ومن خلاله تقييم مستوى كفاءة تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر ما بين سنوات 2010 و2020، في ظل سطوة الموجة الرابعة وولوج مجتمع المعلومات. حيث تعتبر المؤسسات ورأس المال البشري والبحث والتطوير ومواءمة بيئة الأعمال وغيرها من العوامل. الدعائم الرئيسية للاقتصاد القائم على المعرفة، اعتمدت الدراسة بيانات البنك الدولي ومنتدى الاقتصاد العالمي في تحديد مستويات جميع مركبات المؤشر والترتيب التي حصلت عليه الجزائر من بين الدول التي أجابت على استمارة التصنيف. استندت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتصل إلى جملة من النتائج وتقدم بعض المقترحات.

الكلمات المفتاحية: محددات التنافسية، معلومات، اقتصاد قائم على المعرفة (KBE)، الجزائر.

Abstract.

The study aimed to shed light on the development of competitiveness determinants according to the global competitiveness index. It assesses the level of efficiency of the application of the knowledge-based economy, in Algeria between 2010 and 2020, under the influence of the fourth wave into the information society. Where institutions, human capital, research and development, enabling environment and other factors. Are the main pillars of the knowledge-based economy, The study relied on the data of the World Bank and the World Economic Forum in determining the levels of all components of the index and the ranking obtained by Algeria among the countries that responded to the classification form. Our study was based on the descriptive analytical approach to reach a set of results and offer some suggestions.

Keywords: determinants of competitiveness, information, knowledge-based economy (KBE), Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.	
الشكر.	
الملخص.	
الفهرس.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول.	
المقدمة.	أ – جـ
تمهيد الفصل الأول.	
الفصل الأول: مدخل نظري إلى محددات التنافسية واقتصاد المعرفة.	04
المبحث الأول: أدبيات التنافسية ومحدداتها.	04
المطلب الأول: تطور مفهوم التنافسية.	04
الفرع الأول: مختلف مستويات التنافسية.	05
الفرع الثاني: تعاريف بعض المعاهد والمجالس الدولية.	07
الفرع الثالث: التمييز بين التنافسية وبعض المفاهيم المشابهة.	09
الفرع الرابع: النشأة، التطور والأنواع.	11
المطلب الثاني: أنواع التنافسية وصعوبات قياسها.	12
الفرع الأول: أنواع التنافسية.	12
الفرع الثاني: صعوبات قياس التنافسية.	13
المطلب الثالث: قياس التنافسية.	13
الفرع الأول: مؤشرات قياس القدرة التنافسية.	13
الفرع الثاني: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة.	14
الفرع الثالث: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي.	18
الفرع الرابع: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية.	20

الفرع الخامس: مؤشرات قياس تنافسية الدول.	21
الفرع السادس: المؤشرات الموسعة لقياس تنافسية البلد.	23
الفرع السابع: مجالات التنافس.	29
الفرع الثامن: الجهات التي تعنى بقياس التنافسية.	32
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول اقتصاد المعرفة.	35
المطلب الأول: المعرفة واقتصاد المعرفة	35
الفرع الأول: مفهوم المعرفة.	35
الفرع الثاني: خصائص المعرفة.	39
المطلب الثاني: مضمون اقتصاد المعرفة.	43
1-مفاهيم عن اقتصاد المعرفة.	43
2- مميزات اقتصاد المعرفة.	44
3- خصائص الاقتصاد الجديد.	45
4- قوانين اقتصاد المعرفة.	47
5- مقومات اقتصاد المعرفة.	49
6- قياس اقتصاد المعرفة.	51
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	55
المطلب الأول: دراسات عربية.	55
المطلب الثاني:دراسات أجنبية.	56
خلاصة الفصل الأول.	57
الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر، مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020	58
تمهيد الفصل الثاني.	58
المبحث الأول: مقدمة الدراسة التطبيقية وطريقة التحليل.	59
المطلب الأول: تطور تنافسية الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي.	59
الفرع الأول: أهمية المعرفة في المؤشر.	59
المطلب الثاني: أداة القياس ومصادر البيانات.	66

المحور الثالث: الاعتماد على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	67
المبحث الثاني: النتائج والمناقشات.	73
المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها.	73
المطلب الثاني: المناقشة، التحليل شخصي والتعليل، استخلاص النتائج.	81
ملخص الفصل الثاني.	82
الخاتمة.	83
قائمة المراجع.	85

قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف مؤسسات البنك الفرنسي حسب تنافسيتها لسنة 1995	15
02	مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة	54/53
03	ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020	74
04	ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018	75
05	ترتيب مؤشر محفزات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018	77
06	ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2018	78
07	ترتيب مجموعة المؤشرات ضمن دليل التنافسية العالمي لسنتي 2018/2017	80

قائمة الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هرم التنافسية الخاص بمجلس التنافسية الدولي	08
02	عوامل تصنيف التنافسية الدولية للمعهد الدولي لتنمية الإدارة	24
03	مخطط مؤشر التنافسية المستدامة	25
04	ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020	75
05	ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017	76
06	مراتب مؤشر المحفزات والكفاءة للجزائر خلال الفترة 201-2017	78
07	المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي	62
08	مؤشرات التنافسية العالمي (0.4) عام 2018	63
09	ترتيب مؤشر عوامل تطور عوامل تطور الأعمال والابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017	79

مقدمة.

تحرك نزعة البقاء والتأقلم مع الظروف المتجددة باستمرار جميع الدول بما لديها من إمكانات وطاقات للتعامل مع هذه الوضعيات المتسارعة ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تسعى دوما لتطوير امكاناتها باتجاه تحقيق الأمثل. ومن هنا كانت الحاجة للتفكير بوضع أسس لتنظيم احتياجاتها وسبل تأمينها فنجد أن غالبية الدول الآن تواجه القضايا المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتقدم ضمن جملة من القيود التي يتوجب عليها معالجتها خاصة مع حلول القرن الـ 21 حيث تطورت الشبكة العالمية للمواصلات والاتصالات وأصبح العالم الذي كان يبدو متباعدا عالما صغيرا متقاربا ومضت الدول الصناعية تطور صناعتها مستغلة كل الإمكانيات المعرفية المتاحة أمامها، حيث نتج عن ذلك ظهور نوع جديد من الاقتصاد يطلق عليه اقتصاد المعرفة، هذا الأخير يقوم على أساس الاستخدام الواسع والكثيف للمعلومات، المعرفة، العلوم والابتكارات في الاقتصاد، بسبب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات من تطور، نمو، تكامل وتعقيد، مما أجج التنافس بين المؤسسات المختلفة لفرض نفسها في السوق، فأمست التنافسية في الأسواق الدولية مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب، ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى. ونتيجة لتطورات البيئة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أصبحت حاجة حتمية للدول، بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي. من هنا تبلورت فكرة البحث بدراسة هذين المتغيرين معا كونهما باتا مرتبطين ارتباطا وثيقا في هذا العصر.

إشكالية الدراسة.

من خلال التمهيد أعلاه يمكن أن تتبلور إشكالية الدراسة عبر التساؤل الأساسي التالي:

ماهي المحددات الحديثة للتنافسية حسب الدليل العالمي وفق منظور الاقتصاد القائم على المعرفة؟

ويمكن أن نستنبط أسئلة فرعية من شأن الإجابة عليها مساعدتنا في حلحلة الإشكالية كما يلي:

- كيف تطورت أبعاد التنافسية بين الاقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة؟
- كيف كانت نتائج مجهودات الجزائر في هذا الاتجاه حتى 2020؟

فرضيات الدراسة.

- اشتملت الأبعاد الحديثة للتنافسية على أسس معلوماتية، تكنولوجية ومعرفية فضلا عن الأسس التقليدية،
- لاتزال بلادنا ثقيلة الخطى على مضمار التكنولوجيات الحديثة برغم مكانتها المقبولة إقليميا.

أهمية الدراسة.

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لما يلي:

- أهمية من حيث الموضوع بحد ذاته، إذ يتناول المزايا التنافسية، بالتركيز على محاولة تحديد الركائز الأساسية التي تمكن الكيان من بناء مزايا تنافسية راسخة غير قابلة للتقليد والمحاكاة، والمتمثلة في الكفاءة، والجودة، والتحديث، والاستجابة السريعة .حيث يمكن من خلال هذه العناصر الأربعة فهم وتفسير كل أشكال التميز، والتي تشكل أيضا الأبعاد الرئيسية للأداء في الشركة.
- كما يتناول البحث إشكالية خلق القيمة التي تعتبر السبب الرئيسي في وجود الشركة.
- أهمية القطاع محل الدراسة التطبيقية.
- اعتبار الموضوع مرجعا نظريا وتطبيقيا لكل إدارة ترغب في تحقيق التموقع.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية.
- محاولة تغطية النقص الموجود في هذه المواضيع والمتعلقة باقتصاد المعرفة.
- الوقوف على أهمية دور الدولة، خاصة بتنمية كفاءاتها البشرية من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن التمييز بين:

أسباب ذاتية.

☜ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص المتبع، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص الإستراتيجية.

☜ الفضول المعرفي للبحث في هذا الموضوع كونه مادة دسمة للعصر الحالي والمستقبلي في ظل التطور الراهن.

أسباب موضوعية.

☜ محاولة جمع مادة علمية مشتتة حول موضوع الدراسة.

☜ محاولة تسليط الضوء على الموضوع وما استجد فيه من معطيات خاصة البعد الدولي للتنافسية.

أهداف الدراسة.

☜ التزود بقاعدة نظرية في مجال التنافسية ومفهوم خلق القيمة.

☜ إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الأسس العامة لبناء التنافسية ودور الاقتصاد القائم على المعرفة.

- ☜ دراسة وتقييم واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر.
- ☜ دراسة مدى وجود إستراتيجية جزائرية للنهوض باقتصاد المعرفة.
- ☜ تحديد الدور الذي يجب أن تتخذه الدولة للولوج إلى اقتصاد المعرفة.

منهج البحث.

المنهج الذي سيتم استخدامه في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية.

حدود الدراسة.

الحدود المكانية: تمثل الجانب الميداني للدراسة في التركيز على حالة الجزائر

الحدود الزمانية: غطت بيانات التحليل الفترة الزمنية بين سنتي 2000-2022

صعوبات الدراسة.

ككل بحث علمي أكاديمي واجهتنا بعض الصعوبات منها :

- ☜ نقص البيانات الخاصة المتعلقة بمقومات الاندماج في اقتصاد المعرفة في الجزائر والعوامل المحددة لها على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات والمعهد الوطني للملكية الفكرية،
- ☜ تضارب الإحصائيات.
- ☜ نقص المراجع المتعلقة بالمتغيرين.

الفصل الأول: مدخل نظري إلى محددات التنافسية واقتصاد المعرفة.

تمهيد.

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة فإنه قد اشتمل الفصل النظري على ما سيأتي:

مبحث الأول، يتناول أساسيات ومفاهيم عامة حول التنافسية، وتم فيه تناول مختلف الجوانب ذات الصلة والتأثير، حيث تم التطرق إلى تعاريف بعض المعاهد كما تطرقنا الى أهميتها وجذورها، واستراتيجيات التنافس وغيرها من العناصر.

ثم مبحث ثاني تناول الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمعرفة، أنواعها، خصائصها، العوامل المؤثرة فيها وغيرها من العناصر التي تمس هذا المفهوم.

وخصص المبحث الثالث لاستعراض جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع من قبل تم تقسيمه الى مطلب خاص بالبحوث والدراسات العربية، وآخر خاص البحوث الأجنبية.

المبحث الأول: أدبيات التنافسية ومحدداتها.

اعتبر مفهوم التنافسية منذ ثمانينات القرن الماضي من بين أهم المصطلحات والمفاهيم شيوعا واستعمالا في الأدبيات الاقتصادية و الملتقيات العلمية و العديد من الخطابات السياسية، فبالرغم من كل تلك المساهمات و التفسيرات التي قام بها العديد من المفكرين و الباحثين و السياسيين وصانعي القرار و مدراء و هيئات و مؤسسات دولية، إلا أنه بقي يشوبه كثير من الغموض، حيث لم يتم الوصول إلى اتفاق موحد بين كل هذه الأطراف و الجهات لوضع إطار موحد في تعريفه وقياسه و تحديد العوامل المؤثرة فيه و محدداته ، خاصة على المستوى الكلي. على هذا الأساس سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى بعض الجوانب النظرية العامة المتعلقة بمفهوم التنافسية، من خلال تقديم جملة من التعاريف الخاصة بها، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم الأنواع التي تتفرع إليها، مرورا بالوقوف على الأركان والدعائم للمحددات الأساسية التي تقوم عليها هذه الأخيرة، هذا إضافة إلى الحديث على مختلف مؤشرات قياسها على المستوى الجزئي والكلي.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنافسية.

قبل ظهور الميزة التنافسية كمفهوم، اعتمد الاقتصاديون على مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل فيم تمتلكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية، مناخ، موقع جغرافي للحكم على المؤسسات بأن إنتاجها تنافسي، ولكن مع ظهور الميزة التنافسية أصبح الاعتماد على أمور أخرى كالتكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج، فهم احتياجات ورغبات المستهلك، ... الخ

وبحكم شساعة مفهوم التنافسية اختلف معظم الاقتصاديون والهيئات الاقتصادية الدولية حول تحديد مفهوم دقيق يمكن تعميمه للتنافسية بحيث تراوحت بين مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة وبين مجموعة كاملة من المؤشرات تتضمن كل نشاطات الاقتصاد والمجتمع.

الفرع الأول: مختلف مستويات التنافسية.

إن معظم التعاريف المقدمة للتنافسية تهتم بها على المستوى الدولي، ولكن كيف يمكن للدولة أن تتنافس دون وجود قطاعاتها الاقتصادية وكيف للقطاع أن يتنافس دون المؤسسات المشكلة له، وعلى أساس هذا التحليل تم التمييز بين تعاريف التنافسية حسب هذه المستويات الثالث:

1-1 تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة: يعتبر مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة الأكثر وضوحا بحيث أن Fertridge M و G. Donald يعتبران أن المؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية ، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة ، فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما يتعدى متوسط تكلفة منتجاتها السعر السائد في السوق.[1] وهذا يعني أن قيمة الموارد التي تستعملها المؤسسة تتجاوز قيمة السلع التي تنتجها أو قيمة الخدمات التي تقدمها ، وبالتالي فغنه يمكن اعتبار أن موارد المؤسسة يساء تقسيمها وأن ثروتها تتضاءل.

كما ترى Blunck Franziska أن التنافسية على مستوى المؤسسة هي :" قدرة المؤسسة على تزويد الأسواق بسلع وخدمات بنفس كفاءة وفعالية المنافسين الموجودين في السوق أو أكثر "[2]و هو تقريبا نفس ما ورد في تعريف وديع محمد عدنان للتنافسية حيث أنه عرفها بالقدرة على إنتاج سلع و خدمات ذات نوعية جيدة بسعر مناسب و في الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[3]. و هذا ما أكده Muchielli Louis- Jean حيث أن تنافسية المؤسسة بالنسبة له تتعلق بمنتجاتها، أسعارها، و موقعها في السوق وبالتالي بالثلاثية: سعر – نوعية – تكلفة.[4]

[1] Donald.G et Mc.Fertridge, "La Compétitivité : Notions et Mesures ",Document hors-série n :05,Canada , Avril1995 , p :03.

[2])Frnziska Blunck,"What is Competitiveness", 24/06/2006,p:01 http://www.competitiveness.org/article/article view/774, 17/03/2022 h 19: 22

[3] وديع محمد عدنان، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث و مناقشات"، المعهد العربي للتخطيط، تونس،21/11 جوان 2001

[4]) Jean-Louis Muchielli, "La Compétitivité: Définitions, Indicateurs et Déterminants", Université Paris,2002,p :09. Téléchargeable sur le lien : http://www.team.univ-paris.fr/teaperso/doctel.htmconsulté le20/03/202222h50.

وكحوصلة لهذه التعاريف، يمكننا القول أن التنافسية على مستوى المؤسسة تتمحور حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات تكلفة منخفضة ونوعية جيدة وأسعار ملائمة بشكل يكون أكثر كفاءة من المنافسين المتواجدين على مستوى السوق.

1-2 تعريف التنافسية على مستوى القطاع الاقتصادي : يتركب القطاع من مجموعة من المؤسسات التي تكون ظروف ومجالات الإنتاج بها متشابهة مثل: قطاع المواصلات، قطاع الالكترونيات، قطاع الصناعة الخفيفة،...إلخ

حيث لا يمكن الخلط بين هذه القطاعات لأن كل قطاع متميز بالمنتج الخاص به و منه فتنافسية القطاع تعتمد بالأساس على تنافسية المؤسسات المنتمية لهذا القطاع بناءا على هذا، أكد.G.Donald Fertridge.Mc أنه يمكن الحكم على قطاع أنه تنافسي، إذا كان يضم مؤسسات تنافسية على المستويين المحلي و العالمي.[1]

أما بالنسبة لـ Blunck Franziska ، فقد أضافت في تعريفها للتنافسية على مستوى القطاع مبدأ عدم تدخل الدولة بتقديم إعانات خاصة حيث وصفتها على أنها: "قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع على تحقيق النمو والنجاح المستمرين مقارنة بالمنافسين الدوليين وذلك دون دعم أو حماية من طرف الدولة. "هذا يعني انه إذا تدخلت الدولة لإعانة قطاع اقتصادي ما فلا يمكن اعتباره تنافسيا. حسب التعريفين السابقين، يمكن القول أن تنافسية القطاع تتمثل في قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وتحقيق النجاح المستمر دون دعم الدولة مما يحقق التميز في هذا النوع من النشاط الاقتصادي، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسات المشكلة لهذا القطا. إن التنافسية على مستوى القطاع تعتبر مؤشرا يمكن الاعتماد عليه للحكم على صحة الاقتصاد الوطني أفضل من استخدام مؤشر التنافسية على مستوى المؤسسة،

وذلك ألن نجاح مؤسسة واحدة من مؤسسات البلد قد يعود لعدة عوامل منها: كفاءة اليد العاملة، حداثة التجهيزات، دعم الدولة... في حين نجاح قطاع كامل يعتبر دليل أقوى على تميز البلد في هذا النوع من النشاط.

1-3 تعريف التنافسية على مستوى البلد: لقد حظيت التنافسية الدولية باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين من جهة والمنظمات، المعاهد والهيئات الدولية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سوف يتم تقسيم التعاريف المقدمة للتنافسية الدولية كما يلي :

أ-تعاريف بعض الاقتصاديين: تشاركت تعاريف الاقتصاديين للتنافسية الدولية فكرة رفع المستوى المعيشي للأفراد ولكن لكل نظرته الخاصة حول كيفية رفع هذا المستوى، فبالنسبة لـ Scott Bruce فهو يرى أن التنافسية الدولية هي: " قدرة الدول

[1] Donald .G. Mc. Fertridge, op. cit, p :11.

على إنتاج وتوزيع سلع للاقتصاد العالمي بالقياس مع السلع والخدمات المقدمة من الدول الباقية وذلك لرفع مستوى معيشة الأفراد[1]".

أما بالنسبة لـ Muchielli Louis-Jean فيعرفها على أنها:" القدرة على رفع المستوى المعيشي للسكان على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج."[2] كما عرف Aldington التنافسية لأمة ما كقدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية. وهو تعريف مكافئ للتعريف الذي تبناه Lodge et Scott وهو أن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده.[3] ومع تعدد التعاريف المقدمة لتنافسية الدول فقد تعددت الأسس التي يعتمد عليها الاقتصاديون، فهناك من ركز على قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة وآخر على ميزان المدفوعات وعلى عدد كبير من المؤشرات الموضوعية والذاتية مثل: القدرة على توفير مداخيل مستديمة ومرتفعة، القدرة على الحفاظ على الحصص من الأسواق، القدرة على رفع الإنتاجية وعلى تحسين المعايير الاجتماعية ...وإذا كان من المقبول أن الشركات يمكن أن تطور تنافسيتها خلف حدود مغلقة في بيئة محلية، فإن الاختبار الحقيقي يكون للتنافسية على المستوى العالمي أي ضمن بيئة دولية مفتوحة ، وذلك يعني إعطاء صفة العالمية للمنتجات والخدمات والذي يتحقق بإيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة، عالية الجودة، سريعة الوصول للسوق وبأسعار معقولة. ولمحاولة إضفاء صبغة رسمية للتنافسية الدولية سوف يتم التطرق للتعاريف الصادرة من الهيئات والمجالس العلمية.

الفرع الثاني. تعاريف بعض المعاهد والمجالس الدولية.

2-1 تعريف المجلس الدولي للتنافسيةNCC: التنافسية الدولية هي مفهوم يضم مجموعة مختلفة من العوامل التي تدعم قدرة المؤسسات على تحقيق النجاح في الأسواق العالمية بطريقة تؤمن لأفراد المجتمع الفرصة لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.[4]

وقد مثلت هذه العوامل المشكلة للتنافسية في الشكل الموالي:

[1])Franziska Blunck , op.cit , p :06

[2])Jean-Louis Muchielli, op.cit, p :11.

[3] وديع محمد عدنان ، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:24، السنة الثانية، 2003، ص:50.

[4] National Competitiveness Council, The Annual Competitiveness Report , 2005, p:02.

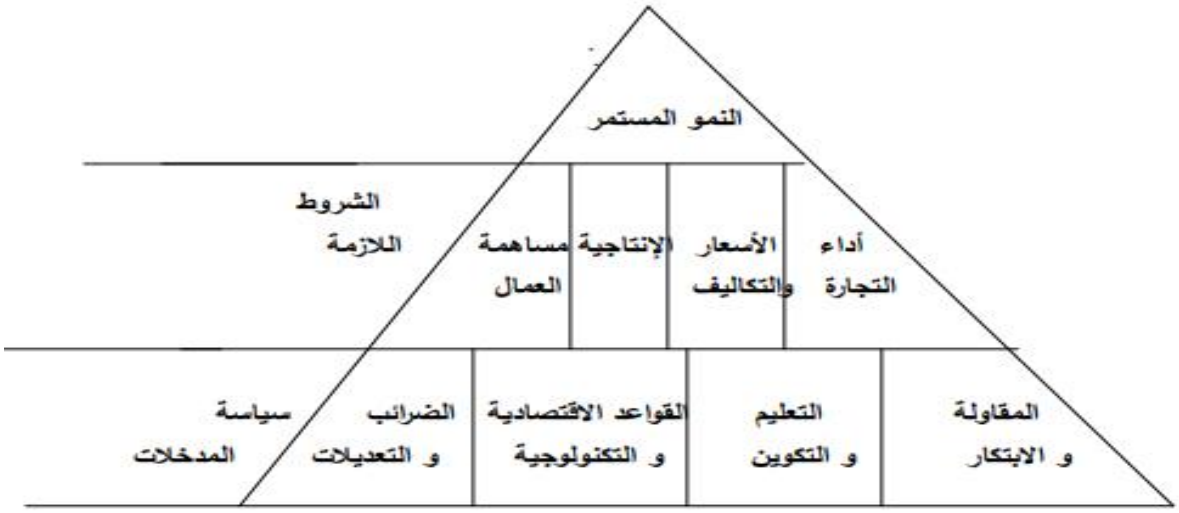

الشكل 01: هرم التنافسية الخاص بمجلس التنافسية الدولي.

The NCC Competitiveness Pyramid

Source : NCC,The Annual Competitiveness Report,2005,p :02

يمثل هذا الهرم مجموعة من العوامل التي إذا تجمعت في صورتها الجيدة تمكن الوصول إلى أعلى الهرم وهو النمو المستمر للاقتصاد الوطني الذي يرفع في المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي ترتفع التنافسية الدولية.

تعرف هذه المنظمة التنافسية الدولية بالدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه وتوسع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل.

وهو نفس التعريف الذي أورده المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية حيث يعتبرها أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل.[1]

2-2 تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة : عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة عام 2002 م تنافسية الأمة على أنها" :القدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة مواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية."[2]

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص:05

[2] دويس محمد الطيب،" براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2004، ص:05.

2-3 تعريف معهد التنافسية الدوليةNCI :يرى هذا المعهد أن التنافسية الدولية هي قدرة البلد على :

1- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة تكلفة أقل: من خلال التحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيمية.

2- ارتفاع الجودة: وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛ ونظم التوريد بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج.

3- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان والتخزين والإدارة.

4- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع العالية التصنيع والتقنية، بالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين المحلية والعالمية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد ونمو مطرد وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

5- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية. [1] وكإجمال لم ورد سابقا، يمكن إعطاء تعريف عام للتنافسية الدولية والذي يتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسين الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للأفراد والرفع من نوعية حياتهم. إن العالقة بين التنافسية على المستويات الثلاث (المؤسسة، القطاع، البلد) هي عالقة ترابط وتكامل بحيث لا يمكن الوصول إلى قطاع تنافسي دون مؤسسات ذات قدرة تنافسية تجعل من هذا القطاع متميز على الصعيدين المحلي والعالمي وكذلك بالنسبة للبلد، فلا يمكن تحقق تنافسية دولية دون قطاعات ذات قدرة تنافسية جيدة مقارنة بالقطاعات الخارجية الأخرى.

الفرع الثالث: التمييز بين التنافسية وبعض المفاهيم المشابهة.

تقتضي الضرورة العلمية والمنهجية التفرقة بين مفهوم التنافسية وغيره من المفاهيم المشابهة وذات الصلة به مثل: الميزة النسبية، الميزة التنافسية، القدرة التنافسية، المركز التنافسي.

1/ التنافسية: يعتبر مفهوم ديناميكي ومتعدد الجوانب حيث تتحدد تنافسية المؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات التي يطرحها محيطها والتي تجعلها في مركز تنافسي أكثر وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية والنمو، أين

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص:06،07.

تظهر تنافسيتها من خلال الاستغلال الأمثل والمتميز لقدراتها وإمكاناتها في تدعيم مركزها التنافسي ومواجهة تحديات المنافسة. أي أن للتنافسية بعدين أساسيين فالأول يتحدد بالكفاءات والموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تشكل لها قدرات تنافسية والثاني يتعلق بوضعيتها في السوق التي تتحدد من طريقتها في التصرف والتعامل مع مكونات وأطراف السوق وهذا ما يحدد لها مدى التميز والتفرد عن باقي المنافسين.[1]

2/ الميزة النسبية: تقوم على أسس التحليل الساكن وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص.

3/مركز التنافسية: يتحدد في لحظة زمنية معينة (التحليل الساكن) ويقصد به نقطة ساكنة أو موقع معين أو نقطة توازن تحدد موقع الدولة أو الصناعة أو المؤسسة بالنسبة لمنافسيها. كما يعرف المركز التنافسي على مستوى مؤسسة أو صناعة بأنها القدرة على إنتاج منتجات ذات جودة متميزة وبتكلفة منخفضة على منافسيها في الأسواق المحلية والدولية خلال فترة زمنية معينة.

4/ الميزة التنافسية: عملية ديناميكية تعكس مظهر المؤسسة في السوق، وهي تمثل تميزها وتفردها عن باقي منافسيها في احدى مجالات التنافس كالجودة أو التكلفة أو المرونة أو السرعة في التسليم... حيث تتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل والمتميز لقدراتها التنافسية، أي بمعنى آخر الميزة التنافسية تخلق وتكتسب من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال مثل رأس المال والتكنولوجيا والقوة العاملة الماهرة على تدعيم نشاط المؤسسات والصناعات ومن ثم تحقيق النمو واكتساب فرض في الأسواق الدولية.

5/القدرة التنافسية: تمثل مختلف العوامل والقدرات الداخلية للمؤسسة والتي تمكنها من التنافس بشكل أفضل وتحقق لها مكانة وموقع تنافسي ملائم، حيث ويمكن للمؤسسات تعظيم تنافسيتها من خلال اللجوء إلى التحالف والتعاون التجاري الذي يوفر لها موارد وإمكانيات قد لا يمكنها الحصول عليها في الحالة العادية وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبشرية وما تتميز به من حركة وندرة نسبية والقدرة على الاستغلال الأمثل لها. ومهما اختلفت أساليب وطرق امتلاك قدرات التنافسية وتنميتها إلا أنه يبقى المصدر الأساسي لها هي الموارد المادية.

**جدير بالذكر إلى أنه من خلال تعريف التنافسية والميزة التنافسية على مستوى المؤسسة والصناعة والدولة يتضح أن الفارق بينهما غير ملموس وقد يستخدم اللفظان بمعنى واحد سواء على مستوى المؤسسية أو الصناعة. أما على المستوى الكلي فإن تنافسية الدولة تتشكل من مجموع المزايا التنافسية للمؤسسات والصناعات الناشطة فيها، حيث تجد في الكثير من

[1] شتاتحة عائشة، المرجع السابق، ص 69.

الأدبيات العربية ترجمة اللفظان بمعنى القدرة التنافسية وذلك على اعتبار أن التنافسية أو القدرة التنافسية تتعلق بأداء الاقتصاد ككل، فمثلا يمكن القول تنافسية الاقتصاد الجزائري الاقتصاد ككل، فمثلا يمكن القول تنافسية الاقتصاد الجزائري أو القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري للدلالة على نفس المعنى، وفي حالات أقل يستعمل مصطلح الميزة التنافسية للدلالة على نفس المفهوم.[1]

الفرع الرابع: النشأة، التطور والأنواع.

يعتبر مصطلح التنافسية حديثاً نوعاً ما لكن المفهوم فهو قديم جدا حيث أن بعض الجوانب المتعلقة به تعود على الأقل إلى القرن الخامس عشر وذلك حسب ما جاء في تقرير (Reinert 1994) كما تشير كثير الأدبيات إلى أن أول ظهور لمفهوم التنافسية كان في فترة الثمانينات من القرن الماضي والذي ما هو إلا امتداد لمفهوم الميزة النسبية الذي جاء بما الاقتصادي دافيد ريكاردو في نظريته المفسرة لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي والذي ارجع بموجبه التخصص والتبادل التجاري ما بين الدول إلى التفاوت في مستويات الإنتاجية بناءا على الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج وهو الاتجاه العام الذي ركز عليه الاقتصاديون في المدرسة الكلاسيكية والذي تم تطويره بعد ذلك من قبل مفكري المدرسة النيوكلاسيكية الذين اعتبروا مصدر التنافسية نابع من الاختلافات في عوامل الإنتاج سواء العمل (كما جاء في تفسير D.Ricardo) أو رأس المال (Heckscher – Ohlin model) وذلك وفق نموذج ساكن أو ثابت، الأمر الذي وضعها عرضة لكثير من الانتقادات كونها عجزت عن تقديم تفسير دقيق لعديد من الظواهر الاقتصادية التي تتميز بالتغير والديناميكية عليه فان النموذج المقدم طرف المدرسة الكلاسيكية لتفسير التنافسية الدولية بناءه على أساس الاختلافات في مستويات الإنتاجية بين الدول بدون تقديم تفاسير واضحة للأسباب الحقيقية المؤدية لهذه الاختلافات، كما قدرت تنافسية الدول من خلال العلاقة العرض والطلب المدى المتوسط بالتركيز على عاملي الإنتاج: العمل ورأس المال. أي بمعنى آخر يمكن القول المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التجارة هي المحرك الأساسي للتنافسية والنمو.

أما بالنسبة لنظريات التجارة الحديثة مثل مساهمات كل من الاقتصادي (Krugman 1979) و(Lancaster1979) بمفاهيم اقتصاديات الحجم والنموذج الاحتكاري للتنافسية فقد أدخلت مفاهيم جديدة لتفسير العوامل المؤثرة على المزايا النسبية التجارة الدولية مثل العمالة المدربة والبنى التحتية المتخصصة وشبكات التوريد وتوطين التكنولوجيا اعتبرت الاستثمار هذه العوامل كمحرك للنمو".

[1] نيفين حسن شمت، مرجع سبق ذكره، ص ص43 -44.

من جهتها فقد طورت نظريات النمو وكذا نظريات النمو الداخلي محتوى النقاشات المتعلقة بالنموذج النيوكلاسيكي للنمو خاصة أفكار Ohlin حيث صار التراكم المعرفي وترسيم أهمية رأس المال البشري باعتبارهم مفاتيح لرفع العوائد والتأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بمعنى أخر أن التحسين في التكنولوجيا ورأس المال البشري إضافة إلى فتح التجارة وكذا الاستثمار في مجال البحث والتطوير هي المحرك الأساسي للنمو، وذلك حسب أفكار كل من (1956,Solow) و(Martin 1998,Sumley).

المطلب الثاني: أنواع التنافسية وصعوبات قياسها.

الفرع االأول: أنواع التنافسية.

توجد عدة مقاربات تميز بين أنواع التنافسية، ولمحاولة تقريبية لضم جميع هذه الأنواع تم تقسيمها حسب معايير مختلفة من بينها ما يلي:

3-1 التنافسية حسب مستوى التحليل: حسب هذا المعيار، تصنف التنافسية إلى ثلاثة أنواع:

- تنافسية المؤسسة.
- تنافسية القطاع.
- تنافسية البلد.

3-2 التنافسية حسب الزمن:[1]

ميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لسنة 2002م بين نوعين من التنافسية:

أ- التنافسية الظرفية: أو الجارية و دليلها (CCI) وتركز على مناخ الأعمال و عمليات الشركات واستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل: التكلفة، النوعية، الحصة من السوق ...

ب-التنافسية المستدامة: و دليلها (GCI) وتركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم، الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، قوى السوق...

3-3 التنافسية حسب المجال: تقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى [2]

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية و قياسها، مرجع سابق، ص:07.

[2] Mulkay Benoit, "La compétitivité D'un Térritoire", Document pour le colloque de CRIES, Univérsité de Montpellier,2006, p :01.

أ-التنافسية السعرية: وهي قدرة المؤسسة على عرض سلع أو خدمات بأسعار تعتبر أقل من أسعار منافسيها وذلك بتدني تكاليف الإنتاج مع المحافظة على هامش الربح.

ب-التنافسية غير السعرية: وهي قدرة المؤسسة على عرض سلع متميزة بنوعيتها وذلك بالاعتماد على عنصر الابتكار أو الخدمات المعروضة مع المنتجات وهذا ما يسمح برفع الطلب.

3-4 التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية.

- التنافسية الكامنة: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تزيد في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار.
- التنافسية الجارية: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعموميات الشركات واستراتيجياتها.

الفرع الثاني: صعوبات قياس التنافسية.

إن المقارنات الدولية في مجال التنافسية الاقتصادية تعتبر صعبة الإنشاء والتوصل لإجماع حولها نظرا لان عملية اختيار المؤشرات هي التي تحدد بشكل كبير النتائج النهائية، إضافة إلى عدم الفصل في أن الحاجة لوضع المعايير الاقتصادية (سعر الصادرات، التكاليف الوحدوية للعمل، الإنتاجية...) لوحدها أو أنه من الضروري فحص العوامل الاجتماعية والبيئية والمؤسساتية من أجل تحديد مسألة التنافسية على مستوى الدول، حيث أن هذه المقاربة الثانية باتت تطرح مشكل كمية ونوعية العوامل التي تدخل في القياس .[1]

المطلب الثالث: قياس التنافسية.

الفرع الأول: مؤشرات قياس القدرة التنافسية.

لقياس التنافسية أهمية كبيرة، حيث تمكن هذه العملية من إجراء المقارنة بين المؤسسات، القطاعات والدول ومعرفة مستوى تطور كل منها. فلقد تعدت التنافسية كونها وسيلة فقط، وأصبحت غاية وهدفا في حد ذاتها وصارت الدول تتنافس فيما بينها لبلوغ المراتب الأولى ضمن التقارير الدورية التي تصدرها المنظمات العالمية، وتبوأ الدول للمراتب الأولى يعكس

[1] Nicolas Phillipes, Competitivité :Classement internationaux, SPE Economie, PME, Classe moyennes & Energie, Carrefour de l'économie, 9 e année Bruxelles, 11.10.2005, p : 6.

مستوى التقدم الحاصل في شتى الميادين بها. غير أن كون التنافسية مرتبطة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، جعل من إمكانية وضع مؤشرات لقياسها أمرا معقدا وعميقا يتطلب مسحا شاملا لجميع العوامل المذكورة أعلاه وهذا طبعا ليس بالعمل الهين. وبتعدد العوامل المتدخلة في قياس التنافسية، تعددت المؤشرات الموضوعة للتعبير عنها، فبعضها تمثل في سعر الصرف الحقيقي، أو في حصة المؤسسة من السوق، أو تكلفة وحدة العمل، وكما تم الفصل بين تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسة، القطاع والبلد على حدى، سوف يتم عرض مؤشرات قياسها كذلك بالاعتماد على نفس المبدأ، وذلك يعود لاختلاف الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات، القطاعات والدول، فمن الممكن أن تكون المؤسسة تعيش فترة ازدهار وتطور ولكن ترافقها في نفس الوقت فترة كساد ونقص في الدخل والرفاه العام للبلد.

الفرع الثاني. مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة.

تعددت مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة بتعدد وجهات نظر الاقتصاديين وأهمها ما ورد في مقالة Blunck Franziska التابعة لمعهد التنافسية الدولية، حيث يرون أن مؤشرات قياس تنافسية مؤسسة ما تتحدد حسب ما إذا كانت هذه المؤسسة تنتمي إلى قطاع تجاري أو غير تجاري (خدماتي)، فإذا كانت تنتمي إلى القطاع الأول فمؤشرات قياس تنافسيتها هي ربحية المؤسسة وحصة المؤسسة من الصادرات وحصة المؤسسة من السوق المحلية أو الدولية. أما إذا كانت المؤسسة تنتمي إلى قطاع خدماتي، فإن المؤشرات في هذه الحالة هي: ربحية المؤسسة ومقاييس التكلفة والنوعية.[1]

أما بالنسبة لـ(Muchielli Luis-Jean)[2]، فمؤشرات قياس تنافسية المؤسسة هي: حصة المؤسسة من السوق، المردودية الإنتاجية والربحية. كما اعتبر النسب الحدية مثال واضح عن هذه المؤشرات لأنها تسمح بقياس :

*قدرة المؤسسة على مراقبة تكاليفها وعلى تحديد الأسعار.

*مؤهلات المؤسسة من حيث تسيير مواردها البشرية.

*مدى حسن سير خطوات الإنتاج (نوعية، مرونة) ومن وجهة نظره، من أهم النسب التي على أساسها تقاس تنافسية المؤسسة المردودية الاقتصادية، إنتاجية العمل، حصص السوق ...حيث تسمح هذه النسب بإجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث تنافسيتها، ومن أهم الدراسات التي اعتمدت على هذه النسب للمقارنة بين المؤسسات الدراسة التي قام بها

[1] Franziska Blunck, op. cit, p :01.
[2] Jean-Louis Muchielli, op. cit, p:10.

R.Paranque [1] والتي أجريت حول مؤسسات البنك الفرنسي والتي يبلغ عددها 12222 مؤسسة فرنسية، حيث تم تصنيفها حسب أدائها وحسب مجموعة من النسب التي قام بحسابها والتي تتعلق بالتنافسية فتحصل على ثلاثة أصناف :

- مؤسسات ذات قدرة تنافسية جيدة.
- مؤسسات ذات قدرة تنافسية متوسطة.
- مؤسسات ذات قدرة تنافسية ضعيفة.

وهذه النتائج دونها في الجدول التالي:

النسب / التنافسية	جيدة	ضعيفة	متوسطة
المردودية الاقتصادية	18 %	08%	11,5%
النسب الحدية	49%	09%	20%
إنتاجية العمل	510	206	266

الجدول01:تصنيف مؤسسات البنك الفرنسي حسب تنافسيتها لسنة1995.
Source :R.Paranque , op.cit,p :10.

**يلاحظ من هذا الجدول أن المردودية الجيدة للمؤسسة ناتجة عن قوة إنتاجية العمل والتي بدورها تسمح بإخراج نسب حدية مرتفعة، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تنتمي لهذا الصنف المتميز بتنافسيته الجيدة والعكس صحيح. كما ذكر سابقا، فإن مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة عديدة ولكن توجد مجموعة منها متعارف عليها ومستعملة بكثرة أثناء القياس وأهمها ما يلي: ربحية المؤسسة، تكلفة الصنع، حصة المؤسسة من السوق والإنتاجية.

1/ الربحية.

تشكل الربحية مؤشرا كافيا للتنافسية الحالية حتى إذا كان من الأحسن قياسها على المدى الطويل، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كان المشروع يعظم أرباحه أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق. ولكن يمكن للمؤسسة أن تكون تنافسية في سوق تتجه نحو التراجع وبذلك فإن التنافسية الحالية لا تضمن الربحية المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها. تعتمد الأرباح المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية، تكلفة عوامل إنتاجها

[1] R.Paranque, " Compétitivité et Rentabilité des Entreprises Françaises" ,Observatoire de la Banque de France,1995,p :10

وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى مثل النوعية التي تعتبر عنصرا هاما لاكتساب الجاذبية للمنتجات[1].

2/ تكلفة الصنع.

تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها، أو لكثرة كلفة عوامل الإنتاج أو للسببين معا. وكل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين .إن تكلفة الصنع بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن تنافسية المؤسسة في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية ولكن هذه الوضعية تناقص وجودها.[2]

3/ الحصة السوقية.

تحسب حصة المؤسسة من السوق بقسمة قيمة مبيعات المؤسسة على مجموع مبيعات جميع المؤسسات المنتمية لنفس قطاع النشاط.[3] فكلما زادت حصة المؤسسة من السوق كلما زادت تنافسيتها ولكن من الممكن أن تكون المؤسسة مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما السوق المحلية محمية بعوائق اتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.[4]

عندما تكون حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذو إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالمقارنة إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي باقي العوامل، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج و بالتالي تنافسية المؤسسة[5].

[1] دويس محمد الطيب، مرجع سابق، ص:10.

[2] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :04,05

[3] http://fr.wikipedia.org/w/index.php=part-march%.html,22/03/2022 h 20: 42

[4] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :04,05

[5] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :03.

4/الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مؤشرا جيدا للتنافسية، فهي تسمح بقياس مدى فعالية نظام الإنتاج في المؤسسة والتي تتمثل في زيادة كمية الإنتاج(سلع أو خدمات) بأقل تكاليف عوامل الإنتاج المستعملة، وبالتالي فالإنتاجية هي مقارنة بين الإنتاج المحقق وكميات عوامل الإنتاج المستعملة لتحقيقه.[1]

للإنتاجية عدة أنواع، ولكن يوجد نوعين يعاملان كمؤشرين لتنافسية المؤسسة بكثرة وهما: الإنتاجية الكلية للعوامل وإنتاجية العمل.

أ- الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF).

وهي تمثل العلاقة بين حجم الإنتاج و بين الموارد المتاحة التي استخدمت في الحصول عليه، و بمعنى آخر نسبة المخرجات Output إلى المدخلات Input ، ويمكن زيادة إنتاجية المؤسسة وبالتالي تنافسيتها، عن طريق زيادة المخرجات مع ثبات أو نقص المدخلات.[2]

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية وذلك باستعمال مؤشر Caves وزملائه، ويمكن إرجاع نموها سواء للتغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم ، كما يتأثر دليل نمو الـ PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية[3].

ب-إنتاجية العمل.productivité du travail

عندما ترد كلمة إنتاجية وحدها فغالبا ما يقصد بها إنتاجية العمل التي تعتبر جزءا من الإنتاجية الكلية للعوامل، فهي تمثل العلاقة بين كمية الإنتاج المحققة وعامل واحد من عوامل الإنتاج وهو العمل، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:[4]

إنتاجية العمل = المخرجات / العمل.

حيث أنه يمكن التعبير عن المخرجات بـ: كمية الإنتاج، قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة و كذلك التعبير عن العمل بـ: عدد العمال، أجورهم، ساعات العمل أو رأس المال العامل. تعتبر إنتاجية العمل ونموها من أهم مؤشرات قياس تنافسية

[1] http://brises.org.php/productivité-travail%/index.php.htm 22/03/2022,h 20: 55

[2] سعيد بن علي حسن، الإنتاجية وأساليب قياسها وآليات تحسينها، مؤتمر الدفاع المدني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،2000، ص:203.

[3] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :05.

[4] http://fr.wikipedia.org/w/index.php=productivité-travail.html22/03/ 2022 h 21: 05.

المؤسسة في أي وقت من الأوقات، كما أنها من أهم طرق زيادة الدخل القومي والفردي وهي الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية .[1] فكلما زادت إنتاجية العمل، بزيادة المخرجات مع ثبات أو نقصان العمل، زادت المردودية الاقتصادية للمؤسسة و بالتالي تنافسيتها. كل المؤشرات المذكورة التي تقيس تنافسية المؤسسة ليست على سبيل الحصر لأنها عديدة وتختلف باختلاف مستوى التحليل.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي.

إذا كان يتم قياس تنافسية المؤسسة في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسات المحلية أو الإقليمية المنافسة، فإن قياس تنافسية قطاع النشاط الاقتصادي يجب أن يتم بالمقارنة مع قطاع بلد أو إقليم آخر يتم معه التبادل. ويمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى القطاع حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس. إن تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشرط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وكذلك الفوارق بين مؤسسات القطاع محدودة، و تعود هذه الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل: توليفة الإنتاج، عوامل الإنتاج، عمر لمؤسسة، حجمها، الظروف التاريخية وغيرها من العوامل.[2] وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة على تنافسية القطاع، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسيا. حسب Blunck Franziska ، تشمل مقاييس التنافسية على مستوى القطاع: ربحية المؤسسات المشكلة لهذا القطاع، الميزان التجاري لهذا القطاع، ميزان الاستثمارات المباشرة الخارجية، وأخيرا مقاييس التكلفة والنوعية على مستوى هذا القطاع.[3] أما بالنسبة لـ Fertridge Mc G Donald فقد وضع ثلاث مؤشرات لقياس تنافسية القطاع وهي:

أ- مؤشرات التكاليف الإنتاجية.

يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المؤسسات الأجنبية المزاحمة (المنافسة) أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.[4] إن تحديد التنافسية يتطلب إجراء مقارنة إنتاجية و تكاليف القطاع، و عادة ما يتم ذلك بواسطة مقارنة دولية لإنتاجية اليد العاملة أو

[1] سعيد بن علي حسن، مرجع سابق، ص:204.

[2] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :10.

[3] Franziska Blunck, op. cit, p: 02.

[4] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p:11.

التكلفة الوحدوية لليد العاملة (CUMO)،و من الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط الاقتصادي i في البلد j خلال الفترة t بواسطة المعادلة التالية:[1]

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times XR_{jt} / (Q / L)_{ijt}$$

حيث أن:

W :تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i و البلد j خلال الفترةt

XR : يمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t

(L/Q): تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i للبلد j خلال الفترة .t و يصبح من الممكن التعبير، من خلال المعادلة التالية [2] عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية (CUMOR) لقطاع النشاط i للبلد j بالنسبة للبلد K خلال الفترة t

$$CUMOR_{ijKt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{iKt}$$

ويمكن أن يرتفعCUMOR للبلد j بالنسبة إلى مثالتيها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر كما يلي: [3]

-أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.

-أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.

-أن ترتفع قيمة العملة المحلية بالمقارنة مع عملات البلدان الأخرى.

وثمة مقياس أكثر اتساعا للتكلفة الوحدوية يدمج تكلفة رأس المال وتكلفة اليد العاملة وهذا ما يعطي مؤشرا تقديريا أفضل، ويعود ذلك إلى غموض مؤشر التكلفة الوحدوية فارتفاعه، بسبب ارتفاع الأجور أو الزيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا

[1] سعيد بن علي حسن، مرجع سابق، ص:204.

[2] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :13.

[3] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p :13.

إذا كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبي، وإلا فإن هذا المؤشر ينبغي أن يهبط بالمقارنة مع المنافسين.

الفرع الرابع: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية.

يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات للدلالة على تنافسية قطاع نشاط معين، ويدعم Markusen.J هذه الفكرة بقوله أنه في نطاق التبادل الحر، يخسر القطاع تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة أخذا بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني الكلي. كما تتناقص تنافسية القطاع كذلك بسبب تدني حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة ، أو بسبب تصاعد حصته من الواردات الدولية أخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني من التجارة الدولية.[1]

أ- **الميزة النسبية الظاهرة:** أنشأ(Porter. M(1991-1992 مقياسا لتنافسية القطاع مستندا على الميزة التنافسية الظاهرة(RCA)حيث تقوم بحساب الميزة التنافسية الظاهرة لبلد ما j لزمرة المنتجات أو لفرع النشاط i كما يلي: [2]

$$RCA_{ij} = \frac{(\text{الصادرات الدولية للفرع i}) / (\text{صادرات الفرع i للبلد j})}{(\text{الصادرات الدولية الكلية}) / (\text{الصادرات الكلية للبلد j})}$$

عندما يكون RCA أكبر من الوحدة، فإن البلد j يملك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للفرع i.

ب-**دليل التجارة ضمن الصناعات:** (IITI) يبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات، وكلما ارتفعت قيمته ذلك على تقدم صناعة معينة في البلد المعني وبالتالي ارتفاع تنافسية هذا القطاع باستعمال مؤشر دليل التجارة ضمن الصناعات، بينت دراسة Kunze et Havrylyshy لسنة 1991م أن الدول العربية لا تملك قاعدة صناعية متقدمة بالقياس إلى أقاليم أخرى، فالدليل ضعيف لا يتجاوز 0,25 لفترة (1991/1990)مقابل 0,878 للدول الصناعية[3].

[1] J.Markusen," Productivité, Compétitivité, Performance Commerciale et Revenue réel :le lien entre les quatre concepts" , Approvisionement et Services Canada , Ottawa, 1992, p :08.
[2] Donald G Mc Fertridge ,op. cit, p :17.
[3] وديع محمد عدنان،" القدرة التنافسية وقياسها"، مرجع سابق، ص: 11.

الفرع الخامس: مؤشرات قياس تنافسية الدول.

أكدت معظم الدراسات أن المؤشرات المستعملة لقياس التنافسية الدولية متعددة، ويعود ذلك إلى كون مفهوم التنافسية معقد وغير محدد بصفة دقيقة مم يجعل إمكانية إدخال عوامل جديدة لهذا المفهوم أمرا غير مستبعد مع مرور الزمن المصحوب بالتطورات الشاملة لشتى الميادين. ولكن هذا لم يمنع من وضع بعض المؤشرات القاعدية التي يمكن الرجوع إليها والتي تتمثل في: ملاحظة نمو الدخل الحقيقي لأفراد أو الإنتاجية والنتائج التجارية للدولة، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الموسعة والتي قامت بوضعها أبرز المعاهد الدولية المسؤولة عن نشر تقارير حول مستوى تطور التنافسية الدولية، ولكي تكون هذه الدراسة شاملة، وجب التطرق لهذين النوعين من المؤشرات.

أ- **المؤشرات القاعدية لقياس تنافسية البلد:** ثمة العديد من المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الدولية، ولكن التركيز يتم على ما يلي:

***/نمو الدخل الحقيقي للفرد أو الإنتاجية.**

إذا كان نمو الدخل الحقيقي للفرد أو الإنتاجية يشكلان أفضل المؤشرات لازدهار الاقتصاد الوطني، فيمكن عمليا الاعتماد عليهما لقياس تنافسية البلد. إن معظم الدراسات التي تهتم بالتنافسية الدولية تستعمل عبارتي نمو الإنتاجية ونمو الدخل الفردي دون تفريق، حيث أن الإنتاجية كمؤشر تعبر عن إنتاجية العمل وفي بعض الأحيان عن إنتاجية العوامل الكلية والتي يعتبر نمو دخل الفرد السبب الرئيسي في نموها. إلا أن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مرتبطان ولكن ليسا متطابقين، ويوضح Markusen.J هذه النقطة بقوله أن الدخل الحقيقي للفرد يرتبط بعوامل الإنتاج الكلية، الوفرة في رأس المال والموارد الطبيعية وعلى كميات التبادل.[1] تزداد كميات التبادل لدولة ما ومنه الدخل حسب الفرد، عندما يكون هناك طلب عالمي إضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة، أو لما يكون هناك عرض عالمي إضافي على المنتجات والخدمات التي تستوردها، ولهذا فإن مقاربات التنافسية المبنية على التجارة والدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها[2].

[1] J Markusen, op. cit, p:20.
[2] Donald G Mc Fertridge, op. cit, p: 26.

من بين العوامل المؤثرة على ارتفاع الدخل حسب الفرد كذلك، ارتفاع عوامل الإنتاج الكلية الذي ينتج عن الابتكار التكنولوجي والتنظيمي وعن التحسينات في المهارات والمعارف الإنسانية التي تعزى بدورها إلى رؤوس الأموال المستثمرة في البحث والتعليم.

*/ **النتائج التجارية:** اقترحت الدراسات المتخصصة ثالثة مقاييس للنتائج التجارية لبلد ما لقياس تنافسيته وهي:[1]

1- تركيبة الصادرات: إن التركيز المعطى لتركيبة الصادرات يربط مقاربة التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المسندة إلى نمو الإنتاجية. وقد استعمل (Lodge et Scott 1985) و ((1911) Fleck et Cruz'D تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقنية أو التكنولوجيا العالية. فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتصاع، فهذا يسمح بافتراض وجود أو تحسن الميزة التنافسية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة. وهذا لا يعني حتما أن إنتاجية بلد ما أو دخل الفرد فيه يتقدمان بإيقاع أكبر منه في الخارج، ولكن يعني فقط أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للاتجار وذات قيمة مضافة مرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في فروع النشاط الأخرى.

2- حصة السوق: خلال دراستهم للتنافسية الدولية، وضع(1992) Cruz'D et Rugman مصفوفة النمو وحصة السوق التي يتم من خلالها المقارنة البيانية لحصص الصادرات الدولية لكل بلد بالإضافة إلى معدل نمو هذه الصادرات. وقد احتلت اليابان، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية المواقع الأولى ضمن هذه المقارنة وذلك لاكتسابهم حصص سوقية جيدة مقرونة بازدهار ونمو اقتصادي، أما المراكز المتوسطة فعادت لدول ككندا بسبب حصصها السوقية المحدودة. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أهمية امتلاك البلد لحصة سوق كبيرة مقارنة بمنافسيه (الدول الأخرى) للحصول على تنافسية جيدة.

3- رصيد الميزان التجاري: إن تنافسية بلد ما عادة ما تكون مقرونة بفائض الحساب الجاري لهذا البلد، وهذا الفائض يمكن أن يكون عائدا لطلب دولي على صادرات البلد أو ناتجا عن عدة عوامل أخرى مختلفة. إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في ميزانية الدولة أو عن معدل ادخار ضعيف بالمقارنة مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد، أو للعاملين ونكون أمام عجز مزدوج، عندما يترافق عجز الحساب الجاري مع عجز في الميزانية .

[1] op. cit, p: 30, 31.

الفرع السادس: المؤشرات الموسعة لقياس تنافسية البلد.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف الدول حسب تنافسيتها بدلالة معايير مختلفة مثل: التطور التكنولوجي، تكلفة الأعمال، الحرية الاقتصادية...إلخ

وفيما يلي نعرض أهم التقارير الصادرة عن هذه المعاهد :

أ- **تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة(IMD):** يصدر هذا التقرير سنويا عن هذا المعهد الذي مقره في سويسرا منذ 1989، يهتم بالتحضير للمنتدى الاقتصادي العالمي أين يتم وضع كتاب عن التنافسية في العالم WCY يجمع معلومات حول 60 دولة، ويتم بعدها تصنيف وتحليل قدرة هذه الدول على الخلق والمحافظة على بيئة أين يمكن للمؤسسات أن تكون تنافسية. وتتم هذه العملية بالاعتماد على مؤشرات كمية للتنافسية ازداد عددها على مر السنين لإعداد تقرير التنافسية الدولية. ففي سنة 1997 م، اعتمد المعهد على مؤشرات بلغ عددها 288 مؤشر جمعت في ثمانية عوامل هي: الاقتصاد الكلي (30مؤشر)، الصلات مع الخارج (30مؤشر)، العولمة (45 مؤشر)، الحكومة(48 مؤشر)، المالية (27 مؤشر)، البنية التحتية (32 مؤشر)، الإدارة (36 مؤشر)، العلوم والتقنية (26 مؤشر) والعامل البشري (44 مؤشر).[1]

ولكن بعد ثلاث سنوات (2000) ارتفع عدد المؤشرات إلى 314 مؤشر.[2] وتجمع خلال سنة 2002 م في أربعة عوامل فقط بـ 323 مؤشر.[3]

وتعتمد هذه العوامل الأربع إلى يومنا هذا من طرف المعهد، حيث أن كل عامل مقسم إلى خمسة متغيرات وكل متغير يشمل عدد من المؤشرات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]The World Competitiveness Report ,1997.
[2] The World Competitiveness Report,2000.
[3]The World Competitiveness Report, 2002.

الشكل(02) : عوامل تصنيف التنافسية الدولية للمعهد الدولي لتنمية الإدارة.

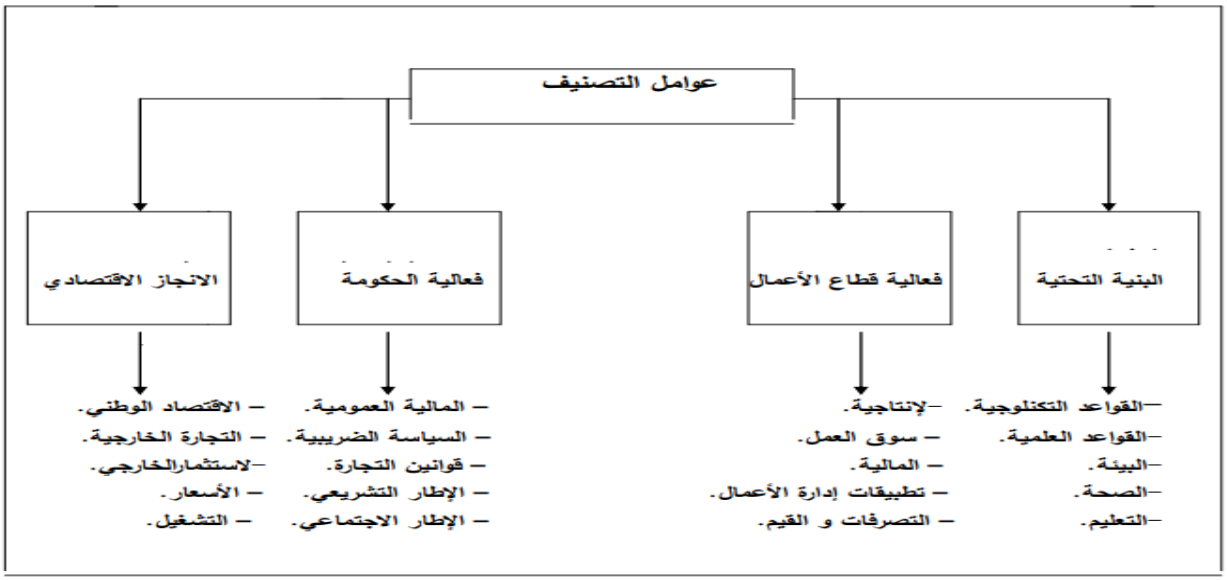

Source: The IMD World Competitiveness Report,2004, p :04, www.amazon.fr/ Global-competitivenes-report-1999/dp/01951396 ,23/03/2022.h 16:35

من خلال الشكل نلاحظ أن عوامل التصنيف تنقسم إلى أربعة عوامل أساسية تتمثل في كل من البنية التحتية وفعالية قطاع الأعمال والحوكمة وأخيرا الإنجاز الاقتصادي هذه العوامل بدورها تنقسم إلى خمسة عوامل فرعية لكل منها.

ب- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

يتخذ هذا المنتدى من سويسرا مقرا له أيضا، ويصدر تقريرا سنويا عن التنافسية الدولية تحت عنوان : "تقرير التنافسية الكونيةGCR وذلك بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إصدار أول تقرير سنة[1] 1919م. يدرس تقرير التنافسية الكونية قدرة الدول على توفير مستويات عالية من التطور والازدهار للسكان، وهذا يعتمد على كيفية استعمال هذه الدول للموارد المتوفرة لديها. يضم تقرير التنافسية الكونية عدد كبير من الدول تطور مع كل إصدار سنوي إلى أن بلغ 101 دولة في تقرير سنة 2002 م [2] من بينها دول عربية مثل: الجزائر، تونس، مصر، الأردن...الخ ويتم ترتيب هذه الدول بالاستناد إلى عدد كبير من المؤشرات التي تطورت مع مرور الزمن منها الكمية و الكيفية، بالإضافة إلى الاعتماد على آراء مدراء الأعمال عبر العالم كله. استخدم المنتدى مؤشرين يفسران مستوى نمو ثروة الأمم التي تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد وهما: مؤشر التنافسية المستدامة GCI ومؤشر

[1] http://en.wikipedia.org/wiki/global-competitiveness-report.html 23/03/2022 h17: 41
[2] Global Competitiveness Report,2006, p:01.

التنافسية الظرفية CCI ولكن مؤخرا ومع استمرار دراسات تطوير المؤشرات، ظهر مؤشر جديد هو: مؤشر التنافسية الكونية GCIوفيم يلي سوف يتم التطرق لكل مؤشر على حدى:

- ✓ مؤشر التنافسية المستدامة: استعمل هذا المؤشر منذ 2001 م من طرف) Arthur Mc.J) و (Sachs Jefferey (لقياس التنافسية، حيث يدرسها من الناحية الاقتصادية الكلية ويركز على التنافسية على أنها مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو لخمسة سنوات مقبلة، يتركب هذا المؤشر من ثلاثة عوامل، كل عامل بدوره يتكون من عدة متغيرات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مخطط مؤشر التنافسية المستدامة.

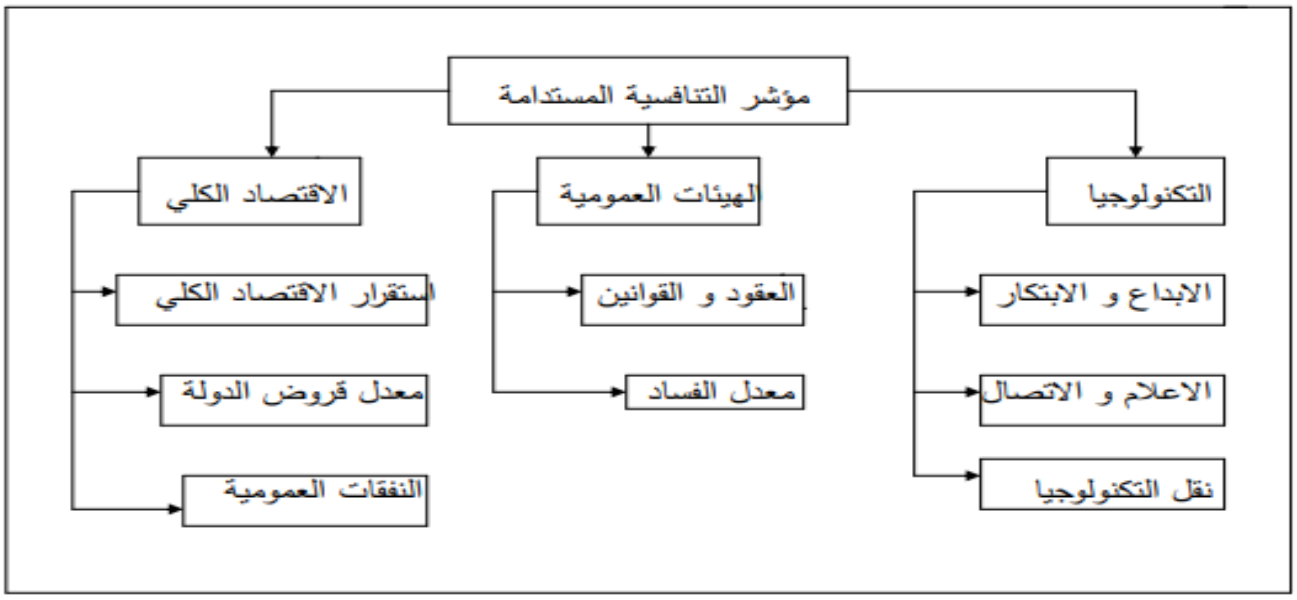

Source : Sale Onsel Sahin and others," A New Prespective in Competitiveness of Nations", Faculty of Management, Turkey, 2006, p:26.

يتم إعداد هذا المؤشر بناء على مجموعة من المقاييس الكمية والكيفية، أما الأولى فهي تحول إلى مقياس من 0 إلى 7، وهي عبارة عن متغيرات تدور حول العوامل التي يتكون منهاGCI ، أما المتغيرات الكيفية فهي عبارة عن متوسطات حسب كل دولة للإجابات الفردية لمدراء الأعمال على أسئلة الاستبيان، ويتم تحويل هذه الأجوبة إلى مقياس من 0 إلى 7. كما يتم تقسيم الدول ضمن تقرير المنتدى إلى صنفين حسب الأهمية المعطاة لعامل التكنولوجيا، وعلى هذا

الأساس توجد دول القلب والتي تعرف بكبر متوسط عدد براءات الاختراع بالنسبة لعدد السكان، أما باقي الدول فتسمى بالدول خارج القلب والتي يعتبر عدد براءات الاختراع بها قليل. ويتم حساب GCI حسب المجوعتين السابقتين كما يلي:[1]

دول القلب = 2/1 مؤشر التكنولوجيا + 4/1 مؤشر الهيئات العمومية + 4/1 مؤشر الاقتصاد الكلي.

الدول خارج القلب = 3/1مؤشر التكنولوجيا + 3/1 مؤشر الهيئات العمومية +3/1 مؤشر الاقتصاد الكلي.

وعلى هذا الأساس، يتم ترتيب الدول، ملاحظة مستوى تطور مؤشر تنافسيتها و المقارنة بينه.

- ✓ **مؤشر التنافسية الحالية:** يدرس هذا المؤشر الأسس الاقتصادية الجزئية لمعدل الدخل القومي الصافي بالنسبة لكل فرد ويعتمد على محددات الميزة التنافسية، ويلجأ المنتدى لإعداد هذا المؤشر إلى متغيرات كيفية مستخرجة من استبيان مع مدراء المؤسسات، واختيار هذه المتغيرات وترجيحها يتم بعد تحليل إحصائي صغير لعلاقة الارتباط بين هته المتغيرات، وهذا انطلاقا من علاقة خطية بين مستوى الدخل القومي الصافي للفرد ومخزون رأس المال لكل فرد لاقتصاد ما (يؤخذ رأس المال بالمعنى العام، أي يتضمن رأس المال البشري).
- ✓ **مؤشر التنافسية الكوني:** مع تقدم الأبحاث الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالبعد العالمي للاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الدول المنتمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك اختلافها، استدعت الضرورة لتغيير الطريقة التي يتم بها إعداد مؤشر التنافسية الدولية فوضع مؤشر جديد من طرف الخبير في النمو والتطور الاقتصادي Martin Professor Sala Xavier [2] يدعى مؤشر التنافسية الكونية. ظهر هذا الأخير، وصفه وطريقة حسابه أول مرة خلال عرض تقرير التنافسية الكونية لسنة 2005/2004 م وتم الاعتماد عليه رسميا كمؤشر في تقرير سنة 2007/2006. كما يتركب هذا المؤشر من تسعة عوامل مقسمة إلى متغيرات بلغ عددها 90 متغير وهي : الهيئات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، ميدان الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتكوين، أداء السوق، إمكانيات التكنولوجيا، تطور التجارة والابتكار.[3] كل هذه العوامل و المتغيرات التابعة لها مؤسسة على أحدث الأبحاث الاقتصادية التي تريد أن تخلق مؤشرا كاملا للتنافسية الدولية، وفيم يلي نعرض تقرير التنافسية الكونية لعام 2006م.

[1] Sale Onsel Sahin and others , op. cit, p:07.
[2] The Global Competitiveness Report ,2006, p :05.
[3] http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/FAQ/index.html 23/03/2022 h18:05

ج- مؤشرات التنافسية الدولية من البنك العالمي (WB).

يقوم البنك الدولي بإعداد مؤشر عن تنافسية العديد من الدول، لكنه لا يصدر تقرير لهذا الغرض، بل ينشر دوريات على شبكة الانترنت والتي تشمل بعض الدول العربية مثل: الجزائر، اليمن، تونس، الكويت، المغرب...

يعتمد البنك الدولي في إعداده لمؤشر التنافسية على خمسة عوامل متفرعة إلى 64 متغير، وتتمثل هذه العوامل في:

- ✓ الانجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط)
- ✓ الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير)
- ✓ البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي والاجتماعي)
- ✓ رأس المال البشري والفكري.
- ✓ الديناميكية المالية.[1]

د- مؤشرات التنافسية الدولية لدى صندوق النقد الدولي(IMF).

يقوم صندوق النقد الدولي بنشر عدد محدد من المؤشرات عن التنافسية الدولية وهي:[2]

- ✓ أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك،
- ✓ قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة،
- ✓ السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة،
- ✓ تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية.

إن الأهمية المتزايدة للتنافسية، يوما بعد يوم أدت إلى جذب انتباه العديد من الاقتصاديين ومن بينهم Krugman Paul[3] والذي وصف التنافسية بأنها هوس خطير عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد الوطني ، وذلك لكون الاعتقاد السائد حول أن أي مشكل اقتصادي هو ناتج عن نقص في التنافسية وكذلك أن أي رفاه اقتصادي ناتج عن ارتفاع و نمو التنافسية هو اعتقاد خاطئ . رفض Krugman النظرية التالية:" الثروة الاقتصادية للدول محددة بنجاح هذه الدول على مستوى الأسواق العالمية"[4] وسبب رفض هذه النظرية حسب رأيه هو عدم إمكانية الحكم على أي مشكل اقتصادي بسبب الفشل في

[1] دويس محمد الطيب، مرجع سابق، ص:22.
[2] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص:23.
3 أستاذ الاقتصاد في معهد التكنولوجيا بجامعةMassachusetts
[4]Paul Krugman, « Competitiveness : A Dangerous Obsession »,Foreign Affairs, March/April 1994, volume73 N° :02,Copyright 2001,p:30.

المنافسة على مستوى الأسواق الدولية، بل هناك عدة عوامل تؤدي إلى متاعب اقتصادية ليست بالضرورة حصة الدولة من التجارة العالمية.

ومن بين الانتقادات التي تعرض لها أيضا، أن الدولة ليست كالمؤسسات وأي تشبيه بينهما سيكون خاطئا، حيث أن لكل مؤسسة عتبة تتمثل في عدم إمكانيتها على تسديد أجور عامليها أو مستحقات مورديها وبالتالي إشهار حالة إفلاس وهذا ما لا يحدث في حالة الدولة، فكون المؤسسة غير تنافسية بكون حصتها من السوق ضعيفة أو متناقصة يعني خروجها من مجال التجارة وزوالها كمؤسسة، أما الدولة فلا تزول بزوال تنافسيتها وهذا ما يجعل من التنافسية الدولية مفهوما خاطئا. كما يؤكد Krugman أن معظم الناس يستعملون كلمة التنافسية دون التفكير، فبالنسبة لهم تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف عن تنافسية شركة جنرال موتوز، فالتنافسية بالنسبة له عبارة عن مفهوم ليس له معنى وفي أحسن الأحوال هي عبارة عن تعبير أدبي لمفهوم الإنتاجية، بالإضافة إلى كون أي سياسة عمومية مبنية حول التنافسية سوف تؤدي بالضرورة إلى عدة مشاكل اقتصادية داخلية وخارجية.

أما بالنسبة لانتقاد Petrella Riccardo للتنافسية، فقد ركز على كونها أصبحت هدف رئيسي وليست مجرد وسيلة، ومن بين الآثار التي ترتبت عنها ما يلي: [1]

- تقوية منطق الحرب بالنسبة للعالقات بين المؤسسات، المتعاملين الاقتصاديين، المدن والدول. فقد أصبحت المؤسسات عبارة عن جيوش عسكرية تواجه المؤسسات الأخرى للحصول على حصص السوق الكبرى وتستعمل في هذه المعركة كل الوسائل كالبحث والتطوير، براءات الاختراع، إعانات الدولة، المضاربة المالية، هيمنة الأسعار، نقل وحدات الإنتاج، الاندماج...الخ
- تقليص دور الدولة في نظر الأعوان الاقتصاديين، السياسيين والجمهور إلى نظام واسع للهندسة القانونية، البيروقراطية والمالية موضوعة في خدمة النجاح التجاري للمؤسسة، فقد أصبحت الدولة عامل من العوامل التي تخلق الشروط الملائمة لتنافسية المؤسسات بعد أن كانت تبحث عن الفائدة العامة للشعب، ولم تعد ذلك المرقي والضامن للفائدة العامة.
- ضعف الديمقراطية الناتج عن الأثرين الأول والثاني، حيث أنه في ظل العولمة أصبحت المؤسسات هي التي تحدد الأولويات في مجال الاستثمار، اختيار المنتجات والخدمات، تحديد أماكن الاستثمار...الخ

[1] Riccardo Petrella, « Critique de la Compétitivité », L'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs a la lumière du 11 septembre, Texte pour la conférence de Valencia du 26 Novembre 2001,p :08,09.

- انتشار العنف السياسي والاجتماعي الذي يعبر عنه على المستوى الدولي بأشكال قانونية منها إجبار الدول التي تستفيد من قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على خوصصة قطاعات معينة، هذه القروض توجه لإنجاز الهياكل القاعدية لمنفعة شعوبها ويفرض عليها التخلي على سلطة القرار والمراقبة في مجال تخصيص الموارد خاصة الفوائد الاقتصادية لاستثمارات المؤسسات المتعددة الجنسيات لصالح المؤسسات الخاصة ومالكي رؤوس الأموال في البلدان الغنية.
- انتشار العنف الثقافي الذي تبلور في شكل ظاهرتين، الأولى: الفقر والثانية: التهميش الملاحظان في عدة مناطق من دول العالم. كما أثارت كذلك مؤشرات التنافسية جدال على المستوى الدولي سواء فيم يتعلق بمنهجيتها أو طرق إعدادها، وأهم ما ورد في هذا الأمر ما يلي[1]:

❖ يتم الاعتراض على نوعية مصادر المعلومات، وذلك بالنسبة للمعلومات الناجمة عن صبر الآراء الذي يعتمد عليه المعهد الدولي لتنمية الإدارة في إعداد مؤشره للتنافسية والمتمثل في استجواب مجموعة من رجال الأعمال حول أرائهم في بلدانهم الأصليين، إذا فالحكم على هذه الدول سوف يكون متحيزا ألن هناك من لا يستطيع أن ينقد بلده علانية.

❖ الاعتراض على طريقة حساب المؤشر النهائي وأسلوب الترجيح المختار لكل مؤشر، فقد قامت مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة بينت فيها أنه انطلاقا من نفس المعطيات الأساسية يمكن الحصول على عدة تصنيفات مختلفة ليس اعتمادا فقط على الترجيحات المستعملة، ولكن أيضا على طريقة الحساب في حد ذاتها.

❖ اختيار مؤشرات الأساس يمكن أن يظهر جوانب إيديولوجية، وأن يؤدي إلى تغير غير متحكم فيه في عمل المقارنة، فمثال وجود معدل ضريبة مرتفع في دولة ما لا يعني أنه عامل عدم التنافسية، فيمكن أنها تمول خدمات أخرى من هذه الضريبة.

الفرع السابع: مجالات التنافس.

حتى تتمكن المؤسسة من احتلال الصدارة في السوق المحلية أو العالمية، فقد لجأت إلى التنافس ضمن مجالات عديدة تتكامل وتتداخل فيم بينها، سنتطرق إليها فيم يلي في أهم مجالات التنافس بين المؤسسات:[2]

[1]Fabric Hatem, « Les Indicateurs Comparatifs de Compétitivité et d'Attractivité : une rapide revue de littérature » , AFII, p :05.

[2]سعيد يس عامر: الإدارة وتحديات التغيير، مكتب الإستشارة والتطوير الإداري، القاهرة، 2001، ص 366.

ا. **التنافس بالوقت:** حيث يجري التنافس بين المؤسسات على اختصار الوقت في كل العمليات، خاصة تلك المرتبطة بالدورة (إمداد، تموين، إنتاج، تسويق)، واختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم منتج جديد، أي تقليص دورة حياته، وعلى هذا الأساس أصبح الوقت مورد من موارد المؤسسة وعاملا مهما، وأخذ بعدا استراتيجيا مثل ما هو معمول في نظام J.A.T (Juste a Temps) ولذا فقد أصبحت المؤسسات تركز على ما يسمى "تسيير الوقت الاستراتيجي" الذي يعتبر الوقت كعامل نجاح ومورد للإستراتيجية الصناعية للمؤسسة، ويرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي [1]

أ- **الوقت الاستراتيجي:** وهو الوقت المستغرق لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، الذي تسعى المؤسسات لتقليصه بطريقة عقلانية، من أجل التكيف والتأقلم مع التغيرات السريعة للمحيط، ويتم ذلك بالاعتماد على حجم كبير من المعلومات، والتقييم السريع للحلول الممكنة، واتخاذ القرار في أسرع وقت مع الاستعانة بالنصائح والإرشادات في ذلك، والحرص على أن تكون هذه القرارات الإستراتيجية متلائمة ومتوافقة مع القرارات والمخططات الأخرى.

ب- **وقت الإمداد:** نعلم أن المؤسسة معبر للعديد من التدفقات المتمثلة في تدفقات السلع القادمة من الموردين، وتدفقات المنتجات الموجهة للزبائن والمستهلكين، والتدفقات الداخلية، وتدفقات المعلومات، وتسعى المؤسسة لتقليص وتسريع حركة مرور تدفقات الإمداد أي تقليص وقته، ومن الأساليب التي تعتمدها المؤسسات لتحقيق ذلك نجد:

* نظام (J.A.T) الذي أعتمد في اليابان خلال فترة السبعينات قبل أن ينتشر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويعرف بأنه: «اتجاه تسييري تتبعه المؤسسة لإنتاج سلع أو خدمات خلال أقل وقت ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة، فهو نظام يهدف إلى الإنتاج بكميات صغيرة، وضبط حركة الإنتاج، وإتاحة نظام للعمليات بدون وقت عاطل سواء للوحدات أو العاملين أو الآلات أو لتسليم السلع والخدمات للزبائن والمستهلكين.[2] كما يعرف بأنه: «فلسفة تركز فيها المؤسسة على التبسيط، ومنع التبذير، تقوم على ثلاث أفكار متمثلة في :

- استبعاد كل النشاطات التي لا تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمنتج.

[1] عصام الدين مصطفى: الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج، منهج المخزون الصفري، مجلة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990، ص 2.

[2] أ حمد سيد مصطفى: إدارة الانتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، مرجع صابق، ص 525.

- الالتزام بمستوى عالي من الجودة في كافة نشاطات وعمليات المؤسسة.
- الالتزام بالتحسين المستمر للعمليات.

يسعى هذا النظام لتحقيق الأصفار الخمس(Cinq Zéros) وهي[1]:

1. صفر مخزون: أي تقليص المخزونات عن طريق الإنتاج حسب الطلب .
2. صفر مدة: أي تقليص مدة الإنتاج.
3. صفر الخطأ: وذلك بالرفع من مستوى الجودة.
4. صفر عطب: أي ضمان صلاحية وتفادي الأعطاب التي قد تؤثر على تلبية الطلب.
5. صفر ورق: وذلك عن طريق تخفيض البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وتبادل المعلومات.

نجاح تطبيق هذا النظام يساهم في تحقيق المزايا التالية[2] :

- ☜ تقليص زمن دورة الإنتاج وزيادة حجمه، وبالتالي الاستجابة السريعة لحاجات الزبائن والمستهلكين.
- ☜ زيادة إنتاجية المؤسسة.
- ☜ تخفيض حالات عدم التطابق من خلال رقابة الجودة الشاملة، والتحسين المستمر، التي يقوم عليها هذا النظام. فهذا النظام يعتبر كأهم أسلوب تعتمده المؤسسات من أجل تقليص وقت الإمداد وتدعيم قدرتها في مجال التنافس بالوقت.

ج- وقت التجديد(الابتكار): ففي ظل التنافسية السائدة لجأت المؤسسات إلى تسريع حركة التجديد (الابتكار)، أي تقليص وقت التجديد والابتكار، رغبة منها في تحقيق ميزة تنافسية في السوق. ويتحقق ذلك عن طريق التخطيط والتحكم الجيد في عملية تصميم وتطوير وطرح منتجات جديدة في السوق، والتجديد الدائم لها. أي التقليص في دورة حياة المنتج التي تعبر عن: " دورة ميلاد وحياة وموت المنتج التي تترجم على شكل مراحل متتابعة تتمثل في الانطلاق، النمو، النضج، التدهور"

[1] - JEAN-LUC CHARRON etSABINE SEPARI:organisation et gestion de l'entreprise,dunod,Paris,p180.
[2] ري اتش جاريسون، اريك نورين، مرجع سابق، ص217.

II. **الطلب:** بالتركيز على ظروف وطبيعة وخصائص الطلب (حاجات الزبائن والمستهلكين) وحجمها ونوعها التي لابد أن يكون للدولة الأسبقية في إدراكها وتلبيتها بشكل أسرع، قبل تحول هؤلاء الزبائن والمستهلكين إلى السوق الخارجية.

III. **الصناعات المتصلة (ذات العلاقة) والداعمة:** ويقصد بها وجود الصناعات المعنية ذات العلاقة والداعمة في دولة ما، والتي تتمتع بسمات تنافسية دولية، حيث أن الاستثمار فيها يساعد الدولة على تحقيق مركز تنافسي عالمي.

IV. **الإستراتيجية، الهيكل، المنافسة:** وتتمثل في الظروف التي تنشأ بها مؤسسات الدولة، وتنظم وتوجه خلالها خاصة المتعلقة منها بالمنافسة المحلية، بالإضافة إلى أهداف، واستراتيجيات، ونوعية تنظيم المؤسسات وهياكلها، إذ تعتبر كلها عوامل تساعد على تحسين المركز التنافسي للدولة محليا وخارجيا، بتحفيز المؤسسات إلى تحسين كفاءتها وجودتها، وعلى التجديد والابتكار، في صناعتها، خاصة إذا كانت بنية السوق تتميز بطابع تنافسي.

الفرع الثامن: الجهات التي تعنى بقياس التنافسية.

8-1 المعهد العربي للتخطيط API:

يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية. وبالاستناد إلى هذا التعريف قام المعهد العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين، وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. حيث يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، في حين يركز مؤشر التنافسية الكامنة على القدرات عميقة الأثر والتي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن رأس المال البشري و التقنية.[1]

8-2 المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD.

يعرف المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب.

[1] المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009"،

وبناء على هذا التعريف قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة برصد وتحميل مؤشرات التنافسية في أربعة مجموعات رئيسية، وهي: الأداء الاقتصادي، والفاعلية الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية. وتركز مجموعة الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والعمالة، والأسعار. وتقيس مجموعة الفاعلية الحكومية مؤشرات التمويل العام، والسياسات المالية، والإطار المؤسساتي، والإطار الاجتماعي، وتشريعات الأعمال. كما تركز مجموعة كفاءة قطاع الأعمال على قياس مؤشرات الإنتاجية، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم، في حين تركز مجموعة البنية التحتية على قياس مر رات البنية الأساسية، والتقنية، والعلمية، والصحة، والبيئة، والتربية والتعليم.

8-3 المنتدى الاقتصادي العالمي WEF .

قام المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بتعريف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل. وتتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، لتشمل أكبر عدد من المؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.[1]

ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF في إعداد تقرير التنافسية العالمية نوعين من البيانات، هما:

- البيانات الرقمية: Data Hard تشكل البيانات الرقمية ثلث قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي، ويتم الحصول عليها من مصادر متنوعة محمية وعالمية مثل البنك الدولي WB ، وصندوق النقد الدولي IMF ، واتحاد الاتصالات العالمي، ومنظمة الصحة العالمية .

- بيانات مسح رأي قطاع الأعمال: Data Survey وتشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، وتهدف إلى تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرات مطمعاً على محركات النمو للاقتصاد، فريدا تكاد تكون مصادرها معدومة في أغلب الأحوال، وتوفر مصدرا وتعبر عن سالمة بيئة الأعمال ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، ومقارنتها بمجموعة من الدول.

[1]Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Geneva,2010

ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقا لمرحمة التطور الاقتصادي، حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو، وهي:[1]

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب مثل دول غانا، والهند، ونيجيريا، وباكستان .

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة مثل دول البرازيل، والصين، والأردن، ولبنان، وتونس، وتركيا.

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو مثل دول فرنسا، وألمانيا، واليابان، وسويسرا.

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني. الأدبيات النظرية حول اقتصاد المعرفة.

لقد اختلف مفهوم الثروة ومفهوم التقدم واختلفت مفاهيم الرفاهية وأصبحت جميعها تدور حول محور واحد هو المعرفة وكذلك حول المعلومات والبيانات، حيث أصبحت تمثل العامل الرئيسي للتمييز بين التقدم والتخلف، كما أن امتلاك وحيازة المعرفة أصبح يعد ثروة جديدة خاصة في الوقت الراهن في ظل بروز اقتصاد جديد تطور خاصة في الدول المتقدمة أطلق عليه بالاقتصاد الجديد، والذي يعني في مجمله الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وفي توسعها ونموها، أي أنه اقتصاد مبني أساسا على عنصر المعرفة، هذه الأخيرة التي تعني الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

المطلب الأول. المعرفة واقتصاد المعرفة.

تعد المعرفة أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب والدول وحتى الأفراد نظرا لكونها العامل الأساسي لاقتصاد المعرفة.

الفرع الأول. مفهوم المعرفة.

اختلف الباحثون حول مفهوم المعرفة، وهذا يعد شيء طبيعي نظرا لاختلاف وجهات نظرهم وتوجهاتهم بالاستناد إلى التعاريف التي تعكس ذلك، لهذا يجب في البداية التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بعنصر المعرفة والتمييز بينها و المتمثلة في البيانات، المعلومات، والمعرفة.

1- البيانات.

مثلما سبق وأشرنا إليها أنها اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالمعرفة، وعليه تعددت التعاريف الخاصة بالبيانات، منها:

- تمثل المادة الخام والتي يتم التوصل إليها وجمعها استنادا على ما يحصل من أحداث ووقائع[1] .
- البيانات هي أرقام أو حروف أو حقائق ليس لها معنى إلا بعد إجراء عملية المعالجة عليها والاستفادة منها[2].
- البيانات هي مواد خام وحقائق مجردة غير منظمة ومستقلة عن بعضها البعض على شكل أرقام أو كلمات، حيث وينبغي أن تتوفر في عملية جمع البيانات الدقة والوضوح والاتساق في التمثيل عما تحقق ويتحقق فعلا من أحداث وقائع وأرقام وحروف، وأن يتم استخدام طرق ووسائل تسمح بتصنيف وتبويب وتجميع هذه البيانات بالشكل الذي يخدم الهدف والغرض المسطر من أجل الوصول إليه وتحقيقهم والعلم أن هذه البيانات قد تكون:

[1] خلف فليح حسن، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، مصر، 2007 ،ص8.
[2] زكية بنت ممدوح قاري " :إدارة المعرفة ، مرجع سبق ذكره، ص47.

- بيانات أصلية أولية والتي يتم الحصول عليها مباشرة.
- بيانات ثانوية ويتم الحصول عليها من مصادر أخرى.
- البيانات هي مجموعة حقائق غير منتظمة توجد في الطبيعة بشكل عشوائي، تأخذ شكل أرقام وكلمات لا علاقة بين بعضها البعض، ليس لها معنى حقيقي لا تؤثر في سلوك من يستقبلها باعتبارها مجرد إشارات ورموز[1] .
- البيانات هي معطيات بكر، أرقام، أصوات، صور، مرتبطة بالعالم الواقعي كما هي أحداث وأفعال وتغيرات.
- البيانات هي المادة الخام التي تجمع المعلومات بطريقة تسجيلية.

2- المعلومات.

تعرف المعلومات على أنها ما يتم التوصل إليه من معطيات من خلال تحليل البيانات ومعالجتها يدويا أو آليا أو بهما معا[2]، أو لمعلومات هي بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حتى صار لها معنى وأفعال في سلوكيات من يستقبلها. المعلومات هي مجموعة الحقائق والآراء التي تنشأ عن أنشطة الفرد بوصفه منتجا لها أو مستفيدا منها ومن خلال ما سبق نستخلص بأن المعلومات يتم استخراجها من البيانات وبالشكل الذي يوفر قدر أكبر من اليقين ويقل لعدم اليقين، حيث تلعب المعلومات دورا هاما من خلال تمكين مختلف الأشخاص والمؤسسات من اتخاذ القرارات الصائبة والحكيمة استنادا إلى البيانات المتاحة بعد معالجتها، وبذلك المعلومات تمثل المعنى الذي تحملها لأشكال والصور والحروف والرموز والتي تتضمنها البيانات والتي يتم التوصل إليها عن طريق الملاحظة المباشرة أو عن طريق تحليل البيانات المتحصل عليها.

3- المعرفة.

نظرا لتعدد واختلاف تعاريف المعرفة نظرا لاختلاف توجهات الباحثين ونظراتهم سنقدم بعض التعاريف المتعلقة بهذا اللفظ:

*المعرفة هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات وعلاقات عمل المؤسسات على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها[3].

[1] جمال سالمي، الاقتصاد الدولي و التوزيع و عولمة اقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر، 2010 ،ص68.

[2] جمال سالمي، نفس المرجع السابق ص 70 .

[3] Wick, corey : *"knowledge management and leadership opportunities for technical communication"*, issue 9, 2000,p525 .

* الإدراك والفهم والتعلم والمعرفة ترتبط بحالة أو واقعا وجانبا وشكلة معينة واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها[1] .

*المعرفة هي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي تم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة، وهي التي تمكن من يملكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه .

*المعرفة هي رأس مال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها الفعلي أي إلى ترجمتها إلى نشاطات عملية تمارس داخل المؤسسة.

*المعرفة هي القدرة على التعامل مع المعلومات من جمعها وتبويبها وتصنيفها وتوظيفها لتحقيق أهداف المؤسسة .

*المعرفة هي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الأهلية والمكتسبة والتي توفر لها لإدراك والتصور والفهم من خلال المعلومات التي تتم التوصل إليها، وقد تتحقق المعرفة من خلال الملاحظة المباشرة للأحداث والوقائع .

*المعرفة هي مجموعة من الخبرات والقيم والبيانات المرتبطة والإدراك المتمعن والمسلمات البديهية القائمة على فكر معين.

*المعرفة هي المزيج المركب من الخبرة والقيم والمعلومات وبصيرة الخبير.

*المعرفة هي المنتج النهائي لعمليات معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ثم نشرها بين الناس وهذا بواسطة التعميم والتدريب والممارسة لتصبح في نهاية المطاف معرفة.

*المعرفة هي إحدى أصول المؤسسة التي تستخدمها في سعيها لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات .

أنواع المعرفة اقتصاديا.

بعد الاطلاع على عدة دراسات مست موضوع المعرفة لنجد اختلاف بينهم من خلال تصنيف المعرفة واتفق الكثير منهم على تقسيم المعرفة إلى فرعين أساسين هما: المعرفة الضمنية او المعرفة الصريحة .

وسنقوم هنا بتوضيح كل نوع على حدى ويفصل الباحث النوعين على النحو التالي:

المعرفة الضمنية: تعرف المعرفة الضمنية على أنها ذاتية وقد أخذت عدة تسميات فهناك من سماها بالضمنية أو الشخصية أو المكتومة إلى غير ذلك من التسميات، وهي ترتبط بالقناعات والأفكار والنظرات والأحاسيس أو لمن استخدم هذا المصطلح **ميشالبولي** في كتابه "**البعد الضمني**" **1966** وفي كتابه: " **المعرفة الشخصية** " وكانت إشاراته لهذا المفهوم من خلال عبارتها لشهيرة: "**إننا نعرف أكثر بكثير مما يمكننا أن نتحدث**[2] " وهي عبارة عن مخزون معرفي

[1] فليح خلف حسين، اقتصاد المعرفة ، مرجع ذكر سابقا ص 8.

[2] زكية بنت ممدوح قاري، المرجع السابق، ص 64.

شخصي بالنسبة لكل فرد والتوصل إليها أمر صعب للغاية وهي تختلف عن الظاهرية على أنها وفي أغلب الأحيان لا تكون مقيدة أي مخزنة في عقول الأفراد، وتعبر عن مخزون المؤسسات من الخبرات والمخططات الذهنية والمهارات والابتكارات وغيرها[1].

وهنا سنقوم بتقديم بعض التعاريف المتعلقة بالمعرفة الضمنية:

*المعرفة الضمنية هي التي كون محلها العقل البشري وتتمثل في الخبرات والمواهب والقدرات البشرية وأيضا معرفة الآخرين ومعرفة من يعرف ماذا[2].

*المعرفة الضمنية هي معرفة خاصة أو معرفة ضمنية، ويقصد بها ما هو محتكر ومخزن لدى الفرد وقد تظهر في شكل إدراك معرفي أو فني أو ذاتي، وهذا النوع يمتاز بصعوبة انتقالها أو تحويلها للآخرين كما قد لا تكون مجانية الانتقال[3].

*المعرفة الضمنية هي التي تتعلق بم يكون في نفس الفرد من معرفة فنية ومعرفة إدراكية ومعرفة سلوكية والتي لا يسهل تقاسمها مع الآخرين أو نقلها إليهم بسهولة[4] .

فمن خلال التعاريف السابقة نستطيع أن نستنتج سمات المعرفة الضمنية والتيمن أبرزها:

*يصعب التعبير عنها أو معالجتها أو نقلها.

*ذاتية التكوين.

*لا تقبل التشارك والتقاسم والتخزين.

*توجه سلوك الفرد.

المعرفة الصريحة: مثلما سبق ذكره حولا لمعرفة الضمنية والتسميات المطلق عليها تميزت المعرفة الصريحة بعدة تسميات فهنا كمن سماها الواضحة أو الظاهرة أو الظاهرية إضافة إلى الاسم الأول المنسب إليها وهو الصريحة، لكن كلا لتسميات تصب في مفهوم واحد، والمعرفة الصريحة هي المعرفة القابلة للنقل والاستيعاب والتعلم مثل براء الاختراع، حقوق النشر، التصميم، النماذج الصناعية...

---

[1] Madhaven R and R :Gover : ***« fromembeddedknowledge to embodiedknowledge, new productdevelopmentknowledge management »***, journal of marketing, vol 62 N04 1998.

[2] قويدر بوطالب، **الاندماج في اقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية جامعة ورقلة، مارس2004 ، ص 254-255.

[3] ميلود تومي، **إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حولا لتنمية البشرية، جامعة ورقلة، مارس 2004 ،ص29.

[4] زكية بنت ممدوح قاري، **إدارة المعرفة**، مرجع ذكر سابقا، ص65.

ونعرف على أنها المصنفة المنقولة بطرق رسمية ونظامية كالإجراءات، القواعد والتعليمات. وهنا سوف نستعرض بعض التعاريف الاقتصادية لهذا النوع:

- المعرفة الصريحة هي رسمية قياسية سهلة القياس والتحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثلا لقواعد او البيانات والبرمجيات، وتتضمن أي شيء يمكن توثيقه .
- المعرفة الصريحة هي معرفة عامة أو ظاهرة، ويقصد بها ما موجود أو مدونا ومسجل في الكتب والنشريات والأرشيف وما شابه ذلك، وهذا النوع يمتاز بسهولة انتقالها أو تحويلها للآخرين بمجانية الانتقال عموما .
- المعرفة الصريحة هي معرفة ملموسة ويمكن إحصاؤها وممكنة الحصول عليها وممكنة التخزين والنشر، والتقارير المكتوبة تمثل نموذجا فيها.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج خصائص المعرفة الصريحة والمتمثلة في:

- سهولة التداول.
- تقييد المعرفة يسهل من فهم المعرفة.

خصائص المعرفة.

المعرفة نتاج عمل إنساني يمتاز بالنمو و الرقي، حيث ميز الله عز و جل الإنسان بصفات خاصة تميزه عن باقي المخلوقات و التي من بين أهمها القدرة على التفكير والتأمل والتبصر التي يقوم بها العقل البشري الذي اعتبر الصانع الأول للمعرفة للأجيال، إذ يعمل كل جيل على تطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر، وهذا دليل واضح على أن المعرفة تراكمية ، وأنها غير قابلة للنفاذ ولا تستهلك بالاستخدام وليست محصورة بفئة دون غيرها، فالكل يستطيع أن يفكر ويولد المعرفة الأمر الذي جعلها تحت ويعلى معاني ومضامين مختلفة حسب العلم الذي تتبعه[1] .

وفي الحقيقة هنالك مجموعة من الخصائص والسمات التي تتميز بها المعرفة . ومن بين هذه الخصائص نذكر:

- المعرفة هي نتاج تفاعل الإنسان مع المعلومات وبالتالي تتاثر بعمق خلفية الشخص الذي تعاطى معها وبالتالي إنت وليد معرفة من خلال تحويل البيانات والمعلومات ستخضع للمؤثرات الشخصية.
- **قابلية المعرفة للانتقال** :المعرفة تستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف وبالتالي نجاح المعرفة عند استخدامها في تحقيق هدف معين يتيح إمكانية نقل هذه المعرفة في تحقيق هدف أخر.
- **الطبيعة المضمرة /المخفية:** إن المعرفة تتولد فيعقل الإنسان وبالتالي هي مخفية وليست ظاهرة خاصة تلك المعرفة ذات الوزن الثقيل والحساس لهذا يصبح الناتج المعرفي مخزن في عقل الشخص.

[1] دوخي مقدم يمينة، **أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة** ، مرجع ذكر سابقا، ص75 .

- **التعزيز الذاتي** :من خاصية المعرفة أيضا أن المشاركة فيها لا تنقصها، فالشخص الذي يملك معرفة ويشارك بها غيره ستبقى معرفته لديه، أي أن المعرفة لا تستهلك بالاستخدام بل بالعكس فهي تتطور وتولد بالاستخدام وعكس ذلك فهي مورد إنساني لا ينقص بل ينموا باستعماله.
- **الزوالية:** للمعرفة قيمة وأهمية وبالتالي هاتين الخاصيتين قابلتين للزوال مع مرور الوقت ونلمس هذا في مؤسسات الأعمال الخاصة.
- **اللحظية** :من الصعب جدا التنبؤ بالضبط متى سيتم توليد معرفة جديدة وما هي تلك المعرفة المتولدة وهذا ما ينجم عنه طبيعة اللحظية.
- **التجديد و الاستمرارية أي أنها غير قابلة للنضوب:** حيث أن هناك خصائص أخرى للمعرفة تتمثل في[1]:

أ- **إمكانية تخزين المعرفة:** حيث كانت في السابق تخزن على الورق ولا زالت لغاية الآن ولكن التركيز ينصب الآن على تخزين المعرفة باستخدام الطرق الالكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة وهو ما يسمى بقواعد المعرفة والتي تعبر عن أوعية الكترونية تحتوي على الحقائق والقواعد المحددة حول مجال خبرة معينة في موضوع ما، وطرق استخدامها أي الشفرات الموصلة إليها فهي تمثل بنك البيانات.

ب- المعرفة هي سلعة اقتصادية: حيث أنها تملك خصائص مختلفة عن باقي السلع الأخرى فهذه الخصائص ذات حدين، من جهة تقوم بنشاطات إنتاجا لمعرفة التي لها مردود اجتماعي مرتفع جدا فهي آلية قوية للنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى كبيرة في تخفيض الموارد و التنسيق الاقتصادي.

ج- المعرفة هي سلعة تتميز بعدم الامتلاك والزوال عند استعمالها: فاستعمالها من الطرف الأخر لا يفترض إنتاج مثلها، فالأعوان الاقتصاديين لا تتنافس على استعمالها حيث أن هذه الخاصية للمعرفة تعطي لها بعدين:

البعد الأول: هذه المعرفة تستعمل عدة مراتب دون تكلفة.

البعد الثاني: عدد لا نهائي من الأفراد يستعمل نفس المعرفة.

فمن خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

1. المعرفة هي التنبؤ، الاستدلال، التركيب، التحليل .
2. المعرفة تابعة لخصائص وقدرات الحواس البشرية وخصائص العقل البشري.
3. المعرفة هي نسبية مرتبطة بالشخص العرف سواء فرد أو جماعة، لهذا لا توجد معرفة مطلقة.
4. ترتبط بزمان ومكان وقدرات وخصائص الإنسان العارف الذي هو مرجع هذه المعارف.
5. هي نتيجة تواصل الفكر البشري.

[1] دوخي مقدم يمينة، المرجع نفسه، ص 76 .

6. المعرفة تراكمية ولا يمكن مراقبتها كما أنها ناتجة عن المردودية الاجتماعية للنشاط البحثي والإبداعي الذي يمثل الأساس العامل لنمو وحتى تكون المعرفة مفيدة يجب أن تكون:
   - المعرفة معرفة وليست مجموعة بيانات.
   - يجب أن تكون متاحة لكل شخص يحتاج إليها.
   - يجب أن تكون مدخلات أو مخرجات المعرفة بسيطة.
   - يجب أن تدعم المعرفة والمعلومات عملية التعلم بالمنظمة[1] .

4- إنتاج المعرفة واكتسابها.

كون الإنتاج في جميع النشاطات الاقتصادية بطريقة عمودية أو مقصورة أو محددة بينما تتميز عملية إنتاج المعرفة بأنها موجودة في كل مكان وفي كل زمان، ففي الاقتصاديات المركبة يفرض الإبداع، هذا الأخير لا يؤرخ مفهومها لكلاسيكي أي إبداع فني للإنتاج، وإنما هو إبداع لإيجاد حل لكل مشكل وفي كل الوضعيات فهو مفهوم واسع للإبداع أو ما يعرف بالإبداع العام.

* الإبداع هو عنصر هام في إدارة الموارد غير الملموسة فهو الطريقة التي تمكن الهيئات ليس فقط المؤسسات لأخذ مبادرة التغيير في قواعد اللعبة وتظهر هنا خاصية متعددة الأبعاد للإبداع، فاللعبة هنا بالنسبة للمؤسسة ليست فقط بوضع منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة في الأسواق، وإنما بصفة أساسية إعادة الابتكار، فإنتاج المعرفة يكون منخل التحليل الاستمرارية في إعادة الابتكار .

4-1 إنتاج المعرفة.

إنتاج المعرفة يعني العمل على خلقها ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد وتتمثل عناصر إنتاجا لمعرفة في عدة وسائل تلجأ إليها المؤسسة من أجل زيادة إنتاج المعرفة نذكر منها[2]:

4-1-1 البحث العلمي.

البحث العلمي كنشاط إنتاجي حيث إذا كان إنتاج المعرفة عملية قصدية فإنها تكون نتيجة البحث، حيث أن هذه العملية تهدف لزيادة مخزون المعرفة وبالتالي المراكز الأساسية والرئيسية التي تهدف إلى خلق المعارف المقصودة تتمثل في مراكز البحث والمدارس العلمية ومخابر البحث والتطوير.

[1] دوخي مقدم يمينة، نفس المرجع السابق ، ص 77 .

[2] د. هبة عبد المنعم ، د.سفيان قعلول ، دراسات اقتصادية ،اقتصاد المعرفة ،ورقة اطارية ،صندوق النقد العربي ،عدد 51-2019، ص 8.

* البحث العلمي هو عملية استقصاء وتنقيب وإثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذي يساهم بتحقيق إضافة جديدة للمعرفة، تكون الحقائق الناجمة عن البحث العلمي ذات الصلة المباشرة بالمجلات العلمية وقد لا تكون كذلك، حيث أن صلتها بجوانب الحياة الواقعية تتم من خلال إنها تفتح المجال للبحوث التي تستند إليها والتي تتصل بتطبيق نتائجها على المجلات العلمية. وهكذا شهد القرن21 ظهور مخابر البحث والتطوير في المشاريع وانطلاق المهن والكفاءات النوعية الخاصة، ورغم أن حصة البحث في مخزون رأس المال غير الملموس تبقى بالضرورة ضعيفة، فان نشاط البحث والتطوير أصبح ركنا حاسما في المنظومات الوطنية للتجديد منذ بداية القرن، ويعني هذا الأمر القول بان النشاط المعتمد لإنتاج المعرفة أخذ على محمل الجد منقبل أصحاب المشاريع ومتخذي القرار وأنه يشكل جزءا هاما من الجهود الكلية المكرسة للتجديد، وعلاوة على ذلك فان حصة الموارد المكرسة لهذا النظام زادت باستمرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إن الاهتمام البليغ للبحث والتطوير في النمو الاقتصادي هو اليوم هو واقع يقربه الجميع ويمكن للمعرفة التي تكون نتيجة البحث أن تكون من نماذج مختلفة، فهناك المعرفة التي تسمح بفهم أساسي للقوانين الطبيعية أو للمجتمع، والمعرفة التي تساعد على حل المشاكل العلمية، إلا أن هذا التمييز لا يسمح برسم حدود واضحة العلم والثقافة ففي هذين الميدانين ينب الفعل سيكون من الواجب إنتاج كل نماذج المعرفة، لكن هذا التمييز يسمح بالمقابل بتبيين معالم نشاط البحث الأساسي ونشاط البحث التطبيقي والتطويري.
واستقطاب المعرفة يعني استخلاص المعرفة من مصادرها الإنسانية يعني المعرفة الموجودة عند الخبراء، والرمزية الموجودة في الوسائط الرقمية ونقلها وتخزينها في قاعدة المعرفة.

4-1-2 التعلم:

التعلم نشاط أساسي وضروري للإنتاج والاستخدام حيث أن أي نشاط لإنتاج الثروة أو خدمة أو لاستخدامها يمكن أن يتيح المجال للتعلم وبالتالي لإنتاج المعرفة. إن أهمية عملية التعلم بالاستخدام لا يمكن فصلها عن وجود فئة المستخدمين أو الفاعلين الذين تبعا لدرجة استقلاليتهم وحريتهم في البحث عن الاستخدام الأفضل لمنتج معقد على سبيل المثال برنامج حاسوب سيلعبون دورا حاسما في إنتاج المعرفة. وهكذا فانه بسبب وجود حدود لإعادة الإنتاج الكاملة أثناء المراحل التجريبية تبرز خلال الأنشطة العادية للإنتاج واستخدام تجارب غير مخطط لها تستدعي التعلم.

4-2 اكتساب المعرفة:

تأتي عملية اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة سواء كانت الداخلية والمتمثلة في مستودعات المعرفة من خلال المشاركة في الخبرات والممارسات وحضور المؤتمرات وغيرها، أو من المصادر الخارجية المتمثلة في الشبكات العلمية

كشبكة الانترنيت والخبراء المختصين، أما فيما يتعلق بقنوات اكتساب المعرفة فيكون من خلال استقطاب العاملين الجدد وإقامة التعاونيات والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

المطلب الثاني. مضمون اقتصاد المعرفة.

1- مفاهيم عن اقتصاد المعرفة.

كان من أهم نتائج العلم والتقنية وحركة المتغيرات العالمية أن بدأت ظاهرة مختلفة في مؤسسات الأعمال هي ارتفاع الأهمية النسبية للأصول غير المادية أو ما يطلق عليها الأصول غير الملموسة إذ أصبحت تمثل النسبة الأكبر في أصول الشركات والمنظمات، وبالتحليل البسيط يتضح أن تلك الأصول غير الملموسة هي المعرفة المتراكمة في عقول البشرية والناتجة عن الممارسة الفعلية للعمل والتوجيه والمساندة من القادة المشرفين وتبادل الأفكار ومتابعة المنافسين والتعرض لمطالب العملاء وكذا نتيجة التدريب وجهود التنمية والتطوير التي تستمر فيها المنظمات.

من أجل هذا أصبحت المنافسة الحقيقية بين المنظمات في محاولة امتلاك مواد بشرية مؤهلة لتحقيق رؤية ورسالة المنظمة من خلال البحث عن الثروات الفكرية والمهارات المبتكرة في موادها البشرية وهذا ما يعرف في أبجديات إدارة الموارد البشرية الحديثة ب "**اقتصاد المعرفة.**"

ومع هذا المفهوم الجديد أصبحت المعرفة المورد الاستراتيجي بالنسبة للمؤسسات والدول والأفراد، وأصبح لديها دور فعال في الاقتصاد والتي يكون استخدامها الأمثل من قبل اقتصاد المعرفة، وسنحاول في هذا المبحث التعرف إلى هذا المفهوم الجديد (اقتصاد المعرفة)بشكل أدق من التفصيل.

1-1 مفهوم اقتصاد المعرفة.

اقتصاد المعرفة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة كعلم اقتصادي مستقل عن باقي العلوم الاقتصادية الأخرى ونتج هذا الأخير نظرا للتطور الهائل الذي عرفته البشرية في شتى الميادين وكذلك نتيجة التراكم المعرفي[1].

يقصد بالاقتصاد المعرفي الذي يطلق عليه في بعض الأحيان كذلك "الاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد المعلومات" الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعتبر في إطاره المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. تعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات، وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة. في هذا السياق، يمكن تعريف "المعرفة" أنها: المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة محيطة بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة على العكس من الاقتصاد التقليدي، حيث يكون

[1]OECD , the knowledge – basedeconomy , general distribution OECD/GD, 1996 , p102.

النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية(العمل والأرض ورأس المال والتنظيم)، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات المتقدمة، أو رأس المال المعرفي، هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع كذلك المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الأنشطة التي تندرج في إطار قطاع الخدمات بأنشطته المختلفة التي استفادت بشكل كبير من تزاوج الثورات العلمية المختلفة مثل الثورة الرقمية، وثورة الاتصالات، وثورة الهندسة الوراثية . على الرغم من أن المعرفة تعد منذ فترة طويلة عاملا مهما في النمو الاقتصادي إلا أن الاقتصاديين قد سعوا لدمجها بشكل مباشر في نظريات ونماذج النمو وخاصة فيما يتعلق بنظرية النمو الحديثة في محاولة لفهم دور المعرفة والتقنية في دفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي عبر قنوات وآليات رئيسة تتمثل في الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ونماذج الإدارة الجيدة.[1]

2-1 تعريف اقتصاد المعرفة حسب عدة مصادر.

فيم يلي عرض أهم التعريفات المختلفة لمفهوم الاقتصاد الجديد والتي وردت في عدد من الإسهامات النظرية السابقة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

•"الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية المرتبطة بها". حيث اتجهت دول منظمة التعاون الاقتصادي إلى دعم دور قطاعات المعرفة بشكل كبير لا سيما خلال العقد الأخير من القرن الماضي من خلال دعم الاستثمارات كثيفة استخدام التقنية، والصناعات عالية التقنية، وكذلك عبر تطوير مهارات العمالة لما يرتبط بذلك من مكاسب في الإنتاجية .

تعريف مؤسسة كوفمان.

أشار تقرير مؤشر الاقتصاد الجديد للولايات المتحدة الذي أصدرته "مؤسسة كوفمان" في عام 2007 إلى أن الاقتصاد الجديد هو "مجموعة التحولات الكمية والكيفية التي ظهرت خلال الخمسة عشر عاما الماضية، والتي قامت بتغيير الهياكل والوظائف والقواعد الاقتصادية"، فهو الاقتصاد المنتظم العالمي القائم على المعرفة، الذي تتمثل عوامل النجاح فيه في قدرة المنشآت على توظيف المعرفة والتقنية و الابتكار لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة.

2- مميزات اقتصاد المعرفة.

يتميز اقتصاد المعرفة من خلال ما يتضمنه من معطيات وتقنيات بمجموعة من السمات نذكر من أهمها:

1. الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفة العملية وبالذات المتطورة منها عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.

[1] OECD , the knowledge – basedeconomy , general distribution OECD/GD, 1996 , p102.

2. الاستخدامات الواسعة والشاسعة للموارد الضخمة في المجالات المعرفية.
3. الاعتماد على الجهد الفكر ي بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته وإحلال محل الجهد العضلي.
4. يتميز اقتصاد المعرفة بخفض التكاليف في المجالات التي تستخدم في عملها الإنتاج المعرفي.
5. يخضع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد الغلة(تزايد العوائد [1]).

وبالتالي اقتصاد المعرفة يمتاز بعدة خصائص ميزته عن باقي الاقتصاديات الأخرى، فهو في مفهومه تبنى المعرفة وجعلها نشاطه الأساسي إن لم يكن الوحيد في بعض الحالات فمدخلاته عبارة عن معلومات ومعرفة، وكذلك مخرجاته هي أيضا عبارة عن معلومات ومعرفة وخبرات وكفاءات، وبالتالي هو اقتصاد وفرة لا اقتصاد ندرة.

3- خصائص الاقتصاد الجديد.

يتسم الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد القائم على المعرفة بعدد من الخصائص والسمات، يمكن توضيحها كالتالي:

3-1 الدور المتنامي للابتكار والبحث العلمي: حيث يتعين على مؤسسات الأعمال في إطار الاقتصاد المعرفي العمل لنظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

3-2 التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية: لذا يتعين على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لتحفيز المهارات البشرية وصقل مهارات الأفراد الإبداعية بم يتواكب مع احتياجات سوق العمل. كذلك يتعين على الحكومات في هذا السياق دمج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية لخلق جيل قادر على امتلاك أدوات إدارة الاقتصاد الجديد.

3-3 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحفز الأساسي للنمو: تعتبر البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات أساس الاقتصاد الجديد حيث توفر التقنيات التي ينتجها ذلك القطاع عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، كذلك يؤدي نمو عمليات هذا القطاع إلى توسيع حجم ونطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات والشركات المحلية، ويزيد من كفاءة عملياتها بشكل عام.

3-4 أهمية وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الاقتصاد الجديد: يستلزم الاقتصاد الجديد وجود بيئة اقتصادية مواتية من شأنها حفز المشروعات وتشجيع الارتباط ما بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال، كذلك لابد من أن توفر تلك البيئة المواتية كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وذلك بم يشمل

[1] خلف فليح حسين، اقتصاد المعرفة، مرجع ذكر سابقا، ص 20 - 17 .

سياسات إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين، وإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على المنتجات التقنية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يشار في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي الأوروبي قد اهتم منذ سنوات بدراسة أسباب تراجع مستويات استفادة الاتحاد الأوروبي من الاقتصاد الجديد مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وخلص إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى البيئة التنظيمية لمجتمع الأعمال في الدول الأوروبية التي تتسم بالكثير من القيود مقارنة بالبيئة المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكي.[1]

3-5 المعرفة سلعة عامة: المعرفة في هذا الاقتصاد تقترب من كونها سلعة عامة فعندما تظهر المعرفة وتنتشر يصبح من السهل على كافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وتصبح التكلفة الحدية لتوفيها لأفراد إضافيين تساوي الصفر. والمعرفة في هذا الاقتصاد تشكل المادة الخام الأساسية غير القابلة للنضوب على المدى الطويل، حيث إن طبيعة المعرفة تزداد مع الاستخدام ولا تنضب. وفي هذا السياق توفر فقط عمليات حماية الأسرار التجارية وحقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع بعض الحماية لمبتكري المعرفة لوقت زمني محدد.

3-6 رأس المال المعرفي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية: تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتوليد الدخل على مدى سرعتها في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة والتواصل مع المجتمع المعرفي العالمي. فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية للمشروعات، فما تمتلكه المشروعات من رأس مال معرفي ومهارات بشرية والتوليفات المختلفة لطرق الإنتاج والإدارة التي تتبعها المنشأة تمثل رأس المال المعرفي. تزداد قوة المشروعات التنافسية مع تزايد مستويات التقنية والتطور المعرفي والقدرة على الابتكار المستخدمة في خلق السلع والخدمات بما يزيد العائد على الاستثمار ويضاعف إمكانات النمو. للحفاظ على الوضع التنافسي، لابد وأن تتسارع قدرة المشروعات على الابتكار بم يفوق قدرة المنافسين على الابتكار.

3-7 سيادة أسواق المنافسة الكاملة: يتسم الاقتصاد الجديد بكونه أقرب لسيادة أسواق المنافسة الكاملة حيث يجد المستهلكون في هذا الاقتصاد العديد من المنتجين للسلعة الواحدة، يمتلك كل منهم نصيب سوقي محدود مقارنة بباقي البائعين ويعرضون تلك السلع بأسعار منافسة. تتوافر في هذا الاقتصاد المعلومات الكاملة عن السلعة من كافة أنحاء العالم ويتم توصيلها للمستهلكين في أي مكان في العالم عبر شبكات الاتصال.

3-8 أهمية امتلاك العمالة لمهارات التكيف والتعلم السريع: تتسم العمالة الماهرة في الاقتصاد الجديد بقدرتها على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام، وقدرتها على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك، إضافة إلى إتقان التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل، والقدرة على التعاون والعمل ضمن

[1] Hamalainen ,sirkka, is the new economy really new ? , jaakko honko , lecture , helisinki school of economics , 29 january 2001.

فريق وإتقان مهارات الاتصال، كما لا يغني ذلك عن امتلاك مهارات إضافية مميزة، من بينها إتقان أكثر من لغة بم يساعد على التعامل في بيئة عالمية، وإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو افتراضية.

3-9 ارتباط أسرع المهن نموابتقنيات قطاع المعلومات والاتصالات: تتمثل أسرع المهن في إطار الاقتصاد الجديد في المهن المرتبطة بشكل معقد بتقنيات المعلومات والاتصالات بشكل مباشر يقدر مركز ThourpuryCenter أن من بين 54 مهنة تم تسجيلها كأكثر المهن نموا في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2005 كان هناك نحو 46 مهنة تتطلب طلاقة تقنية. لذا تلعب فئات المديرين وعمال المعرفة الدور الأساسي في هذا الاقتصاد مقابل العمالة التقليدية المرتبطة بشكل وثيق بنظم الإنتاج الممكنة في الاقتصاد القديم، ففي الولايات المتحدة ارتفع النصيب النسبي لفئة المديرين وعمال المعرفة من 22 في المائة في عام 1979 إلى 38 في المائة خلال عام 2013 الحدث بيان متاح[1].

3-10 نقص الكوادر والمهارات: هناك العديد من الوظائف التي لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، وسيعاني قطاع الأعمال ليجد المهارات المعرفية المطلوبة، وهو ما يتطلب انفتاح سوق العمل بما يمكن من سد فجوة المهارات لاسيما مع انتشار الشبكات الإلكترونية التي أصبحت تيسر فرص العمل عن بعد، وكذلك إمكانية تنفيذ الأعمال في دول أخرى من خلال عمليات التعهيد. مؤخرا أشارت العديد من الدراسات إلى أن التراجع الذي يشهده العالم في مستويات الإنتاجية حاليا إنما يعزى إلى نقص العمالة الماهرة في قطاعات توليد المعرفة والقطاعات المستندة عليها حيث بات من الصعب على العمالة مجاراة التطور التقني السريع والمتلاحق المطلوب كمهارات للانضمام والبقاء في سوق العمل. يظهر هذا الأمر جليا 81في المائة في عدد من الاقتصادات المتقدمة مثل اليابان التي تعاني حاليا من الشركات العاملة بها التي توظف عشرة عمال أو أكثر من نقص العمالة الماهرة.

4- قوانين اقتصاد المعرفة.

هناك بعض القوانين التي تشكل عمليات تزاوج ما بين قوانين الفيزياء والاقتصاد ويمكن على ضوئها تفسير آليات عمل اقتصاد المعرفة، تتمثل تلك القوانين فيما يلي :

4-1 قانون مور في عام1965: توقع "جوردون مور" مؤسس ورئيس شركة(Intel) في مقالة نشرها في دوريتها لإلكترونياتJournal Electronicsأن عدد وحدات الترانزستور(Transistors) والأجزاء الالكترونية الأخرى في

[1] CORNELL , INSEAD , WIPO , THE GLOBAL INNOVATION INDEX : innovation feeding the world , 10th edition ,2017.

الشرائح الإلكترونية سيتضاعف كل عام لتكون قادرة على إحداث نقلة نوعية تكنولوجية في سرعة وقوة معالجة البيانات، وذلك فيم عرف بعد ذلك بقانون مور(MooreLaw 's)،الذي استند إلى التتبع التاريخي لسلوك شركات التقنية وسرعة معالجات نقل البيانات، وأسعارها بعد مرور عقد من الزمن، ومع تباطؤ نمو صناعة الدوائر المتكاملة، قام مور بإعادة من عام واحد ، صياغة المعدل الزمني لقانونه لتصبح سرعة التضاعف عامين بدال ولكن مع التطور المتسارع في صناعة الأجهزة الإلكترونية القائمة على المعالجات الدقيقة(Microprocessors) كأجهزة الحاسب الآلي في السبعينات والهواتف اللاسلكية والحاسبات المحمولة في الثمانيات والتسعينات، وحتى الأنترنت فائق السرعة وأجهزة الهاتف الذكي خلال السنوات التي تلت الألفية الجديدة بات واضحا أن الصناعة تقترب بالفعل من تحقيق المعدل المتوقع من قبل مور عام 1965 حيث ثبت على مدى أربعين عاما خلال الفترة (2001–1961) تضاعف عدد وحدات الترانزستور في الواقع كل 18 شهرا، وهو ما جعل البعض يعتبر قانون مور حقيقة مطلقة غير قابلة للشك، مثلها كمثل قوانين نيوتن للحركة[1]، وبالتالي ووفقا مور من الممكن الحصول على كمبيوتر ذو سرعة مضاعفة بنصف السعر السائد قبل 18 شهرا.

في هذا السياق، يرى أستاذ الفيزياء الدولي "ميتشو كاكو" في كتابه "رؤى مستقبلية "أن استمرار انخفاض أسعار وزيادة سعة المعالجات الرقيقة بمقدوره وفق قوى الاقتصاد أن يدفع صناعة الحواسب إلى الطور الثالث (طور الحوسبة الواسعة الانتشار) بحيث تكون كل الأجهزة مرتبطة مع بعضها البعض، وبحيث تقفز نسبة الأجهزة لتبلغ مائة كمبيوتر للشخص الواحد. لخبراء صناعة الاتصالات ووفقا وتكنولوجيا المعلومات، فقد مهد هذا القانون الطريق لتقدم الثورة التكنولوجية لأكثر من نصف قرن، وساهم في تجسيد أفكار مثل "الذكاء الصناعي"، و"السيارات ذاتية القيادة" إلى واقع ملموس.

رغم الشواهد العملية التي تؤيد تحقق فرضيات هذا القانون، يرى تقرير "الخارطة التقنية العالمية لأنصاف النواقل" الصادر عام 2015، أن الترانزستورات ستتوقف عن إمكانية التقلص من حيث الحجم بحلول عام 2021. ففي ذلك العام ستصبح عملية تقليص أبعاد الترانزستورات في المعالجات الرقيقة غير قابلة للتطبيق من الناحية الفيزيائية. رغم ذلك تسعى شركات الرقائق الإلكترونية لإيجاد سبل أخرى للحفاظ على حياة قانون مور لمدة أطول بقليل من خلال البحث عن استراتيجيات أخرى لزيادة الكثافة عبر تحويل الشكل الهندسي للترانزستور من الوضع الأفقي إلى العمودي، كما تتضمن المحاولات أيضا بناء عدة طبقات للدارات المصطفة فوق بعضها البعض في وحدات الترانستورز[2].

[1] WaldropM,The chips are down for Moore'slaw , the International weekly journal of science, 2016.

[2] مرصد المستقبل ، النصة المعرفية لمؤسسة دبي للمستقبل ، نهاية قانون مور ، استحالة تقليص أحجام الترانزتورات بحلول عام ، حكومة دبي 2021.

4-2 قانون جيلدر: تزداد سعة شبكات الاتصالات بنحو ثالث أضعاف كل 12 شهرا، بم يعني حدوث انخفاض معنوي في تكلفة تشغيل واستخدام شبكات الاتصالات كل عام.

4-3 قانون ميتكالفي: تتناسب قيمة شبكات الاتصال طرديا مع مربع عدد نقاط الربط (nodes)بمعني ارتفاع قيمة الشبكة مع تزايد أعداد نقاط الربط المتصلة بها، وذلك مع ثبات أو انخفاض تكلفة استخدام تلك الشبكة. لذلك فكلما يزداد اتساع الشبكة تزداد قيمة الارتباط بينما تبقى التكلفة نفسها لكل مستخدم، ويعرف هذا القانون بتأثير الشبكة (Network Effect).

5- مقومات اقتصاد المعرفة.

لقد خطت الدول المتقدمة خطوات جبارة لاندماجها في اقتصاد المعرفة وذلك بعدما هيأت لنفسها متطلبات هذا المجال ، وحتى تتمكن الدول النامية (الدول السائرة في طريق النمو) من الاندماج في هذا المولود الجديد عليها أن تكون مهيأة قبل ذلك، وذلك من خلال بناء القاعدة التحتية التي تعتبر شيء مهم بالنسبة لهذه الدول حتى تتمكن من إيجاد مكانة فيه ، وبالتالي بناء القواعد التحتية أمر لا مفر منه فاكتسابها أصبح من سمات الدول التي تسعى إلى التقدم، وإهمالها أصبح من سمات الدول التي أقل ما يمكن القول عنها أنها متخلفة، وبالتالي يتضح لنا أن هذه القواعد أو ما تسمى بالمقومات هي مفتاح الاندماج في اقتصاد المعرفة والتي سوف نتطرق إليها في مطلبنا هذا.

5-1 مجتمع المعرفة.

يأخذ هذا المصطلح عدة تسميات من بينها مجتمع المعلوماتية أو مجتمع المعلومات إضافة إلى المصطلح السابق الذكر(مجتمع المعرفة) ولقد أخذ عدة تعاريف سنحاول ذكر البعض منها[1] :

* مجتمع المعرفة هو مجتمع الحاسوب، مجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع ما بعد العدالة والمجتمع الرقمي.

* مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من أجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.

مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعرفة قصد فهم خلفيات وأبعاد الأمور باختلاف أنواعها على كل المستويات.

كما أن مجتمع المعرفة هو في حد ذاته ميزة جديدة اتسمت بها الدول المتقدمة، وقد أضاف المجتمع إلى المعادلات عنصر جديد هو المعرفة، وبالتالي فمجتمع المعرفة هو من بين الركائز الأساسية والمقومات التي تسمح للدول خاصة الدول السائرة في طريق النمو الاندماج في الاقتصاد الرقمي (اقتصاد المعرفة.)

[1] بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة مفاهيم و اتجاهات"، مرجع ذكر سابقا،ص 242 .

كما أن لاقتصاد المعرفة دور مختلف المجالات والأبعاد سواء كان ذلك بعد اقتصادي، اجتماعي أو سياسي فعلى سبيل المثال نذكر أهمية هذا الأخير في المجال الاقتصادي والمتمثلة في:

- مجتمع المعرفة هو السلعة الرئيسية وهو المصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة، وبالتالي يسعى الأفراد الاقتصاديون إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها في حل النشاطات الاقتصادية.
- في مجتمع المعرفة القيمة الاقتصادية للمعرفة عالية وامتلاكها مكلف، ففي هذا المجتمع تم تقسيم المجتمع إلى طبقتين هما :عمال المعرفة وعمال الخدمات.

فعمال المعرفة هم الذين يبتكرون ويبدعون وينتجون المعرفة، وعمال الخدمات هم موزعون على باقي الأنشطة الاقتصادية، فهذا التقسيم الجديد قد ألغى التقسيم القديم المبني على طبقتين هما الرأس ماليون والعمال[1] .

5-2 التعليم.

يعتبر التعليم من المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وأهمية التعليم في الاقتصاد ليس بموضوع جديد بل تناوله أقدم الاقتصاديين كآدم سميث في كتابه الشهير " بحث في طبعة و أسباب ثروة الأمم 1776 م "إضافة إلى عدة اقتصاديين من بعد ذلك، ولكن ميلاد ما يسمى ب : "اقتصاديات التعليم" يؤرخ في عام 1960 عندا ألقى(تيودر شولتز)خطاب توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية والذي كان عنوانه : "استثمار رأس المال البشري " وأكد دوره في التنمية. فنجد أن معظم الاقتصاديون عبر مختلف الأزمنة تناولوا هذا العنصر وتطرقوا إليه ليبينوا العلاقة الموجودة بين الاقتصاد والتعليم. وفي الوقت الراهن انصب التركيز بالنسبة للدول المتقدمة على عنصر الإنتاج والمعرفة والتي سبق وأن ذكرناها في بداية هذا المبحث أنها قطعت شوطا كبيرا فيم يخص اقتصاد المعرفة. وهنا يمكن توضيح العلاقة الموجودة بين التعليم والاقتصاد.

5-3 البحث والتطوير.

البحث والتطوير هو الأخر من الركائز الأساسية التي يستحيل الاستغناء عنها في قطاع الاقتصاد، ويقصد بالبحث والتطوير تلك الدراسات والبحوث والمشاريع الواضحة والتي يقود نتائجها على مختلف القطاعات الصناعية العاملة...الخ، ففي اقتصاد المعرفة النشاط الإنساني الفعال هو البحث والتطوير، وهو النشاط الذي تتسابق عليه الدول المتقدمة والتي أدركت هذه الأخيرة أهمية الاستثمار في البحث والتطوير، وخير دليل على ذلك هو المبالغ المالية المخصصة لهذا العنصر من قبل تلك الدول والقطاع الخاص هما اللذان يتكفلان بالإنفاق على عملية البحث والتطوير وذلك حسب المدة التي ينتظر فيها أن يحقق البحث والتطوير الأرباح المنتظرة والمتمثلة في[2] :

[1] بوزيان عثمان، نفس المرجع، ص.242 .

[2] قويدر بوطالب، الاندماج في اقتصاد المعرفة ، مرجع ذكر سابقا، ص257 .

* 05 سنوات أو اقل من ذلك قطاع خاص.

* 10 سنوات أو أكثر من ذلك قطاع عام (الدولة).

* مابين10 – 05 سنوات تكفل مشترك.

وعليه فإن الحكومة ومراكز البحث لها دور فعال تلعبه في مجال البحث والتطوير، وللإشارة فقط هناك فرق واضح بين مصطلحي البحث والتطوير والبحث العلمي، فالأول بحث منظم يتم بغرض زيادة مخزون المعرفة العلمية وغايته النهائية عملية وتستهدف تجديد المنتجات وتحسينها هي إنتاج ابتكارات جديدة وكذا تحسين فعالية سيرورة الإنتاج ويتصف بطابع الاستمرارية والدوام، أما البحث العلمي فغايته ليست عملية.

6- قياس اقتصاد المعرفة.

على الرغم من أهمية اقتصاد المعرفة، إلا أن القليل من الدول العربية تعتمد اعتمادا على اقتصاد المعرفة وتسعى جاهدة لتحقيق ذلك، مم يدعو إلى اعتبار كبيرا الاقتصاد القائم على المعرفة البديل الأنسب لأنواع أخرى من الاقتصادات، ووضعه على رأس أولويات استراتيجياتها. يتطلب نجاح اقتصاد المعرفة، تعليم وتطوير القدرات المتعلقة بالتقنيات الحديثة، مثل الحواسيب والتطبيقات، توفير قوانين مرنة وبيئة مواتية تشجع الإبداع، كما يحتاج إلى تطوير الإحصاءات المرتبطة بالاقتصاد القائم على المعرفة، بم فيها قياس مخرجات الابتكار ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أصبحت المعرفة المحدد الرئيس الجديد لتوازنات القوى في النظام العالمي خلال الفترة الأخيرة والمؤثر الأساسي فيه، ما يعني أن القوة والسلطة أصبحتا مرتبطين بإنتاج المعرفة، والقدرة على استخدامها، استخداما وأصبح رأس المال مبتكرا للنجاح والتقدم في جميع المجالات، إلا أن اعتماد مؤشر مركب وموثوق ليس أمرا سهلا، خاصة مع تعدد المفاهيم وتشعبها. تتزايد صعوبة قياس النشاط الاقتصادي في محاولة لمواكبة اتساع العصر الرقمي، فالاقتصاد الحديث يشهد تغييرا وتطورا مستمرا، مع الثورة الرقمية التي تؤدي ليس فقط إلى تحسينات نوعية وابتكار منتجات جديدة، لكن أيضا إلى طرق جديدة لتبادل وتقديم الخدمات نتيجة تعدد أساليب الاتصال.

تشكل هذه التطورات تحديا كبيرا لطريقة قياس النشاط الاقتصادي، ويطرح التساؤل نفسه فيم إذا كان الإطار الحالي للحسابات القومية مرنا بم فيه الكفاية للاستفادة من التحول الكامل الذي أحدثته الثورة الرقمية؟ وكيف تتكيف الإحصاءات الحكومية مع التحيز المحتمل في تغيير الجودة والسلع الجديدة في عصر التقنيات الرقمية؟ وكيف يمكن ضمان تطور

الإحصاءات الاقتصادية والمنهجيات المستخدمة في إنشائها بشكل يمكن من استيعاب هذه التغييرات بحيث تظل هذه التغييرات بحيث تظل هذه الإحصاءات دقيقة وتعكس الواقع.

1- الأطر والمؤشرات المتعلقة باقتصاد المعرفة.

أ. قياس رأس المال المعرفي: يعتبر قياس رأس المال المعرفي أمرا ليس بالسهل، بل يتطلب وجود بيانات دقيقة وآنية، وتتلخص الجوانب الرئيسة لقياس رأس المال المعرفي في:

* **إنتاج المعرفة:** يشمل بذاته المدخلات التي تضم العاملين بالمعرفة وحجم الإنفاق على البحث والتطوير وعدد مؤسسات البحث والتطوير و**المخرجات** وتحتوي على النشر العلمي والمقالات العلمية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية ورسوم التراخيص، حيث تسعى الشركات غالبا إلى طرح منتجات موجودة أو جديدة أو ناشئة في الأسواق الابتكارية أو تحسين عملياتها التجارية إلى استخدام تكنولوجيا مستوردة عن طريق دفع رسوم التراخيص إلى أصحاب التقنية .

* **نشر المعرفة:** عن طريق الكوادر المؤهلة لاستيعاب المعرفة ونقلها لفئات المتعلمين عبر مختلف الوسائط.

* **البنية الأساسية لرأس المال المعرفي:** وهي تشمل البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات، ومؤسسات دعم البحوث والتطوير.

تستخدم المؤشرات التي تقيس اقتصادات المعرفة في جميع أنحاء العالم مجموعات من المتغيرات المختلفة بعضها البعض، فضلا عن اعتماد منهجيات مختلفة. تميل مؤشرات اقتصاد المعرفة المستخدمة حاليا إلى قياس مزيج من التحصيل في التعليم، والابتكار، والقدرة التنافسية الاقتصادية، والبنية التحتية.

تركز مؤشرات اقتصاد المعرفة المستخدمة على مصادر البيانات التي غالبا ما تستمد من بيانات كمية تجمعها المؤسسات الإحصائية الوطنية، كما ترتكز المؤشرات القائمة أيضا بيانات نوعية(qualitative data) مستمدة من مسموح الآراء.

ب. بعض مؤشرات المتعلقة بقياس اقتصاد المعرفة على المستوى الدولي.

يعرض الجزء التالي بعض الأطر والمؤشرات المتعلقة بقياس اقتصاد المعرفة من قبل عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية.

الجدول رقم(02): مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة.

بعض الأطر والمؤشرات المتعلقة بقياس اقتصاد المعرفة

الاسم	الناشر	التاريخ
أطر اقتصاد المعرفة		
الاقتصاد القائم على المعرفة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1996
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لوحة نتائج العلوم والتقنية والصناعة. OECD Science, Technology and Industry Scoreboard	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1999, 2001, 2003, 2005, 2007, 2009, 2011, 2013, 2015
نحو اقتصادات قائمة على المعرفة في أبيك Towards knowledge Based Economies in APEC	APEC	2000
Knowledge Assessment Methodology	البنك الدولي	2006
مؤشرات اقتصاد المعرفة		
مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI)	البنك الدولي	2010, 2012

الاسم	الناشر	التاريخ
مؤشر المعرفة Knowledge Index (KI)	البنك الدولي	2010, 2012
مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي Digital Economy and Society Index (DESI)	المفوضية الأوروبية	2015, 2016
مؤشر الاقتصاد الجديد State New Economy Index	Information Technology and Innovation Foundation	2002, 2007, 2008, 2010, 2012, 2014
مؤشر الابتكار العالمي	عن كلية إدارة الأعمال العالمية	2008
بعض المؤشرات التي تركز على التحول الرقمي		
مؤشر التطور الرقمي	The Fletcher School Institute for Business in the Global Context	2008, 2013
رسم خرائط أقطاب تقنية المعلومات والاتصالات الأوروبية: نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوروبا. Mapping the European ICT Poles of Excellence: The Atlas of ICT Activity in Europe.	المفوضية الأوروبية	2014
مؤشر موقع الويب (Web Index).	World Wide Web Foundation	2013, 2014

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

لقد استفدنا قبل بداية العمل على هذه المذكرة وفي اثناء ذلك من الاطلاع على جملة من المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع نذكر منها:

1- المطلب الأول: دراسات عربية.

1- **دراسة عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر:** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011 قام الباحث بتوضيح واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال تقييم وتحليل مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، إضافة إلى تبيان السياسة، المنتهجة في الجزائر لترقية البحث والتطوير. وخلص الباحث في الأخير إلى مجموعة من النقاط أهمها: ضرورة الارتقاء بالبحث والتطوير والابتكار والتطور التكنولوجي، إضافة إلى تعزيز الثقافة الإبتكارية داخل المؤسسات الصناعية وتشجيع الإبداع.

2- **دراسة حسين بركاني، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة –دراسة حالة جامعة المسيلة–** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011، حيث قام الباحث بتوضيح أهم متطلبات تنمية الموارد البشرية الواجب توفرها بالمؤسسة وبالتحديد بجامعة المسيلة كمؤسسة معرفية للتكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره رأس المال الحقيقي للمؤسسة والاستثمار فيه، إضافة إلى الاهتمام بالمعرفة. كما يجب على المؤسسة الجامعية بالجزائر بصفة عامة وجامعة المسيلة بصفة خاصة أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يفرضها عليها اقتصاد المعرفة وأن تتحول من مؤسسات تقدم المعرفة إلى مؤسسة إنتاج المعرفة.

3- **دراسة يوسف الحواجرة "دراسة ارتباط استراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي للمؤسسات"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2008. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة ارتباط استراتيجيات الاستثمار في رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي لدى شركات التامين الأردنية، حيث تم الاعتماد في ذلك على استمارة بحثية لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، توصلت إلى عدة نتائج كان أهمها وجود ارتباط هام ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي في الأداء التنافسي للمؤسسات من حيث تنمية التعليم وتكامل المعرفة وتوظيف رأس المال. كما أوصت هذه الدراسة الشركات بضرورة العناية والاهتمام بعمليات التعلم والتدريب والتركيز على جوانب المعرفة وتكاملاتها وتوظيفها من أجل تحقيق الأداء التنافسي للمؤسسات.

4- **دراسة محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عدد 28 سنة 2013، حيث قام الباحث بالتركيز على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها

الدول العربية نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة، من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كلها. وأظهرت الدراسة أن كافة البلدان العربية لا تزال تستهلك وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير.

2- المطلب الثاني: دراسات أجنبية.

5- دراسة (Raluca Opressxn 2012) بعنوان:

" Bridging intellectual capital and the competitiveness of nations "

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير علاقة الارتباط بين التنافسية الوطنية وانتشار مفاهيم الاقتصاد المبني على المعرفة وطريقة استخدام رأس المال الفكري الوطني، من خلال استعراض للعديد من البيانات التحليلية، كما أجابت هذه الدراسة على سؤال أساسي يكمن في: هل أن لرأس المال الفكري تأثيرا حقيقياً على تنافسية الدول، حيث قامت بتحليل هذا الأخير وفق أربعة أبعاد وهي: رأس المال البشري، السوقي، العملياتي، التحديدي، لمجموعة تتشكل من 10 دول، عبر 23مؤشر ذات صلة بهذه الأبعاد. كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :أن الدول صاحبة أعلى مستويات التنمية والترتيب العالمي في مجال التنمية والتنافسية، أشارت فيها المتغيرات المستخدمة في الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات الثلاثة؛ و أن الدول صاحبة مستويات التنمية الضعيفة والمتواجدة في وضعيات مراكز ضعيفة في الترتيب العالمي للتنمية والتنافسية أظهرت نتائجها إلى عدم تمكنها من تحقيق والحفاظ على مزاياها التنافسية بشكل مستدام وشفاف، أي أن أنماط الإبداع فيها تدل على آفاق ضعيفة لخلق القيمة المضافة و تطوير المنتجات أو الخدمات.

6- دراسة Mendes-Da and Black 2002 بعنوان:

Corporate govermace strategy and supply management performace: An Empirical Analysis of Companies Listed in the Sao Paulo stock Exchange .

تبحث هذه الورقة ما إذا كانت هياكل حوكمة الشركات مع الموردين متنوعة تختلف عن الشركات التي تتعامل مع الموردين بشكل مركز تغطي الدراسة الفترة بين عامي 1997 2001، تتضمن البيانات التي تم جمعها من 176 شركة صناعية من أربعة عشر صناعي المدرجة في بورصة ساو باولو. هذه الدراسة تستند على فرضية أن التقليل المخزون و تقليل معدل دوران المخزون يعد أفضل أداء للإدارة توصلت الدراسة إلى استقلالية مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على إدارة التوريد حيث أنه يميل إلى تنويع مصادر المخزون من حيث زيادة عدد الموردين و بتالي زيادة معدل دوران المخزون أوصت الدراسة الإدارات تخصيص استراتيجيات لتعامل مع الموردين و تخصيص وحدات توريد مستقلة عن مجلس الإدارة.

خلاصة الفصل الأول.

تعتبر التنافسية من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات، القطاعات والدول حاليا وذلك لأنه أصبح من القناعات الراسخة أنها وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة متسمة بالعولمة، انفتاح الاقتصاد وتحرير الأسواق. ولكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بالتنافسية، فإن مفهومها بقي غير محدد ودقيق بشكل متفق عليه من كل الأطراف، فلقد تعددت التعاريف المقدمة لها بتعدد مستويات التحليل، آراء الاقتصاديين وكذلك التقارير الصادرة عن المنتديات والمعاهد الدولية، وهذا ما ولد عدد كبير من المؤشرات المستخدمة في قياسها، مم أدى إلى تعرض هذه التعاريف والمؤشرات لكثير من الانتقادات التي تعارضها وتبرز نقاط الضعف فيها، ولكن هذا لم ينقص من الوقع المهم والمتزايد للتنافسية التي ما تزال موضوع محوري لافتا لانتباه الجميع. وكنتيجة لهذه الدراسة، لوحظ أن التكلفة هي حجر الزاوية بالنسبة للتنافسية، فكلما كانت التكلفة قليلة، كلما زادت التنافسية وهذا ما يدفعنا للاهتمام بطرق إنقاص التكاليف التي تعددت، والتي من بينها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الانترنت).

تمهيد.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التنمية البشرية، الحرية الاقتصادية ...الخ، ومن أهم هذه التقارير وأشملها، تقرير التنافسية العالمي.

يصدر تقرير التنافسية العالمية السنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي – وهو مؤسسة اقتصادية مستقلة – بهدف تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وتلبية متطلبات العولمة، حيث يسعى هذا التقرير إلى تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول.

بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشرا خاص لقياس تنافسية الاقتصادات، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال، حيث تعتمد منهجية التقرير على استطلاعات الرأي، وهي تشكل ما نسبته 70 في المائة من وزن المؤشر، ثم البيانات والإحصاءات وغيرها من المصادر تشكل 30 في المائة من وزن المؤشر.

ينشر التقرير في كل سنة ترتيب تنافسية الدول المشاركة، من خلال تحديد مرتبة كل دولة مع تخصص جزء خاص بها ضمن التقرير يظهر ترتيب كل المؤشرات الفرعية المكونة وإرفاقه بكل النسب المعبرة عن التغيرات الحادثة في كل مؤشر، مع محاولة تشخيص أهم المعوقات التي تكبح التقدم في بعض المؤشرات، من أجل أخذها بعين الاعتبار في الدورات اللاحقة.

ومن بين الدول العربية المشاركة باستمرار في المنتدى والتي ينشر التقرير مراتبها في كل سنة "**الجزائر**" التي تم إختيارها لهذا البحث بهدف تسليط الضوء في الجانب التطبيقي على متابعة وتحليل تنافسية مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010– 2020.

حيث تقوم منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض تقرير التنافسية العالمي وتحليل مؤشراته التي يعتمدها في القياس، فضلا على ذلك تطبيقنا على الجزائر من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي علاوة على الوصفي التحليلي في عرض وتحليل واقع مؤشر التنافسية لها ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2020 هذا مع التركيز على التقرير الأخير 2020 كأساس للتحليل. كما سنعتمد في معالجة الشق التطبيقي لهذه الدراسة على البيانات والمعلومات التي تحملها تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2020،

المبحث الأول: مقدمة الدراسة التطبيقية وطريقة التحليل.

المطلب الأول: تطور تنافسية الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي.

أولا – أهمية المعرفة في المؤشر: الأشياء المستحدثة في الصيغة الجديدة للمؤشر.

*** التعريف الاصطلاحي للتنافسية.**

قبل الخوض في مفهوم تقرير التنافسية العالمي يجدر بنا أولا ضبط مصطلح التنافسية، حيث يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فتعرفها على أنها المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.[1]

ويعرفها المنتدى المسؤول عن نشر تقرير التنافسية العالمي بأنها "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمومرتفعة ومستدامة " ويتم قياس التنافسية للبلد من خلال ثلاثة أركان تتضمن (12) ركيزة رئيسية تتألف من (114) مؤشر فرعي.[2]

وتطور مفهوم التنافسية عبر عدة محطات تاريخية انطلاقا من مفهوم الميزة النسبية لترتبط بالتجارة الخارجية في بداية السبعينات وبالسياسة الصناعية خلال الثمانينات وبالتكنولوجيا خلا التسعينات لتصل إلى ارتباطها الحالي الذي يرتكز على مدى قدرة الدول على رفع مستويات المعيشة لمواطنيها.

*** مفهوم وأهمية تقرير التنافسية العالمي والمصادر التي يعتمد عليها.**

تقرير التنافسية العالمي هوتقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum هذا الأخير الذي تأسس عام 1971 في إطار مؤسسة سويسرية غير ربحية مقرها في جنيف وبمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

[1] - بتغة صونيا ، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية، رسالة ماجستير، الجزائر ،2008، ص ص 39-40.

[2] - خضور رسلان، شبانة نادية، دراسة تحليلة لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثاني، 2014، ص ص89-104.

يصنف تقرير التنافسية العالمي الدول حسب معيار التنافسية استنادا إلى تحليل مؤشرات دليل التنافسية العالمي GCI الذي يعتبر أداة تعمل على قياس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية.

حيث بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام1979، فعمل على تطوير مؤشرا ت خاصة لقياس تنافسية الاقتصادات الوطنية، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذا التقرير في تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول.[1]

ويستمد أيضا تقرير التنافسية العالمي أهميته في كونه يمثل أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص للبلدان المختلفة، تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات التنموية في مختلف الميادين.[2]

كما يعتبر هذا التقرير مؤشرا للإنتاجية الكلية التي وصلت إليها الدول، حيث يفترض أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطنيه.

هذا بالإضافة إلى أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار، هذا الأخير الذي يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث أن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

ويعتمد تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستويات التنافسية للدول على مجموعة من البيانات الكمية والنوعية، تتعلق الأولى بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والقدرات التكنولوجية، والتي يتم الحصول عليها من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة ومن أهمها الصادرة عن بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أما الثانية فتعتمد على أراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة من خلال المسح الميداني الذي يتم وفق أسس معينة يحددها المنتدى.[3]

---

[1] - الرواحي مروة، قراءة في تقرير التنافسية العالمية، مجلة مواطن، العدد الرابع، سلطنة عمان، 2013.

[2] - المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015-2016، متاح على الموقع: www.arab-api.org .

[3] - الحارثي محمد بن عبد الله بن حمد، (2018) ، قراءة في تقرير التنافسية العالمية ،2015-2016، جريدة الوطن العمانية، عدد 7 أكتوبر .

***علاقة الإنتاجية بالتنافسية.**

الإنتاجية كمصطلح ترجع إلى فعل أنتج أى" أن تصبح منتجا) "بمعنى قدرة الموارد الاقتصادية لدى الدولة على إنتاج كميات كبيرة من السلع أو الخدمات)، وبناء على مستوى الإنتاجية يمكن تحديد المستوى المستدام للرفاهة والازدهار الذي يمكن أن يحققه اقتصاد ما .وبعبارة أخرى، عادة ما تكون الاقتصادات الأكثر إنتاجية قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل لمواطنيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة يحدد أيضاً معدلات العائد على الاستثمار في الاقتصاد، وتعد معدلات العائد على الاستثمار من المحركات الأساسية لمعدلات النمو الاقتصادي، وعليه، فإن الاقتصاد الأكثر إنتاجية هو الاقتصاد الأكثر تنافسية الذي من المرجح أن ينمو بشكل أسرع على المدى المتوسط إلى الطويل مقارنة بالاقتصادات الأقل تنافسية.[1]

***المؤشرات التي يعتمدها دليل التنافسية العالمي.**

- **الإصدار القديم:**

قبل تحديث مؤشر التنافسية العالمي في عام 2018، احتوى تقرير مؤشر التنافسية على ثلاث مراحل من تطور الدولة؛ المرحلة المعتمدة على العوامل والموارد الطبيعية، والمرحلة القائمة على الكفاءة والفاعلية، والمرحلة القائمة على المعرفة والابتكار.

وتشمل هذه المراحل الثلاث ثلاث فئات فرعية، تنقسم إلى 12 ركنًا من محاور التنافسية، وهي كالتالي :

*أولًا " المتطلبات الأساسية " وهي تتكون من المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي. ويطلق على هذه المحاور متطلبات أساسية، حيث أنه يتم تناولها في المراحل الأولية للتنمية .

*ثانيا " محفزات الكفاءة "والتي تركز على الأسواق، التعليم العالي والتدريب، والجاهزية التكنولوجية، وتقيس هذه الفئة مدى استعداد الاقتصادات للتحول نحو اقتصادات أكثر تقدماً وقائمة على المعرفة.

*ثالثاً "الابتكار والتطور" يمثلان الفئة الأخيرة، وكلاهما مجالان أكثر تعقيدًا للقدرة التنافسية، ويتطلبان أن يكون الاقتصاد قادر على الاعتماد على الشركات، والمؤسسات البحثية ذات المستوى العالمي، فضلًا عن وجود حكومة مبتكرة وداعمة.

[1] -المنتدى الاقتصادي العالمي، ملتزمون بتحسين وضع العالم، أغسطس 2020، ص03.

وعادة ما تكون الدول الحاصلة على درجات عالية في هذه الركائز اقتصادات متقدمة ذات ناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد، الشكل رقم (04) يلخص هذه الدعائم أو الأركان.

الشكل رقم (04) : المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي.

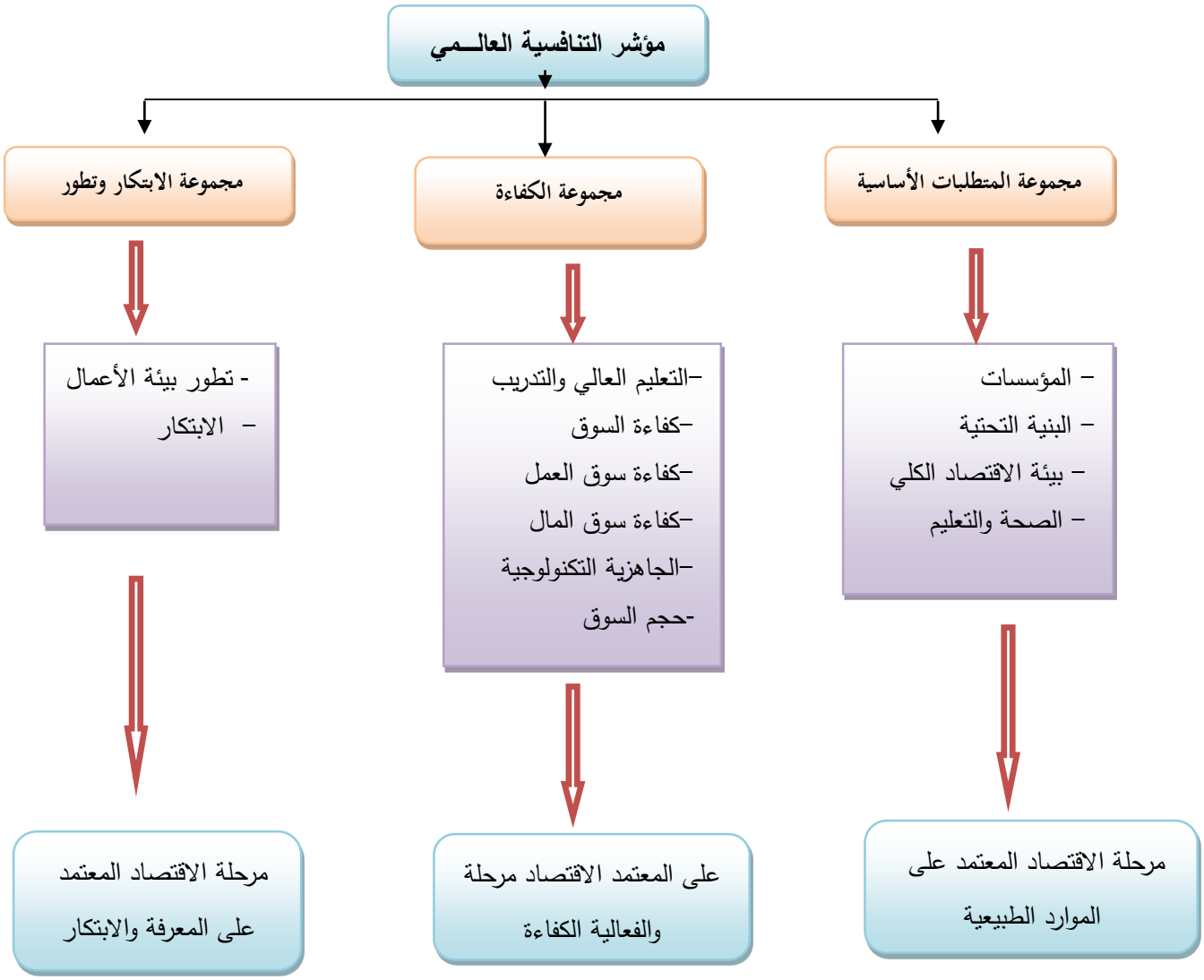

المصدر: تقرير التنافسية لسنتي 2015- 2016، ص 06.

- **الإصدار الجديد:**

تم تقديم الإصدار الجديد من دليل التنافسية العالمي: (GCI 4.0) في عام 2018، وقد تم تجميع محاور التنافسية في أربعة مجالات رئيسية، ويعد توفير "**بيئة مواتية**" هو أول هذه المجالات الأربعة، مع التركيز على المؤسسات، والبنية التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي.

ويتمثل المجال الثاني في الحفاظ على" رأس المال البشري"، والذي يشمل تطوير القطاع الصحي ومهارات العمال.

أما المجال الثالث فهو"الأسواق"، والذي ينطوي على تطوير أسواق المنتجات، وتعزيز أسواق العمل والأنظمة المالية، وتوسيع حجم السوق.

ويتمثل المجال الأخير في إنشاء" بيئة للابتكار" من خلال ديناميكية الأعمال وتعزيز قدرات الابتكار، وسيأتي شرح مفصل لجميع هذه العناصر لاحقا في هذا البحث.

الشكل رقم (05): مؤشر التنافسية العالمي (4.0) في عام 2018.

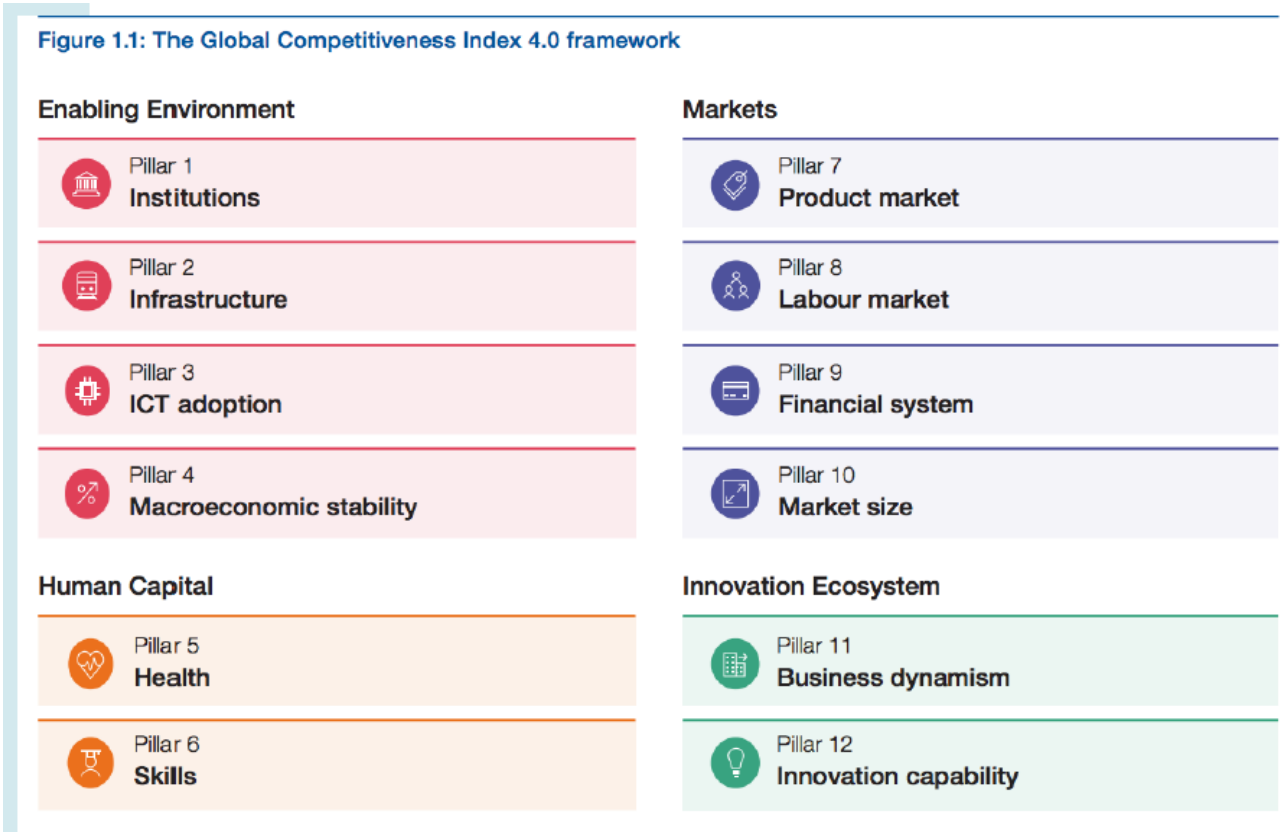

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2018.

ثانيا : مساعي الجزائر باتجاه إرساء أبعاد المعرفة (e-algerie2013): [1]

في الوقت الحاضر، تحتفظ أي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية بمكانة ذات أهمية متزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في الواقع يعد هذان العنصران عاملين حاسمين في التحول السريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية لما لها من آثار شاملة على جميع القطاعات الصناعية والخدمية، وقدرتها على تسريع تداول المعلومات والقيمة المضافة العالية الناتجة عن هذا الأصل غير الملموس الجديد.

شهدت أقوى الدول في العالم تعزيز نموها من خلال إعطاء الأولوية إلى هذين العاملين، واعتبارهما المصدر الرئيسي لتكوين الثروة وكسب الأرباح والقدرة التنافسية، فالمعركة الرقمية وتعزيز رأس المال البشري هي أساس قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الدول لتحديات للعولمة.

وبالتالي فإن تحديث الاقتصادات لا يمكن تصوره بدون التدجين السريع للتكنولوجيا الرقمية من قبل جميع الجهات الاقتصادية والاجتماعية (الإدارات والشركات والمواطنون) وتنمية رأس المال الفكري، والمنتج الرئيسي له هو الاستثمار في البحث – التطوير والابتكار وفي التعليم – التدريب.

مجتمع المعلومات هو مجتمع مرتبط بينيا بشبكة من خلال تقارب الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة والمرونة، هذا الشكل من التنظيم هو أحد الأصول في الاقتصاد المفتوح وأبعد من ذلك فهو اليوم شمولي ومعولم.

كون البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الركن الركين لمجتمع المعلومات، لجأت الدول من ناحية، للتأكيد على السياسات الوطنية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى النطاق العريض، ومن ناحية أخرى دعم الخدمات التي تتكيف مع متطلبات اقتصاد جديد.

ومن أهم أبعاد المعرفة التي ركزت عليها ما يلي:

01- تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة.

02- تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات.

03- تطوير الآليات والتدابير المحفزة التي تسمح بحصول المواطنين على معدات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

04- دفع عجلة تنمية الاقتصاد الرقمي.

[1] -République Algérienne Démocratique et Populaire, e-Algérie 2013, SYNTHESE, Décembre 2008.

05- تعزيز البنية التحتية للاتصالات عالية السرعة وعالية السرعة.

06- تنمية المهارات البشرية.

07- تعزيز البحث والتطوير والابتكار.

08- الارتقاء بالإطار القانوني الوطني.

09- المعلومات والاتصال.

10- تعزيز التعاون الدولي.

11- آليات التقييم والرصد.

12- التدابير التنظيمية.

13- الموارد المالية والتخطيط.

وأهم ما جاء في استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 مع تنفيذ السياسة القطاعية للوظائف والاتصالات السلكية واللاسلكية التي بدأت في عام 2000، خلقت بالتأكيد بيئة الإطار القانوني والمؤسسي المؤيد للمنافسة وتحسين الوصول إلى الخدمات الاتصالات، ولا سيما الهاتف المحمول، لكنها لم تعتمد استراتيجية واضحة ومتماسكة بحيث يكون مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي يمكن أن يحقق التقدم المحرز في بناء مجتمع المعلومات. ويتم قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام من خلال مجموعة من المؤشرات المقارنة التي تسمح لنا بوضع بلدنا على الساحة الدولية، وتشمل ما يلي:

- مؤشر الفرص الرقمية.
- فهرس الوصول الرقمي.
- مؤشر التحضير الإلكتروني.
- مؤشر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مؤشر جاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المطلب الثاني: أداة القياس ومصادر البيانات.

أولا – المؤشر بصيغه المختلفة.

- **المجال الأول :بيئة مواتية.**

✓ **المحور الأول :المؤسسات.**[1]

ترتسم حدود البيئة المؤسسية من خلال الهيكل الإداري الذي تتفاعل فيه الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد من أجل خلق الثروة وإنتاج السلع والخدمات، ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص.

للبيئة المؤسسية أثراً كبيراً على التنافسية والنمو، حيث تؤثر على قرارات الاستثمار، وعمليات الإنتاج، وتوزيع المنافع، وكيفية دعم تكاليف التطوير والتقنيات، وعلاوة على ذلك، تبرز هذه البيئة المؤسسية جهود الحكومة تجاه السوق ومدى كفاءة عمليات السوق.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على تباطؤ عملية التنمية، وترفع من تكاليف الأعمال، وتشمل هذه العوامل البيروقراطية، والفساد، والقواعد غير المنضبطة، والافتقار إلى الشفافية وعدم الاستقلالية. وعلى الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية ركّزت خصوصاً على المؤسسات العامة، فإن المؤسسات الخاصة تمثل أيضاً عنصر مهم في عملية إنتاج الثروة، وتلعب نظم المحاسبة ومعايير وضع التقارير والشفافية دوراً هاماً في مكافحة الغش وسوء الإدارة، وضمان حسن الإدارة والحفاظ على ثقة المستثمر والمستهلك.

وتمثل شفافية القطاع الخاص أمراً ضرورياً للأعمال، ولذلك ومن أجل ضمان الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، من الممكن الاعتماد على ممارسات وأساليب التدقيق والمحاسبة لقياس شفافية القطاع الخاص.

✓ **المحور الثاني :البنية التحتية.** [2]

ويعكس هذا المحور مدى توفّر البنية التحتية الجيدة بمختلف المناطق في الدولة، والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج واتصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة، وتمثل البنية

[1] - المنتدى الاقتصادي العالمي، ملتزمون بتحسين وضع العالم، اغسطس2020، ص06.

[2] - نفس المرجع السابق، ص07.

التحتية أمراً ضرورياً عندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى النشاط الاقتصادي، وتحديد الأنواع المختلفة من الأنشطة الملائمة لكل دولة.

وبالإضافة إلى ذلك، تلعب البنية التحتية دوراً هاماً في تقليل الآثار السلبية للمسافة والعمل على محاولة تنفيذ تدابير مختلفة من شأنها أن تساعد في تكامل الأسواق بتكلفة فعّالة.

وتتمثل أحد الجوانب الرئيسية للبنية التحتية في الحفاظ على وسائل النقل المناسبة جنبًا إلى جنب مع طرق النقل الملائمة بالوسائط المتعددة، والتي تشمل السكك الحديدية، والطرق، ووسائل النقل الجوي، من أجل تسهيل حركة العمالة والسلع والخدمات.

ويعمل هذا المحور على تقليل الفروق الواضحة داخل الدول من خلال تنفيذ عمليات البنية التحتية المختلفة.

✓ **المحور الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

يقيس هذا المحور مدى سرعة تبني الاقتصاد للتقنيات الحالية من أجل تحسين إنتاجية الصناعات الخاصة به، مع التركيز بشكل خاص على قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في أنشطته اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة وتحفيز الابتكار.

ويعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من عوامل التمكين الرئيسية للجاهزية التكنولوجية الشاملة للدول، فقد تم التأكيد على ذلك أيضًا خلال جائحة كورونا عام 2020، فلولا التحوّل إلى العمل عبر الإنترنت، لكان قد تم إغلاق كل شيء في الاقتصاد.

وقد استبعد من الاقتصاد على الفور أي شخص ليس لدية إمكانية الوصول لأي شكل من أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أي شخص يواجه صعوبة في الانتقال إلى العمل عبر الإنترنت.

ويختلف التوافر التكنولوجي المعني في هذا المحور عن الابتكار الذي يعد أساس المحور الثاني عشر، والذي يعنى بقدرة الدولة على إجراء البحوث وتطوير تقنيات جديدة.

ومن الجدير بالذكر، أن قدرة التكنولوجيا على تحسين وتعزيز الإنتاجية لا ترتبط بما إذا كانت التكنولوجيا المستخدمة قد تم تطويرها داخل حدود الدولة أم لا، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا في أي دولة، وتكون الآثار غير المباشرة (بين الدول وبين الصناعات المختلفة) مفيدة بنفس القدر لجميع الأطراف المعنية.

والقضية الأساسية هي أن تكون الشركات العاملة في الدولة لديها حرية في الوصول إلى المنتجات المتطورة والخبرات إلى جانب القدرة على تطبيقها في الحياة الواقعية، ويلعب عادة الاستثمار الأجنبي المباشر

دوراً رئيسياً في نقل الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية، خاصة بالنسبة للدول التي تعد في المراحل الأقل تقدماً من التطور التكنولوجي.

✓ **المحور الرابع :استقرار الاقتصاد الكلي.**

يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فاستقرار الاقتصاد الكلي يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال، وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في تحفيز القدرة التنافسية للدولة.

وبينما تُظهر الحقائق أن أمن الاقتصاد الكلي وحده لا يمكنه بناء إنتاجية دولة ما، فمن المتصور عكسيا أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يدمر اقتصاد الدولة، كما حدث مؤخرًا في دول مختلفة في أوروبا. فالحكومة لا تستطيع تقديم أنواع مختلفة من المساعدات بفعالية في حال تم إدارتها بمستويات عالية من العجز المالي.

وكذلك، يحد العجز المالي للدولة من قدرة بيئة الأعمال على الاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يحد من قدرة الشركات على العمل بكفاءة وتحقيق الأرباح.

وعليه، فانه يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم توفر استقرار في الاقتصاد الكلي.

- **المجال الثاني :رأس المال البشري.**

✓ **المحور الخامس: الصحة.**

يعد وجود قوة عاملة صحية أمراً ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة. ففي حالة ضعف الحالة الصحية أو مرض العمال داخل الشركة وعدم قدرتهم على تحمل مقدار العمل الملتزمين به، فسيؤدي ذلك إلى عدم إتمام عملهم بشكل جيد كما لو كانوا في حالة صحية أفضل.

ويترتب على عدم قدرة العمال على العمل بكامل طاقتهم تحمّل الشركات تكاليف أعلى لأن العمال سيحتاجون إلى أيام إجازة للشفاء أو التعافي، وعليه ستعمل الشركات نتيجة لذلك بمستويات عمل وكفاءة أقل. ومن أجل استيعاب العمال المرضى الذين ساهموا في انخفاض مستويات الإنتاجية، ينبغي زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية لضمان عدم حدوث أي تراجع في أداء الشركة. ومن المتوقع أن يكون لتحسين الخدمات الصحية تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي للشركات، كما سيركز على الجانب الأخلاقي من خلال مراعاة أحوال الموظفين داخل القوى العاملة.

✓ **المحور السادس :المهارات.**

عادة ما تكون مجموعة مهارات العامل مكتسبة من التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب المهني الذي يتلقاه إذا حصل على أي نوع من التدريب، ويعد دائماً وجود تعليم جيد ذو جودة مرتفعة عاملًا ضروريا للتنمية الاقتصادية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتقال من عمليات الإنتاج البسيطة إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتنافسية. ويجب أيضاً أن يكون التعليم الجيد مصحوباً بتدريب مهني مستمر كشكل من أشكال الصيانة لدعم مستوى الجودة التي تم الوصول إليه، والبقاء على دراية دائمة بأحدث التكنولوجيات المطورة، والمهارات المطلوبة من قِبَل أصحاب العمل، والعمليات الأكثر كفاءة .ويحتاج الاقتصاد في ظل العولمة الحالية، إلى عمال مهيئين جيداً وقادرين على القيام بالمهام المعقدة، والتكيّف بسرعة مع متطلبات العمل المتغيرة.

ويتناول هذا المحور بشكل أساسي الجوانب المتعلقة بمعدلات التوظيف، وجودة ونوعية التعليم، وعدد سنوات التعليم، ونطاق التدريب المهني لضمان التحديث المستمر لمهارات العمال.

- **المجال الثالث: الأسواق.**

✓ **المحور السابع :سوق المنتجات.**

تعد الدول التي لديها أسواق سلع كفؤة في الوضع المناسب لتقديم مزيج أكثر كفاءة وتنافسية من السلع والخدمات لتلبية احتياجات أسواقها وأسواق شركائها التجاريين الرئيسيين، وتعد المنافسة الصحية في السوق مهمة في دفع كفاءة السوق، مما يرفع من إنتاجية الأعمال، من خلال ضمان أن الشركات الأكثر كفاءة هي التي تزدهر.

ومن أجل الحصول على أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع يتطلب الأمر أيضاً وجود حد أدنى من التدخل الحكومي الذي يعيق النشاط التجاري، وذلك نظراً لاحتمالية اختلاف أهداف الحكومة عن تلك الخاصة بالشركة الهادفة لتعظيم الكفاءة.

ومن أمثلة السياسات الحكومية التي قد تعيق كفاءة سوق السلع والمنتجات: الضرائب التشويهية والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الضروري أن يتم الأخذ بعين الاعتبار ترابط الأسواق الدولية، حيث أثبت الواقع العملي أن السوق المفتوحة تزدهر وتنمو، لا سيما في أعقاب أي أزمة اقتصادية، وتعتمد كفاءة السوق أيضاً على ظروف الطلب مثل توجهات العملاء وثقافة المشتري. ولأسباب ثقافية أو تاريخية، قد يكون مستوى طلب العملاء أكثر في بعض الدول مقارنة بدول أخرى. ويمكن أن يخلق ذلك ميزة تنافسية هامة، لأنه يجبر الشركات على أن تكون أكثر ابتكاراً وأن تركز على خدمة العملاء، وبالتالي يفرض هذا الأمر الانضباط اللازم لتحقيق الكفاءة في السوق.

✓ **المحور الثامن: سوق العمل.**

يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي.

كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة. وتعد كفاءة ومرونة سوق العمل أمراً بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال في الاستخدامات الأكثر فعالية داخل الاقتصاد وتزويدهم بالحوافز لبذل قصارى جهدهم في وظائفهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرونة في نقل العمال من وظيفة إلى أخرى بسرعة وبتكلفة منخفضة، والسماح بتقلبات الأجور دون حدوث اضطراب اجتماعي، هو أيضاً أمر حيوي للحفاظ على سوق عمل فعّال ومنتج.

ويعد جمود سوق العمل، خاصة في الدول العربية، أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل بطالة الشباب، ومن العوامل الأخرى التي تساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الحواجز التي تحول دون دخول سوق العمل، مثل الافتقار إلى المهارات والتعليم . ويجب أن تضمن أسواق العمل الفعّالة وجود حوافز قوية واضحة للموظفين وبذل الجهود اللازمة لتعزيز الجدارة في مكان العمل.

وهذه العوامل مجتمعة في حال الاهتمام بها، لها تأثير إيجابي على أداء العمال ومدى قدرة الدولة على جذب المواهب، وتزداد أهمية هذه الجوانب مع حدة نقص المواهب.

✓ **المحور التاسع: النظام المالي.**

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين.

ويقوم القطاع المالي بتوجيه الموارد إلى تلك المشاريع الريادية أو الاستثمارية ذات أعلى معدلات متوقعة للعائد، بدلًا من توجيهها إلى المشروعات المعتمدة على الصلات السياسية.

لذلك فإن التقييم الشامل والدقيق والصحيح للمخاطر هو عنصر أساسي للحصول على سوق مالي سليم، ويعد الاستثمار في الأعمال التجارية أمراً بالغ الأهمية للإنتاجية مما يدفع الاقتصادات إلى تعزيز الأدوات المالية المتطورة بهدف إتاحة رأس المال لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مختلفة، مثل القروض من قطاع مصرفي سليم، وأسواق الأوراق المالية المنضبطة، ورأس المال الاستثماري.

ومن أجل تنفيذ جميع هذه الوظائف، يجب أن يكون القطاع المصرفي موثوق فيه ويتسم بالشفافية، وكما يستلزم الأمر وجود سلطات تنظيمية مناسبة وحازمة في الأسواق المالية لحماية المستثمرين والجهات الاقتصادية الفاعلة الأخرى.

✓ **المحور العاشر: حجم السوق.**

يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج. وقد كانت الأسواق المتاحة للشركات، محدودة تقليدياً بالحدود الوطنية، ولكن في عصر العولمة، حلت الأسواق الدولية محل الأسواق المحلية، لا سيما في الدول الصغيرة، حيث أصبح التبادل التجاري أسهل من ذي قبل.

وقد عاد عصر العولمة بالنفع على الدول الصغيرة، وذلك لأن الانفتاح التجاري يمثل عاملا هاما لنمو الدولة، ونظرًا لأن التجارة تلعب دوراً حيوياً في نمو الدول، يمكن اعتبار الصادرات بدائل للطلب المحلي، كما أنها تساهم في تحديد حجم الأسواق ودرجة النمو، وإن ضم كل من الأسواق المحلية والأجنبية في قياس وتحديد حجم السوق، يمنح ميزة للاقتصادات التي تركز على الصادرات والمناطق الجغرافية التي تضم العديد من الدول ولكن لديها سوق مشتركة واحدة (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي).

- **المجال الرابع: بيئة الابتكار.**

✓ **المحور الحادي عشر: تعقّد وتطور بيئة الأعمال.**

يتضمن هذا المحور: نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية، ومدى استخدام تلك الشركات لأساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، ومدى تطور مجمعات الأعمال في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز القدرة المتخصصة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً.

أساليب إدارة شركات الأعمال، لا شك في أن تطويرها(sophistication) يؤدي إلى تعزيز الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات، ويختص تطوير هذه الأساليب بعنصرين مترابطين ترابطاً معقّداً، وهما :جودة شبكات الأعمال العامة في دولة ما، وجودة عمليات واستراتيجيات كل شركة منفردة.

وتعتبر هذه العوامل ذات أهمية بالغة للدول، خاصة في مراحل التطور المتقدمة، حين تكون المصادر الأولية لتحسين الإنتاجية قد استُنفدَت، إلى حدّ بعيد. ويعد مستوى جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة في دولة ما، وهي جودة نقيسها بعدد المنتجين المحليين ومستواهم ومدى تعاونهم، أمراً ضرورياً لعدة أسباب. فعندما تكون الشركات والمنتجون في قطاع ما على اتصال فيما بينهم ضمن مدى جغرافي قريب، فإن ذلك يعزز من الكفاءة في شكل عناقيد (clusters) ومن خلال وجود أسواق أكثر كفاءة، تنشأ فرص أكبر للنمو.

وعلاوة على ذلك، يفسح ذلك الأمر المجال للتجديد والابتكار في أساليب العمل والمنتجات، وتقل الحواجز أمام دخول شركات جديدة ناشئة.

أما الاستراتيجيات وأساليب العمل المتقدمة في شركات الأعمال الفردية العلامة التجارية، والتسويق، والتوزيع، ووسائل الإنتاج المتطورة، وإنتاج منتجات متقدمة وما إلى ذلك فإنها تعود بالنفع على مجمل الاقتصاد، وتستفيد منها الشركات الأخرى، لتحسين أساليب عملها وتحديثها، في كل قطاعات الأعمال في الدولة.

- ✓ **المحور الثاني عشر: القدرة على الابتكار.**

يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أوخاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

يمكن أن ينشأ الابتكار من المعرفة الجديدة، التكنولوجية وغير التكنولوجية، ونظرًا لأن الابتكار غير التكنولوجي يرتبط بدرجة وثيقة بالمهارة والخبرات وظروف العمل التي توفرها النظم والتي تم تناولها في المحور الحادي عشر، فإن هذا المحور يهتم بشكل أساسي بالابتكار التكنولوجي، ومن أجل منع العوامل الاقتصادية مثل تحسين المؤسسات أو الحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي من تحقيق تناقص في العائد، فإنه من الضروري الاهتمام بالابتكار التكنولوجي للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية. ويتعلق الابتكار التكنولوجي بفتح أبواب وإمكانيات جديدة لتقديم منتجات وخدمات أفضل بمستوى الموارد المتاحة أياً كان.

ويعد الابتكار أمراً حيوياً بشكل خاص للاقتصادات التي وصلت إلى ذروة معرفتها، واستنفدت مواردها، وتحتاج إلى أن تكون كفؤة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالإنتاجية. وتتمتع الدول الأقل تقدماً بميزة لأنها لا تزال قادرة على تحسين إنتاجيتها من خلال اعتماد التكنولوجيات المتاحة.

إلا أن هذا الأمر يصبح غير كافي بالنسبة للدول المتقدمة التي وصلت بالفعل إلى ذروة مواردها التكنولوجية المتاحة، وينبغي على الشركات في هذه الدول تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للحفاظ على الميزة التنافسية والانتقال نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. ويتطلب هذا الأمر توافر بيئة محفزة للابتكار يساندها كل من القطاعين الخاص والعام، فضلًا عن الأموال الكافية للاستثمار في البحث والتطوير، وتشمل متطلبات تلبية هذه الاحتياجات توافر مؤسسات بحث علمي عالية الجودة قادرة على إنتاج المعرفة الضرورية لبناء التكنولوجيا الجديدة، والتعاون المكثف بين الجامعات والصناعات في الأبحاث والتطوير التكنولوجي، وحماية الملكية الفكرية، إضافة إلى مستوى رفيع من المنافسة، وإتاحة رأس المال الاستثماري ومصادر التمويل الأخرى.

ثانيا: مصادر البيانات.

- تم الاعتماد والاستناد على تقارير وجداول وأشكال المنتدى الاقتصادي العالمي 2010-2020.
- تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010 – 2018.
- بيانات البنك الدولي المفتوحة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها.

سيتم إسقاط ما تعرضنا له مجالات ومحاور للتنافسية التي شرَحها دليل التنافسية في تقارير منتدى الاقتصاد العالمي على الجزائر، إذ سيتناول هذا المبحث قراءة في مؤشرات التنافسية للجزائر ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2020 مع اتخاذنا التقرير الأخير لعام 2020 كأساس للتحليل.

***ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي.**

من خلال تجميع تقارير التنافسية العالمي للفترة 2010-2020 تم الحصول على الترتيب تنافسية الجزائر للفترة المستهدفة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020.

الترتيب/ السنوات	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016	2016 - 2017	2017 - 2018	2018 - 2019	2019 - 2020
مجموعة الدول المرتبة	136	142	144	148	144	140	138	137	140	141
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87	87	87	92	89
درجة المؤشر العام	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.1	4.0	4.07	3.8	4.0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2020.

استنادا إلى الجدول أعلاه، الذي يظهر ترتيب مؤشر التنافسية للجزائر خلال الفترة 2010 -2018، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

*حققت الجزائر خلال الفترة 2010-2020 أحسن ترتيب لها سنة 2014 بمرتبة 79 وبدرجة على المؤشر العام قدرت ب 4.1 وهي أعلى درجة للجزائر خلال كل فترة.

* ويعود هذا التقدم المنجز في هذه السنة بالأساس إلى مؤشرات محور المتطلبات الأساسية وعلى رأسها وأهمها مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي الذي حقق المرتبة 11 وهي أعلى مرتبة خلال الفترة كلها.

*خلال الفترة 2010-2020 كانت أسوء مراتب للجزائر في مؤشر التنافسية خلال سنتي 2013 و2014 على التوالى بترتيب 110 و100 بدرجات على المؤشر العام 3.7 و3.8 هي الأدنى خلال كل الفترة المدروسة.

* ويعود سبب هذا التدهور في الترتيب العام للمؤشر إلى تدهور معظم مؤشرات المحاور الثلاثة للتنافسية ضمن التقرير باستثناء مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي (المحور الأول) ومؤشر اتساع الأسواق ضمن المحور الثاني.

*خلال السنوات 2010،2011،2015،2016 حافظت الجزائر على ترتيب مستقر نوعا ما لمؤشر التنافسية تراوح بين 86 و87 بدرجات هي أيضا مستقرة بلغت 4 نقط على المؤشر العام.

* تراجعت كذلك مرتبة مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقرير 2018-2019 بالمقارنة بالسنة 2017-2018 حيث بلغت المرتبة 92 بدرجة على المؤشر العام قدر بـ 3.9 نقطة.

* وكان أهم سبب لهذا التراجع هو مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي التي بلغت أسوء مرتبة لها قدرت بـ111 هذا بالإضافة الى تدهور المؤشر الذي بلغ مرتبة 120 بعد أن كان 88 في سنة 2017-2018.

* أما في تقرير 2019-2020 عادت إلى التقدم نوعا ما بمرتبة 89 بعد أن كانت سنة 2018-2019 عند الرتبة 92 بدرجة قدرت بـ 4.1 نقطة على المؤشر العام.

شكل رقم (06): ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020.

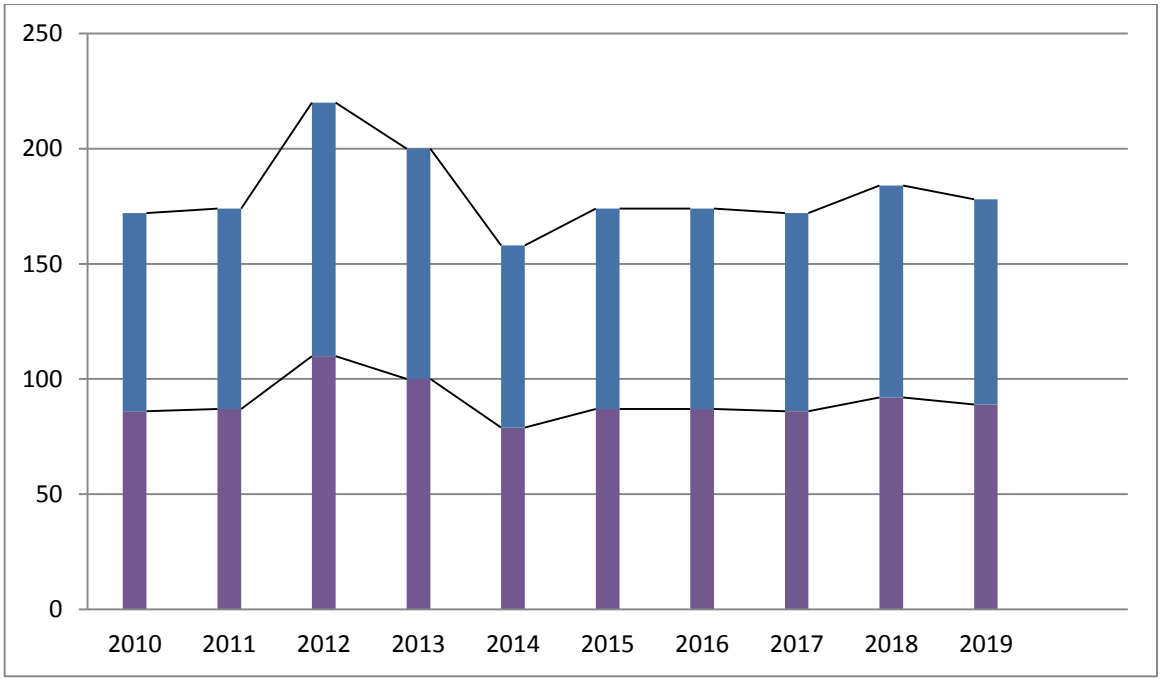

المصدر : من إعداد الطالبين باستعمال برنامج word.

*** ترتيب مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018.**

جدول رقم (04): ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الترتيب/السنوات	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016	2016 - 2017	2017 - 2018
ترتيب محور المتطلبات الاساسية	80	75	89	92	65	82	88	82
المؤسسات	98	127	141	135	101	99	99	88
البنية التحتية	87	93	100	106	106	105	100	93
الاقتصاد الكلي	57	19	23	34	11	38	63	71
الصحة	77	82	93	92	81	81	73	71
درجة المؤشر العام	4.3	4.4	4.2	4.3	4.6	4.4	4.3	4.4

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018.

* من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر بعد سنة 2010 خلال الفترة 2011-2013 ليصل إلى أسوء مرتبة سنة 2013 لتبلغ 92، حيث رافق هذا التراجع تدهور في مؤشرات هذا المحور باستثناء مؤشر الاقتصاد الكلي الذي سجل تحسن معتبر خلال هذه الفترة.

* لكن كانت سنة 2014 محطة انعطاف كبيرة بالنسبة لمحور المتطلبات الاساسية حيث حققت الجزائر أحسن مرتبة لمؤشرات لهذا المحور خلال هذه السنة برتبة 65 بدرجة هي الاعلى خلال كل الفترة على المؤشر العام بلغت 4.6 نقطة والذي رافقه تحسن كبير لمعظم مؤشرات هذا المحور سجل الاقتصاد الكلي أحسنها بمرتبة عالمية بلغت رتبة 11.

*بعد هذه سنة 2014 تدهور ترتيب الجزائر حتى وصل المرتبة 88سنة 2016 حيث كان السبب الرئيسي لذلك تدهور مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي التي سجل تراجع مستمر خلال الفترة 2015-2017 بلغ أوجها سنة 2017 برتبة 71. لكن مؤشرات محور المتطلبات الأساسية باستثناء بيئة الاقتصاد الكلي واصلت التحسن باستمرار وبشكل طفيف من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم (07): ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017.

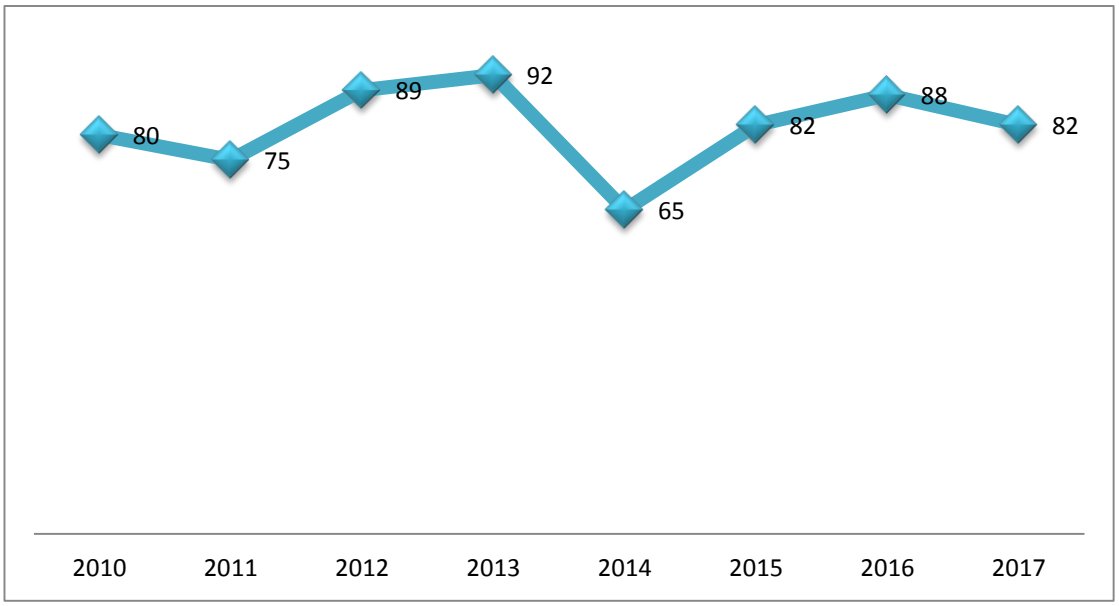

المصدر : من إعداد الطالبين باستعمال برنامج word.

***ترتيب محور محفزات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018.**

الجدول رقم (05): ترتيب مؤشر محفزات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الترتيب/السنوات	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016	2016 - 2017	2017 - 2018
ترتيب محور محفزات الكفاءة	107	122	136	133	125	117	110	102
التعليم العالي والتدريب	98	101	108	101	98	99	96	92
كفاءة اسواق السلع	126	134	143	142	136	134	133	129
كفاءة سوق العمل	123	137	144	147	139	135	132	133
تطور السوق المالي	135	137	142	143	137	135	132	125
الاستعداد التكنولوجي	106	120	133	136	129	126	108	98
اتساع الاسواق	50	47	49	48	47	37	36	36
درجة المؤشر العام	3.5	3.4	3.1	3.2	3.3	3.4	3.6	3.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010 – 2018.

*من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب محور المحفزات والكفاءة للجزائر سجل تراجعا كبيرا في الترتيب بداية من سنة 2011 خلال الفترة 2011-2013 التي تدهور فيها الترتيب ليبلغ 136 سنة 2012 مقارنة بسنة 2010 الذي كان ترتيب الجزائر فيها 107. هذا التراجع رافقه تدهور في جميع مؤشرات المحور باستثناء مؤشر اتساع الاسواق.

*لكن بداية من سنة 2014 عاودت معظم مؤشرات محور محفزات الكفاءة التحسن رافقه بذلك تحسن كبير في ترتيب المحور ككل ليبلغ الرتبة 102 سنة 2017 بدرجة على المؤشر العام هي الأعلى خلال كل الفترة بـ 3.7 نقطة وذلك بعد إن كان عند المرتبة 125 سنة 2014.

*بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أيضا التحسن التدريجي المعتبر والمستمر لمؤشر اتساع الأسواق الذي بلغ المرتبة 36 سنة 2017 بعد أن كان سنة 2010 عند المرتبة 50.

الشكل رقم (08): مراتب مؤشر المحفزات والكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017.

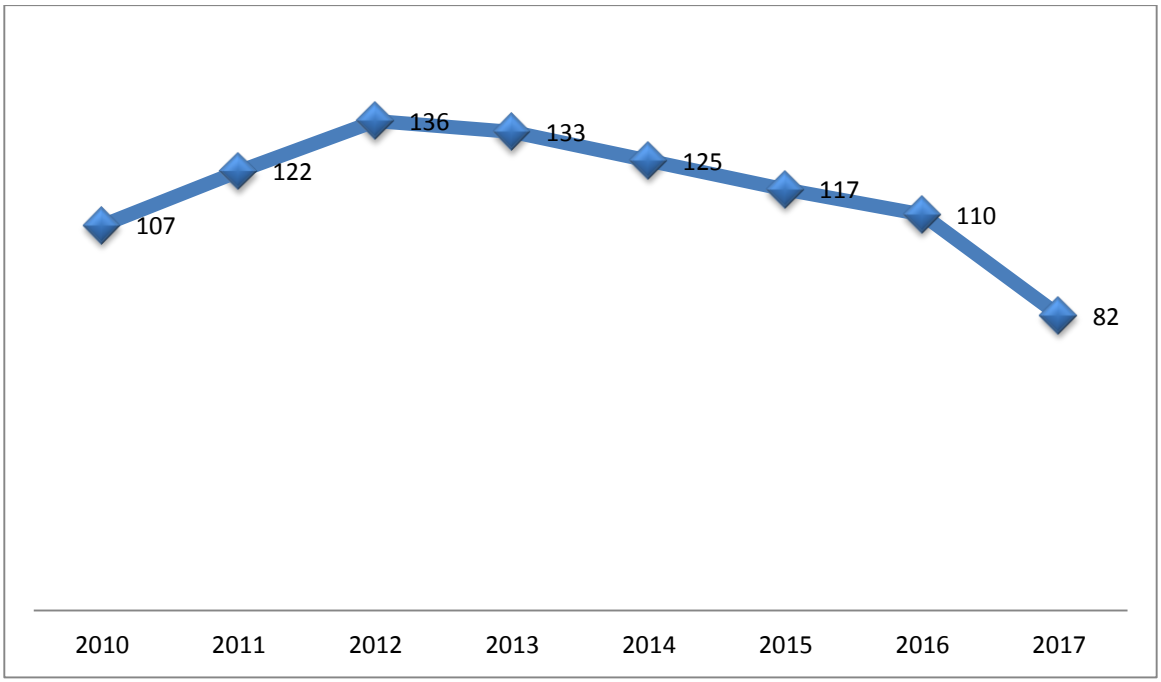

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج word.

***ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2018.**

جدول رقم (06): ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الترتيب/السنوات	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011	2010 - 2011
ترتيب محور الأعمال والابتكار	108	136	144	143	133	124	119	118
تطور الأعمال	108	135	144	144	131	128	121	122
القدرة على الابتكار	107	132	141	141	128	119	112	104
درجة المؤشر العام	3.0	2.7	2.3	2.6	2.9	3.0	3.1	3.1

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة :2010-2018.

* من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب محور تطور الأعمال والابتكار للجزائر سجل تراجع كبير في الترتيب بداية من سنة 2011 خلال الفترة 2011-2013 الذي تدهور فيها الترتيب ليبلغ 144 سنة 2012 و143 سنة 2013 مقارنة بسنة 2010الذي كان ترتيب الجزائر فيها 108.

* هذا التراجع سببه التدهور الكبير الحاصل في مؤشري المحور حيث بلغ مؤشر تطور الأعمال أسوء ترتيب له سنة 2013 برتبة 144 وهي الأعلى خلال كل الفترة، أما مؤشر القدرة على الابتكار فبلغت المرتبة 141 سنة 2013 بعد أن كانت 107 سنة 2010.

* لكن بداية من سنة 2014 بدأت معظم مؤشرات محور الأعمال والابتكار في التحسن المستمر رافقه بذلك تحسن كبير في ترتيب المحور كحل ليبلغ الرتبة 118 سنة 2017 بدرجة على المؤشر العام قدرت بـ 3.1 نقطة، وذلك بعد أن كان عند المرتبة 133سنة 2014.

شكل رقم (09): ترتيب مؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017.

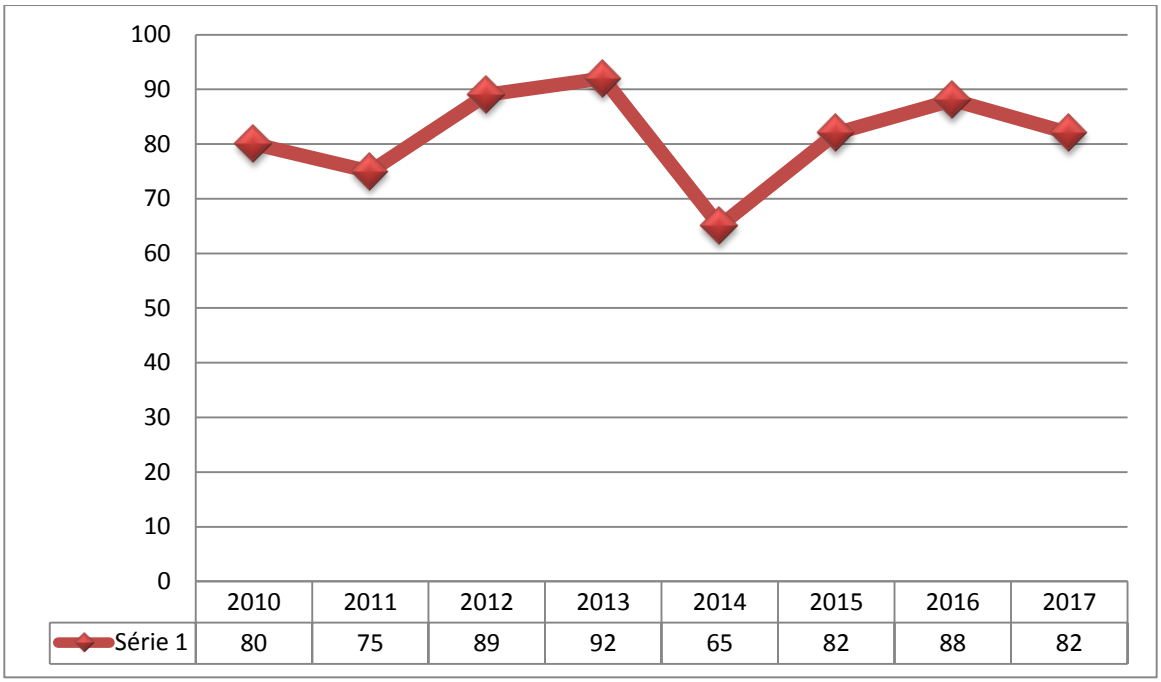

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج word.

- **ترتيب مؤشرات التنافسية للجزائر خلال سنتي 2018/2017.**

جدول رقم (07): ترتيب مجموعة المؤشرات ضمن دليل التنافسية العالمي لسنتي 2018/2017.

تمكين البيئة (المتطلبات الاساسية)		
المؤشر	2017	2018
	86	92
1- المؤساسات	88	120
2- البيئة التحتية	93	88
3- التكنولوجيا	98	83
4- بيئة الاقتصاد الكلي	71	111
رأس المال البشري		
5- الصحة	71	66
6- المهارات	92	88
الاسواق		
7- أسواق السلع	129	128
8- سوق العمل	133	134
9- النظام المالي	125	122
10-حجم السوق	36	38
الأعمال والابتكار		
11-ديناميكية الأعمال	122	113
12-قدرة الابتكار	104	106

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير منتدى الاقتصاد العالمي لسنتي 2018/2017.

*في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018 تم تقسيم مجموعة المؤشرات إلى 4 مجموعات عوض 3 المعمول بها في التقارير السابقة.

*حيث تم تقسيم مجموعة محفزات الكفاءة الى مجموعتين هما رأس المال البشري والأسواق، وبالتالي فان المجموعات المعتمدة في تقرير 2018هي: تمكين البيئة (المتطلبات الأساسية)، رأس المال البشري، الأسواق، الابتكار والأعمال.

*هذا بالإضافة إلى أن تقرير التنافسية العالمي أصبح يعتمد في تحديد درجة المؤشر العام على السلم المئوي (100%) بدل سلم التنقيط (1-7) المعتمد في التقارير السابقة، والشكل الموالي رقم (06) يظهر ترتيب الجزائر وفق التقسيم الجديد للمؤشرات في تقرير التنافسية لسنة 2018.

* كشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 عن تراجع كبير في ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية حيث بلغ المرتبة 92 مقارنة مع السنة السابقة (2017) حيث كانت في المرتبة 86. كذلك يمكن تسجل هذا التراجع اذا ما قارنا مرتبة 2018 بالمستوى العام للفترة المدروسة والذي غلب عليه ترتيب 86 و87.

*إن سبب هذا التراجع في ترتيب مؤشر التنافسية بالنظر إلى المؤشرات الفرعية نجده بصورة كبيرة في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تدهور بشكل كبير فبلغ المرتبة 111 بعد أن كان في المرتبة 71 سنة 2017.

كما سجلت هذه السنة أيضا تدهورا كبيرا في مؤشر المؤسسات الذي تراجع بـ 32 مرتبة مقارنة مع سنة 2017. لكن المؤشرات الفرعية الأخرى سجلت تحسينات طفيفة بالمقارنة مع سنة 2017 ومنها البنية التحتية والتكنولوجيا، الصحة، المهارات، وديناميكية الأعمال.

المطلب الثاني: مناقشة، تحليل واستخلاص النتائج.

يمكن تلخيص أهم ما توصل له الباحثان من خلال قراءة النتائج أعلاه في النقاط التالية:

- كانت سنة 2014 هي الأفضل في ترتيب الجزائر على مؤشر التنافسية خلال الفترة 2010-2020 بمرتبة 79 ودرجة 4.1 على المؤشر العام.
- سجلت سنة 2012 أسوء ترتيب للجزائر على مؤشر التنافسية بمرتبة 110 وبدرجة على المؤشر العام هي الأضعف قدرت بـ 3.7.
- تراجعت مرتبة الجزائر على مؤشر التنافسية لسنة 2018 حيث سجلت المرتبة 92هذا التراجع في أهم المؤشرات يرجعه معظم الخبراء داخل البلد وخارجها إلى تأثر بعض البرامج والمشاريع المسطرة بانخفاض أسعار النفط رافقه سياسة تقشف كبيرة على مستوى الإنفاق الحكومي.
- فيما يخص مؤشرات محور المتطلبات الأساسية سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي أحسن المراتب ببلوغه المرتبة 11 سنة 2014 وهي ضمن أحسن المراتب العالمية وهذا راجع إلى ارتفاع اسعار

النفط الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير مما يفسر أيضا تدهور هذا المؤشر بعد هذه الفترة 2015-2018 نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

- تراجع معظم مؤشرات محفزات الكفاءة بعد سنة 2010 الى غاية 2013 باستثناء مؤشر نطاق السوق، لكن مع بداية 2018 بدأت هذه المؤشرات بالتعافي لتحقيق مراتب جيدة عند نهاية السنة بالمقارنة مع الفترة التي سبقت 2011-2013 ليستمر هذا التحسن بشكل طفيف خلال الفترة 2015-2018 وكان أهم هذه المؤشرات التعليم والتدريب وكذلك اتساع الاسواق.
- مازالت الجزائر بعيدة كل البعد عن التقدم في محور الاعمال والابتكار حيث لم ينزل ترتيب مؤشرات هذا المحور الى أقل من (100) طول الفترة 2010-2020.
- حسب تقرير التنافسية العالمي خلال كامل الفترة 2010-2020 فان الاقتصاد الجزائري مازال في مرحلة التحول من محور المتطلبات الاساسية الى محور الكفاءة وهذه مدة طويلة جدا اذا ما قارنا الجزائر ببعض الدول الاخرى والتي خلال نفس الفترة وصلت الى المرحلة الثانية وهي الدخول في محور الاعمال والابتكار(سلطنة عمان مثلا). إن طول هذه الفترة وعدم التحول الى المرحلة الثالثة سببه عدم وجود سياسة حقيقية مرفوقة ببرامج تسعى الى تطور مؤشرات محور الكفاءة، ومنها النظام المالي، كفاءة أسواق المنتجات وأسواق العمل. هذا بالإضافة الى أن هناك كوابح لتطوير مناخ الاعمال والاستثمار بالنسبة لمؤشر ديناميكية الاعمال والجوانب الخاصة بتطوير عملية الابتكار.

الخاتمة.

إن ما كشف عنه تقرير التنافسية العالمي من سنة 2010 الى سنة 2020 يعتبر رؤية موضوعية عما أنجزه الاقتصاد الجزائري من تطورات وإخفاقات خلال هذه الفترة، ويعد افصاحا عن موقع الجزائر التنافسي بشكل سنوي بين دول العالم، ولعل تحليل لماذا تقدمت في بعض المؤشرات ولماذا تراجعت في أخرى؟ واعتبار المراتب المتقدمة في تقارير الفترة 2010-2020 نقاط قوة يمكن الاستفادة منها وتعزيزها في التنافسية في حين يمكن اعتبار المراكز التي تراجعت فيها الجزائر على إنها تحديات يجب دراستها ومعالجتها لتحسين موقعها التنافسي بين دول العالم في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من أن إي تقدم أو تراجع لترتيب التنافسية لدولة معينة في بعض أو جل المؤشرات التابعة لأحد المحاور ما هو إلا مسالة نسبية مرتبطة إلى حد ما بتقدم وتراجع غيرها من الدول ومنها التي وصلت إلى مراتب متقدمة ضمن هذا التقرير للتنافسية العالمي.

كما نرى أن الجزائر بإمكانياتها المادية والمالية والبشرية وموقعها الجغرافي المتميز، تستطيع أن تنافس الكبار في مؤشرات التنافسية التي يعتمدها المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال تجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي الذي ستخرجها لا محالة مستقبلا من التبعية لأسعار النفط التي لها تأثير كبير على جميع مؤشرات التنافسية للجزائر.

هذه الاستراتيجية لديها كل مقومات التجسيد من أجل إحداث إقلاع اقتصادي اجتماعي بيئي بما يخدم التنافسية المستدامة، تكون فيها الجزائر خلال فترة المدروسة من بين أهم الدول المتقدمة على مؤشر التنافسية بخطى ثابتة إذا أعطت الأولوية القصوى في مسارها التنموي لأهم المؤشرات التي لها تأثير كبير على المحاور الأساسية الثلاثة ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

*تحسين مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على مزايا التنافسية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في القطاع الصناعي والاستثمار في أهمها من اجل إحداث إقلاع صناعي حقيقي يحدث تكاملا صناعيا ويجلب العملة الصعبة، مع فتح مجال للقطاع الخاص للولوج في هذه المجلات من اجل تحقيق الاكتفاء الوطني في ذلك وإمكانية اكتساح الأسواق التي تمثل منافذ للجزائر ميزة تنافسية فيها مثل السوق الإفريقية.

ومن أهم هذه المزايا: قطاع الاسمنت وقطاع الحديد والفوسفات وكذلك قطاع البتروكمياء، بالإضافة إلى إعطاء القطاع السياحي أولوية ضمن مخططات التنمية ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا

المجال، وأيضا النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تجسيد منظومة زراعية متكاملة يتشارك فيها القطاعين الخاص والعالم تبدأ بزراعة المنتوج وتصل إلى عمليات تسويقه.

*تحسين التعليم والتدريب من خلال تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فالجزائر تمتلك القدرة على أن تكون وجهة تعليمية متميزة تستقطب أهم الكفاءات الوطنية والعالمية مما قد يحث قفزة نوعية في التعليم والابتكار.

* تحسين قطاع المال والأعمال من خلال تطوير النظام المالي والمناخ الاستثماري ما يساعد الأعمال على التطور.

قائمة المراجع.

القرآن الكريم.

المصادر باللغة العربية:

الكتب والمذكرات:

- الحارثي محمد بن عبد الله بن حمد، قراءة في تقرير التنافسية العالمية، جريدة الوطن العمانية، عدد 07 أكتوبر ،2015-2016.
- الرواحي مروة، قراءة في تقرير التنافسية العالمية، مجلة مواطن،العدد الرابع، سلطنة عمان،2013.
- أستاذ الاقتصاد في معهد تكنولوجيا.
- دويس محمد الطيب،" براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول"،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2004،
- سعيد يس عامر،الإدارة وتحديات التغير، مكتب الاستشارة والتطوير الإداري، القاهرة، 2001
- سعيد بن علي حسن،الإنتاجية وأساليب قياسها وآليات تحسينها، مؤتمر الدفاع المدني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،2000.
- عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر،عمان، الأردن،2007،ص30.
- عصام الدين مصطفى،الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج، منهج المخزون الصفري، مجلة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990.
- وديع محمد عدنان،القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:24، السنة الثانية، 2003.

التقارير:

- المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015-2016، على موقع: www.arab-api.org
- المنتدى الاقتصادي العالمي، ملتزمون بتحسين وضع العالم، أغسطس 2020.

المصادر باللغة الأجنبية:

- Donald.G, Mc.Fertridge, La compétitivté : Nations et mesures, Document hors- série n05, Canada, Avril 1995,.
- E.Collignon et M.Wissler,
- Fabric Hatem, Les Indicateurs Comparatifs de Compétitivité et d'Attractivité : une rapide revue de littérature » , AFII.
- FranzikaBlunck,whatis Competitiveness", 24/06/2006.
- Jean-Louis Muchielli,La Compétitivité:Définitions,Indicateurs et Déterminants",Université Paris,2002
- Jean-LucCHARRON etSABINESEPARI:organisation et gestion de l'entreprise,dunod,Paris.
- J.Markusen," Productivité, Compétitivité, Performance Commerciale et Revenue réel :le lien entre les quatre concepts" , Approvisionement et Services Canada , Ottawa, 1992.
- Mulkay Benoit, "La compétitivité D'un Térritoire", Document pour le colloque de CRIES, Univérsité de Montpellier,2006.
- MichealE.Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990, PK, 504.
- M.E.Porter, l'vantage concurrentiel des nations.
- Nicolas Philipes,Competitivité:Classement internationaux, SPE Economie, PME, Classe moyennes & E
- Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum,Geneva,2010nergie, Carrefour de l'économie, 9 e année Bruxelles, 11.10.2005.
- Paul KrugmanCompetitiveness : A Dangerous Obsession »,Foreign Affairs, March/April 1994, volume73 N° :02,Copyright 2001Ricardo Petrella,

- R.Paranque, " Compétitivité et Rentabilité des Entreprises Françaises" ,Observatoire de la Banque de France,1995.
- Riccardo Petrella, « Critique de la Compétitivité », L'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs a la lumière du 11 septembre, Texte pour la conférence de Valencia du 26 Novembre 2001
- Sale OnselSahin,and others," A New Prespective in Competitiveness of Nations", Faculty of Management, Turkey, 2006.

Les reports :

- Instute of managementDevelopment, "IMD World Competitiveness Yearbook", 2010.
- The Global Competitiveness Report ,2006.
- National Compétitivité Council,The Annual Competitiveness Report , 2005.
- La Compétitivité:Définitions,Indicateurs et Déterminants",Université Paris,2002.
- The IMD World Competitiveness Report,2004, p :04, www.amazon.fr/Global-competitivenes-report-1999/dp/01951396 ,23/03/2022.h 16:35.
- The world compétitiveness report.
- République Algerienne Démocratique et Populaire, e-Algerie 2013, SYNTHESE , Décembre,2008.

شبكة الأنترنت:

- http://fr.wikipedia.org/w/index.php=part-march%.html,22/03/2022 h 20: 42
- http://brises.org.php/productivité-travail%/index.php.htm 22/03/2022,h 20: 55
- http://fr.wikipedia.org/w/index.php=productivité-travail.html22/03/ 2022 h 21: 05.
- http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/FAQ/index.html23/03/2022 h18:05